وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –

مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية

مجلة علمية دورية محكمة متخصصة في نشر البحوث والدراسات
الاقتصادية تصدر عن جامعة ابن خلدون – تيارت –

ISSN 2602-5744

العدد الثالث : مارس 2018

مجلة المنارة

للدراسات الإقتصادية

مجلة علمية محكمة دورية تهتم بالشؤون الإقتصادية

تصدر في شكل إلكتروني

عن كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.

الرئيس الشرفي للمجلة: مدير جامعة ابن خلدون (تيارت)

مدير المجلة: عميد كلية العلوم الإقتصاية، التجارية و علوم التسيير

رئيس تحرير المجلة: د. حري المخطارية

اعضاء هيئة التحرير بالمجلة: د. شريف محمد

أ. حري خليفة

د. بلخضر ناصيرة

معلومات الإتصال بالمجلة:

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون (تيارت). الجزائر

Adresse: BP N° 78 Zaâroura Tiaret Route de Frenda Tiaret

Email : revue.elmanarah@gmail.com

Website : http://fsecsg.univtiaret.dz/BlogPosts/phare_revue.html

أ.د. مدني بن شهرة / جامعة تيارت
أ.د. شريط عابد / جامعة تيارت
د. بن عمارة أحمد /جامعة تيارت
د. دحان عز الدين /جامعة تيارت
د. آيت عيسى عيسى/ جامعة تيارت
د. سدي علي / جامعة تيارت
د. بلخضر ناصيرة / جامعة تيارت
د. ساعد محمد / جامعة تيارت
د. بن صوشة ثامر / جامعة تيارت
د. حسين يحي / جامعة تيارت
د. عابد علي / جامعة تيارت
د. ستي حميد / جامعة تيارت
د. نجاح عائشة / جامعة تيارت

أ.د. كربالي بغداد / جامعة وهران
أ.د. فرحي محمد / جامعة الاغواط
أ.د. بلعزوز بن علي / جامعة الشلف
أ.د. كتوش عاشور / جامعة الشلف
د. بشير بولنوار / جامعة وهران
د. بن سعيد لخضر/ جامعة بلعباس
د. سيد حياة / جامعة أدرار
د. نوي طه حسين / جامعة الجلفة
د. طالم علي/ جامعة تيارت
د. بولعباس مختار /جامعة تيارت
د. كروش نورالدين / المركز الجامعي تيسمسيلت
د. أبو بكر بوسالم / المركز الجامعي ميلة
د. بن عابد مختار /م ج تندوف

أد. نقي عبد القادر / جامعة باريس
أ.د. بن بوزيان محمد / جامعة تلمسان
أد. شعيب بغداد / جامعة تلمسان
أ.د. بطاهر سمير / جامعة تلمسان
أد. بن سعيد لخضر/ جامعة بلعباس
أد. بوهنة علي / جامعة تلمسان
أد. دربال عبد القادر / جامعة وهران
د. بن حميدة محمد/ جامعة سعيدة
د. ساجي فاطمة / جامعة تيارت
د. عون الله سعاد / جامعة تيارت
د. قداري أحمد / المركز الجامعي غيليزان
د. بوسهمين أحمد / جامعة بشار
د. بوثلجة عائشة / جامعة الشلف

قواعد النشر في المجلة

1. يرسل المقال على شكل ملف مرفق برسالة عبر البريد الإلكتروني للمجلة المذكور أدناه، بحث يشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج **Microsoft Word**.
2. ضرورة إرفاق المقال بإستمارة المعلومات التي يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للمجلة، و في حالة تقديم المقال من طرف مجموعة باحثين، سيتم مراسلة كل منهم بالموافقة أو الرفض على نشر المقال عن طريق بريده الشخصي، على أن يؤكد كل منهم على قبوله فعلا أن يكون اسمه ضمن الناشرين.
3. نوع الخط باللغة العربية **Traditional Arabic** مقاسه **14**، أما بالنسبة باللغة الأجنبية فنوع الخط **Times New Roman** مقاسه **13**.
4. تكتب العناوين الرئيسية بنفس الخط و زيادة درجة واحدة على المقاس المذكور أعلاه مع تثخينها.
5. تكتب العناوين الفرعية التابعة للعنوان الرئيسي بنفس المقاس المحدد أعلاه مع الإكتفاء بتثخينها.
6. يجب على الباحث إحترام التسلسل الرقمي للعناوين الرئيسية، و الفرعية، و الجداول، و الأشكال.
7. يجب أن يُرفق المقال بملخص عن البحث لا يتجاوز **08** أسطر بلغة تحرير المقال، و باللغة الإنجليزية حصرا. مع وجوب ذكر الكلمات المفتاحية للبحث التي يجب أن لا تقل عن خمس كلمات باللغتين.
8. يجب الإلتزام بقواعد ضبط الكتابة :
   - إحترام المسافات البادئة في الفقرات، و تجنب الفقرات و الجمل الطويلة جدا.
   - ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) و الفاصلة (،) و ترك مسافة بعدها إذا أتبعت بكلمة أو نص.
   - ترك مسافة بعد علامات الضبط المركبة كالنقطة الفاصلة (؛) و النقطتين (:) وعلامة التعجب (!) وعلامة الإستفهام (؟).
9. ترتب الإحالات و الهوامش في آخر المقال بالتسلسل حسب ظهورها في النص، بشرط أن تكون المراجع المذكورة استعملت فعلا.
10. يجب أن تكون الهوامش مضبوطة على النحو التالي: علوي/سفلي**1.8**سم، يمين **2.5سم** و يسار **1.5سم** (العكس بالنسبة باللغة الأجنبية) ، و **1.15** بين الأسطر .
11. تحتفظ هيئة تحرير المجلة بحق إجراء أي من التعديلات الشكلية على المقال المقدم للنشر إذا اقتضت الضرورة دون المساس بمضمونه.

12. يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملائمته لقواعد النشر، و يصبح مقبولا للنشر إذا نال موافقتها، أما في حالة توصيات بالتعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة .

13. كل مقال يخالف شروط النشر المذكورة لا يؤخذ بعين الإعتبار في عملية التحكيم، كما أن هيئة تحرير المجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.

14. كل مقال يثبت خبراء التحكيم الذين تستعين بهم المجلة بأنه منقول أو سبق تقديمه إلى جهة أخرى للنشر، فإن صاحبه سيدرج ضمن القائمة السوداء الممنوعة من النشر في المجلة.

15. كل مقال ينشر عبر صفحات المجلة يُعبر عن آراء أصحابها، و لا تمثل بالضرورة رأيها.

16. يرسل المقال عبر البريد الإلكتروني للمجلة فقط المتمثل في: **revue.elmanarah@gmail.com**.

ملاحظة: يمكن تحميلا نموذج ارشادي لكتابة المقال المرسل من الصفحة الإلكترونية للمجلة.

محتويات العدد: الرابع 2018

الاسم	عنوان المقال	الصفحة
فتيحة مختاري –طالبة دكتوراه، بشار، الجزائر	اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990- 2016)	1
د. نوي نورالدين– جامعة المسيلة قاسمي عائشة– جامعة ورقلة	التسويق الداخلي كاسلوب للرفع جودة الخدمة في المؤسسات العمومية" حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية بالوادي"	27
د. شعباني لطفي –جامعة بومرداس أ .تبة سومية–جامعة بومرداس	تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية	53
بن قطيب علي– جامعة تيارت، حطاب دلال –جامعة قسنطينة 2،	واقع الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة –الجزائر– خلال الفترة (2007-2015) دراسة تحليلية	85
خيرة شنتوف – جامعة تلمسان عبد الحفيظ عباس– جامعة تلمسان حازم فروانة– جامعة تلمسان	واقع أخلاقيات الأعمال وسبل ترسيخها في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة	119
حمزة العوادي –جامعة أم البواقي،	نحو ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات في إطار إدارة الجودة الشاملة	142
د. محمد هاني.– جامعة البويرة مراح ياسين– جامعة البويرة د. طواهير عبد الجليل.– م.ج. إليزي	محددات الإنفتاح التجاري في الجزائر– دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 2000 – 2015.	176
د/ تواتي خضرون.– جامع الأغواط. أ/ عيدة جفال جامعة ورقلة.	أثر التسويق الداخلي على رضا العاملين دراسة حالة شركة سوناطراك(مديرية الصيانة الأغواط)	193
د.كلاخـــي لطيفة– جامعة تيارت د.بوادو فاطمة–م ج. تيسمسيلت أ.سايح فاطمة —م.ج. غليزان	أزمة انهيار أسعار النفط 2015 وأسبابها	209
KIFANI Chahida– Université de Tlemcen Algérie	Les investissements directs étrangers et la croissance économique en Algérie -estimation économétrique-	226

257	La croissance, et les défis économiques Dans les pays du Maghreb	YOUCEFI Rachid – université mostaganem FILALI Sarra – université mostaganem
285	l'impact de la chute des prix du petrole sur l'economie algerienne : secteur automobile	DJELLAL Ameur Nezha– université oran 02

اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري

دراسة قياسية للفترة (1990– 2016)

Testing Co-integration relationship between The exchange rate and the Algerian Trade balance: A standard study for the period

(1990-2016)

فتيحة مختاري
Fatiha mokhtari
طالبة دكتوراه، بشار، الجزائر
fatihamokhtare@gmail.com

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة التي تربط سعر الصرف الدينار الجزائري والميزان التجاري خلال الفترة (1990-2016) وذلك باستخدام منهج قياسي وبالتحديد نموذج التكامل المشترك ومن خلال تحليل نتائج الدراسة القياسية يتبين أنه لا توجد أية علاقة بين المتغيرين في المدى الطويل أي واقع الاقتصاد الجزائري لا يتوافق والنظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف الدينار ، الميزان التجاري، منهج قياسي، التكامل المشترك، اقتصاد الجزائري، النظرية الاقتصادية.

Abstract: This research aims to identify the relationship between the exchange rate of the Algerian dinar and the trade balance for period (1990-2016), through applications of econometrics approach on the data series, by using the cointegration model .The Research results showed that there is no relationship between the two variables on the long -term. This leads to the reality of economic in Algeria not consistent with economic theory.

Keywords: The exchange rate of the dinar, the trade balance, a standard approach, the cointegration, the Algerian economy, economic theory.

تمهيد: يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي شديد الحساسية وأي تذبذب لسعر الصرف قد يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على الاقتصاد ككل، فإتباع سياسة الصرف الملائمة تتماشى مع المتطلبات الدولية له أثر إيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

وقد شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي ومنها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية وانعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، فقد عان الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع حجم عجز الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية.

في هذا السياق يمكن القول أن العلاقات التجارية الجزائرية تتميز بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة أي حوالي 98%، فيتم تحصيل قيمتها بدولار الأمريكي أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو، وبالتالي التصدير يكون بالعملة مرتفعة وإسترداد بالعملة المنخفضة، وهذا ناتج عما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوربية الموحدة التي حققت نجاحا كبيرا وأصبحت بديلا له في مجمل المعاملات الدولية جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات، ومن بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات، هذا ما يجعل هيكل التجارة الخارجية الجزائرية رهينة لصدمات الخارجية، والتي تنتج أساسا من تقلبات أسعار النفط نتيجة تأثيرها على حصيلة الصادرات وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، هذا ما يكشف أن موضوع التجارة الخارجية الجزائرية يتجاوز الظرف إلى الحالة.

وبناءا على الجدل القائم في الفكر الاقتصادي حول علاقة سعر صرف العملة بوضعية الميزان التجاري فإن موضوع البحث سيكشف عن هذه العلاقة وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا البحث هو: **هل هناك علاقة تكامل مشترك بين تغيرات سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري الجزائري ؟**

وللإحاطة بجوانب البحث فإننا سنعالج الموضوع في النقاط التالية:

1. أهم الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت الموضوع.
2. الإطار النظري لعلاقة سعر الصرف والميزان التجاري.

3. اختبار العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن (المشترك) للفترة (1990-2016).

للإجابة على إشكالية الدراسة نضع الفرضية الأساسية التالية: **توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وعلاقة سببية بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري.**

1- أهم الدراسات التجريبية السابقة:

يوجد مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع أثر تغير معدلات أسعار الصرف على الميزان التجاري نذكر من أهمها:

1-1 – دراسة:

-Derick Boyd and Guglielmo Maria Caporale University of East London, and Ron Smith Birkbeck College, London.

- تحت عنوان:

"Real Exchange Rate Effects On The Balance Of Trade : Cointegation and The Marshall- Lerner Condition".

هذه الدراسة عبارة عن ورقة بحثية منشورة في *University Of East London 13-06-2001.* حيث جاءت هذه الدراسة من أجل محاولة قياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري باستخدام نموذج التكامل المشترك وأسلوب الانحدار الإتجاهي *VARDL* لناتج المحلي والأجنبي، الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي، وقد تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة على المدى الطويل، وقد قام الباحثون باستخدام المعادلات التالية لتقدير النموذج.

أ. **نموذج الدراسة:** حيث تمثل كل من المعادلتين مرونة الطلب على كل من الصادرات والواردات في الزمن الطويل وهما كالتالي:

$$xt = \alpha x + \beta^* y^* + \eta xet + yxt.$$
$$mt = \alpha m + \beta_{yt} - \eta met + ymt.$$

حيث أن:

x_t: تمثل دالة الطلب على الصادرات في المدى الطويل. m_t : تمثل دالة الطلب على الواردات في المدى الطويل.

y^*_t: تمثل الطلب الأجنبي على الصادرات. y_t: تمثل الطلب المحلي (الداخلي) على الواردات.

e_t: تمثل سعر الصرف الحقيقي.

وقد أخذ الميزان التجاري على المدى الطويل معادلة التوازن التالية:

$$bt = (ax - \alpha m) + \beta^* y^* - \beta_{yt} + (\eta x + \eta m - 1)et + (yx - ym)t.$$

حيث أن: B_t: يمثل الميزان التجاري. y^*_t: يمثل الطلب الأجنبي على الصادرات (المنتجات المحلية). e_t: يمثل سعر الصرف الحقيقي.

ب. نتائج الدراسة: لقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود متجه واحد لتكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة، كما بينت هذه الدراسة أن استجابة التدفقات التجارية إلى التغيرات النسبية للأسعار يعد مسألة حيوية في تصميم سياسات أسعار الصرف والتجارة، وحسب النظرية الاقتصادية فإن إنخفاض سعر الصرف العملة المحلية يصاحبه تحسن في الميزان التجاري، ولأن ذلك يتوقف على ما إذا كانت مرونة التجارة تلبي شرط مارشال – ليرنر، وعلى الرغم من التباين الكبير بين الناتج بصفة عامة إلا أن شرط مارشال ليرنر يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات j- Gurve في المدى القصير، إضافة إلى ذلك فإن تخفيض القيمة اللإسمية لسعر الصرف يمكن أن يقوم بتغير سعر الصرف الحقيقي، وهذا ما من شأنه أن يدعم أن تخفيض قيمة العملة يمكن من تحسين الميزان التجاري مع ما لذلك من إنعساكات واضحة على صانعي السياسات.

12- دراسة:

-Ng yuen-Ling, Har Wai- Mun, Tan Geoi-Mei.

-تحت عنوان:

"Real Exchange Rate and Trade balance Relationship : An Empirical Study On Malaysia ".

نشرت هذه الدراسة في: *International Journal Of business and Management, Vol.3, No.8, 2008.*

هذه الدراسة هي عبارة عن ورقة البحثية لمحاولة تحديد العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية والميزان التجاري في ماليزيا للفترة 1955 - 2006 وقد استخدمت هذه الدراسة اختبار جذر الوحدة (unit root tests)، وتقنيات التكامل المشترك، اختبار انجل وقرانجر، ونموذج متجه تصحيح الخطأ وتحليلات استجابة الدفعة.

أ. نموذج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة إعتمد الباحثين في هذه الورقة البحثية على النموذج التالي.

$$lnTB_t = \beta_0 + \beta_1 \ln Y_t + \beta_2 \ln y^* t + \beta_3 \ln RER_t + \mu_t$$

حيث أن: ln: تمثل اللوغاريتم الطبيعي. μ_t: تمثل الخطأ العشوائي. TB_t: تمثل نسبة الصادرات للواردات.

$y^* t$: تمثل الناتج المحلي للولايات المتحدة. y_t: تمثل الناتج المحلي لماليزيا. RER_t : تمثل سعر صرف رنجيت ماليزي مقابل الدولار الأمريكي.

ب. نتائج الدراسة: إن نتائج رئيسية التي توصلت إليها هذه الورقة البحثية هي:

أنه توجد علاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في المدى الطويل في الاقتصاد الماليزي، كذلك المتغيرات الهامة الأخرى التي تحدد الميزان التجاري مثل الدخل المحلي يظهر بينها وبين الميزان التجاري علاقة ايجابية في المدى الطويل، أما فيما يخص الدخل الأجنبي فقد اتضح أنه توجد بينه وبين الميزان التجاري علاقة سلبية على المدى الطويل، أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن سعر الصرف متغير مهم في الميزان التجاري، وأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري على المدى طويل، مما يتفق مع شرط مارشال ليرنر، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر لمنحنى J في حالة ماليزيا.

1-3- دراسة: دوحة سلمى.

- تحت عنوان:

" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر-".

تدخل هذه الأطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، بجامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر– (2014– 2015)، في محاولة لها لقياس أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري إلى جانب تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري، كذلك محاولة البحث عن وسائل و الآليات للحد من الأثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري هادفة كذلك إلى الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

أ. نموذج الدراسة: يرتبط ميزان المدفوعات بعلاقة طردية مع سعر الصرف الاسمي حيث يعمل الارتفاع سعر الصرف على انخفاض الأسعار المحلية وارتفاع الأسعار الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وزيادة الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات المحلية ومنه زيادة الصادرات. حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الاقتصادية وضع نموذج للميزان التجاري الجزائري، وذلك بأخذ تطورات الميزان التجاري كمتغير تابع وتحديد كل من سعر الصرف الاسمي وأسعار البترول كعوامل مؤثرة في تحديد رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 إلى غاية 2013 بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل يمكن التعبير على الدالة بالصيغة التالية:

$$BC = f(TCN, P)$$

و بصيغة أخرى:

$$BC = a + b_1 \text{TCN} + b_2 \text{ P} + \varepsilon.$$

حيث أن:

BC: رصيد الميزان التجاري. a: الثابت. b: الميل الذي يحدد العلاقة بين المتغيرين.

TCN: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. P : أسعار البترول. ε: الخطأ العشوائي.

ب. نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية بين كل من (سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعار البترول) وتطور الميزان التجاري، حيث أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف وأسعار البترول) يفسر زيادة رصيد الميزان التجاري، وهذا ما يتوافق مع نظرية الاقتصادية؛

أما من الناحية الإحصائية والمعنوية للنموذج فقد أكدت كل الاختبارات والمقاييس الإحصائية معنوية النموذج، والذي يعكس وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الصادرات قطاع المحروقات والتي تسعر بالدولار الأمريكي الذي تحدده منطقة الأوبك ولا دخل لتقلبات سعر الصرف في تحديده.

2- الإطار النظري لعلاقة سعر الصرف والميزان التجاري :

2-1- سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد البلد.

أ- تعريفه: يمكن تعريف سعر الصرف على أنه:

أ-1- عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني ولبلد معين، أو عدد وحدات النقد الوطني تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي ولبلد معين[1].

أ-2- لكل دولة عملتها الخاصة التي تتخذها أساسا لتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية لبلد ما[2] ، تعد من وجهة نظر المقيمين فيه هي " النقود " التي يمكن بواسطتها بيع وشراء أية سلعة. بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى ويعد سعر الصرف المرأة التي تنعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والإستيرادات إذ تعد أسعر الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي[3].

أ-3- يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد أخر، وسعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية[4].

أ-4- يشير سعر الصرف إلى: نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعد سلعة والأخرى تعد ثمنا لها[5].

إذن نخلص أن سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين حيث تعتبر احدها سلعة والأخرى ثمنا لها.

ويوجد نوعين من الصرف هما : الصرف المسحوب والصرف اليدوي

– **الصرف اليدوي**: المقصود بالصرف اليدوي تبديل كمية من النقود الوطنية بكمية من العملات الأجنبية أو العكس، ويتم هذا التبادل من يد ليد، ويلجأ إليها عادة السياح الذين يحضرون معهم كمية معينة من النقود الوطنية لمواجهة النفقات المستعجلة وكذلك الطلبة... الخ.

– **الصرف المسحوب** : نظرا لتكاليف الضخمة التي يتطلبها إرسال الأوراق النقدية عن طريق البريد وما ينجر عنه من مخاطر تلجأ المؤسسات إلى الصرف المسحوب لتسوية المعاملات الدولية " أي عن طريق بيع وشراء صكوك أجنبية التي يقصد بها جميع المستندات التي تمثل دينا مقوما بالعملة الأجنبية كالكمبيالات والسندات الأذينية والشيكات والقيم المنقولة، التحويلات التلغرافية، والمفروض أن تكون هذه الصكوك ذات سيولة كبيرة أي واجبة الدفع في الحال أو بعد وقت قصير، وهذا النوع من الصرف هو الأكثر شيوعا وإستعمالا[6].

ب– أهمية سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف من كونه وسيلة لتسيير بعض الإجراءات الإقتصادية والتبادلات الدولية وتتجلى تلك الأهمية من خلال ما يلي: **ب–1– المعاملات التجارية**: حيث أن سعر الصرف هو قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، فإن قرار إحدى الشركات المحلية باستيراد بعض المواد والمعدات من دولة أجنبية سوف يترتب عليه بيع العملة المحلية مقابل الحصول على العملات الأجنبية من اجل تسديد إلتزاماتها الخارجية ودفع ثمن مشترياتها.

ب–2– الإستثمارات الأجنبية: في حين تقرر إحدى المؤسسات الأجنبية على سبيل المثال إقامة مصنع في البل المحلي، ستقوم هذه المؤسسة بتحويل العملات الأجنبية إلى عملات محلية لإنفاق منها على إنشاء المصنع والتزامات المترتبة عليه، وفي حالة بيع هذا المصنع إلى البلد المحلي يترتب عليه تحويل العملات المحلية إلى عملات أجنبية.

ب–3– تحويلات الفوائد والأرباح: إن الأرباح وفوائد القروض غالبا ما تتحول إلى الدولة صاحبة الحق، وذلك حسب الإتفاق بين الدول الدائنة والمدينة.

فقد تمتلك إحدى المؤسسات الأجنبية مثلا سندات على حكومة المحلية، في هذه الحالة يجب أن يحولها المستثمرون الأجانب إلى عملات أجنبية(عملة الدولة الأجنبية)، أما في حالة استدانة الحكومة المحلية من حكومة أجنبية أصبح لزاما على الأولى أن تشتري بعملتها المحلية عملات الدولة الأجنبية ودفع فوائد هذا القرض إلى حكومة الأجنبية، وذلك ما إذا كان الإتفاق المبرم بين الحكومتين ينص على هذا الإجراء.

ب–4– المساعدات الأجنبية: كثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية المساعدات لبعض الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تول عملة الدولة المانحة إلى عملة الدولة المتلقية للمساعدة، فالمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لبعض دول الشرق الأقصى وغيرها، قد يستلزم تحويل الدولارات الأمريكية إلى عملات الوطنية لتلك الدول، وفي غالب تمنح هذه المساعدات على شكل إعتمادات في البنوك الأمريكية لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سلع أمريكية.

ب–5– نفقات السياحية والسفر: إن السفر والإقامة في دول أجنبية يستلزم الحصول على عملة هذه الدول من أجل الإنفاق وتغطية تكاليف السفر والإقامة، وهناك أسباب أخرى يترتب عليها تغيير النقود من عملة أخرى أجنبية ومن هذه الأسباب نذكر على سبيل المثال الإنفاق على مستلزمات الشحن والتأمين، الإنفاق على تعليم الطلبة في الخارج ونفقات الجيوش المتحالفة التي تقيم في دولة أخرى[7].

كما تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمة في تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في إستقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الإقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الإستقرار لسعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الإقتصاية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو إستثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الإقتصاد إظافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد[8].

ت– أدوات سعر الصرف

نحاول من خلال هذا الفرع من الدراسة عرض أهم أدوات سعر الصرف والتي نجملها في مايلي:

ت–1– تعديل سعر صرف العملة: إن السلطات النقدية في ظل تعديل ميزان المدفوعات تلجأ لتأثير على العملة المحلية إما بتخفيض قيمتها أو إعادة تقويمها عند تطبيقها لنظام سعر الصرف الثابت، أما عند تدخل في ظل نظام الصرف المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

ت–2– إستخدام إحتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند إنهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الإحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

ت–3– إستخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر إنهيار العملة.

ت–4– مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم إستخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة تلك الأموال الموجهة من أجل المضاربة.

ت–5– إقامة سعر صرف متعدد: يهدف هذا التدبير إلى تخفيض أثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة هو إعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف وجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي[9].

ج– سياسة سعر صرف الدينار الجزائري:

اهتمت الدولة الجزائرية بالمحافظة على سعر الصرف ثابتا خلال الفترة (1964–1978) مما أدى الى انفصاله تدريجيا عن الواقع الاقتصادي، فظهرت السوق الموازية للعملة الوطنية، حيث تتحدد قيمة العملة بواسطة العرض والطلب عليها. غير أن انهيار أسعار البترول عام 1986 بالتزامن مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على قوى السوق دفع التفكير في إعادة تسعير الدينار بشكل يسمح بتقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض الدينار مرتين، كان التخفيض الأول عام 1991 بنسبة 22%، أما التخفيض الثاني فكان عام 1994 بنسبة40.17%، ليدخل الدينار الجزائري بذلك مرحلة التعويم المدار[10].

د– الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لذا تكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول.

د–1– تعريف الميزان التجاري:

يقصد بالميزان التجاري رصيد المعلومات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا[11].

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (عادة 3أشهر)، و هكذا تقيم العلاقة بين الصادرات و واردات البلد و يعبر عنها با المعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري =إجمالي صادرات البلد(x)– إجمالي واردات البلد(y).

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد[12].

د–2– أقسام الميزان التجاري:ينقسم إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي.

– الميزان التجاري السلعي:و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المتطورة، و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (لصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الحركية).

– الميزان التجاري الخدمي: و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المتطورة، و تظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، فوائد رأس المال)[13]

د–3– علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري: طبقا للمنظرين سعر الصرف، ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار المعاملات الجارية، عندما بلد يستورد منتوج يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتوج، البلد المستورد الذي يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر، وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد و تصدير يؤدي إلى التغير في سعر الصرف.

في حالة عجز الميزان المبادلات الجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات

الجارية، الواردات من العملة الأجنبية اكبر من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين، العملة المحلية تميل إلى ارتفاع أو يعاد تقييمها.

ومع ذلك ضعف (قوة) قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر (أقل)، والعملة الأجنبية ترتفع (تنخفض) من جديد من خلال ظاهرة معاكسة[14].

هـ– الميزان التجاري الجزائري: مرت الجزائر بعدة تطورات ومراحل ومن بين هذه التطورات تطرقنا إلى تطورات الميزان التجاري والصادرات والواردات الجزائرية ومعدل التغطية الواردات.

هـ–1– تحليل تطور وضعية الميزان التجاري (1990– 2016): وهو عبارة عن معاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع الخارج خلال فترة(1990– 2016)، والجدول التالي يبين هذه المعاملات.

الجدول رقم (01): يمثل تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري ومعدل التغطية خلال فترة (1990– 2016).

الوحدة: مليون دولار

أمريكي

السنة	الصادرات السلعية	المستوردات السلعية	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للمستوردات %
1990	12964	8786	4178	147.6
1991	12330	6862	5468	179.7
1992	11510	8310	3200	138.5
1993	10410	7990	2024	130.3
1994	8890	1509	-260	97.2
1995	2510	10010	-9075	10.1
1996	13210	9090	4120	145.3
1997	13820	8130	5690	170.0
1998	14010	6308	1015	117.5
1999	20123	6089	3360	137.5

1.623	12300	35019	16502	2000
1.620	6109	4809	90190	2001
.8155	6700	10120	71018	2002
3.618	11140	20133	24460	2003
.5179	27014	50179	22203	2004
.2233	47026	86019	33046	2005
4.726	80340	68020	47405	2006
.0230	24034	35026	599060	2007
8.410	52040	70380	59078	2008
.8120	7780	40037	18045	2009
.8146	20018	38890	90570	2010
.3155	60259	30469	28907	2011
.1139	17020	15705	17407	2012
.1117	4109	20550	44306	2013
4.810	4228	33058	11726	2014
.068	-16508	16465	13835	2015
63.55	-17029	46727	29698	1620

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير بنك الجزائر.

(*) معدل التغطية = الصادرات / الواردات x 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) واعتمادا على البيانات والنشرات التي تقدمها الهيئات الوصية عن القطاع يمكن إبداء الملاحظات والتحليلات وزوايا النظر التالية، حسب حصيلة رسمية للبنك الجزائري حول واقع التصدير والاستيراد في الجزائر، نقول أن الجزائر تمكنت من تحقيق فائض في الحساب الجاري على مدى كل السنوات ماعدا سنتي في 1994 و 1995 اللتان سجلتا عجزا بقيمتي 260 و 9075 مليون دولار على التوالي، بسبب ارتفاع قيمة الواردات مقابل الصادرات وعجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد وامتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة لذلك، كذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل النفط ومع استقرار الصادرات غير نفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة، إلى جانب تدهور الوضع الأمني الذي استلزم من الدولة تجنيد طاقات بشرية ومادية إضافية قصد التصدي إلى الأزمة الأمنية.

شهدت هذه المرحلة أيضا تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في سنة 1994 حيث تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17% وكما هو منصوص عليه في النظرية الاقتصادية، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وبالتالي تصحيح العجز في المدى الطويل حيث نلاحظ أن تدهور الميزان التجاري في المدى القصير سجل عجزا سنة 1995 ولكن نلاحظ أن هناك تحسن في المدى الطويل إلى غاية سنة 1998 حيث تراجع هذا التحسن بشكل لافت بسبب تراجع أسعار النفط أما الفترة الممتدة ما بين 1999- 2002 فقد عرفت ارتفاع لقيم الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب العالمي عليه. وتوجد نقطة في منتهى الأهمية لابد من إثارتها في هذا الصدد، وهي أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو) وسندان تذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على إفرازاتها.

برجوع إلى سنة 1995 فقد استفادت الجزائر في ظل اتفاق القرض الموسع (stand By) المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته 116928 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مدته ثلاثة سنوات تساعد على اعادة التحسن إلى الميزان التجاري، كذلك ساعد ارتفاع أسعار البترول وتحسن قيمة الدولار في تحقيق انتعاش الميزان التجاري لفترات من الزمن.

شهد الميزان التجاري الجزائري كذلك خلال الفترة الممتدة مابين 2003-2008 تطورا ملحوظ بسبب تنظيم التجارة وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير، وفي سنة 2010 عاد التحسن للميزان التجاري وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات العالمية وتلاشي تأثيرات أزمة سنة 2008 مع استمرار تسجيل تطور في الميزان التجاري خلال فترات لاحقة نتيجة ارتفاع صادرات الجزائر إلى غاية سنة 2013 حيث تراجعت صادرات النفط الجزائرية مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتعديله والتي منها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإلغاء القروض الاستهلاكية لحد من فاتورة الواردات.

أيضا تشير النتائج العامة المحققة من حيث انجازات تبادلات الخارجية الجزائرية خلال سنة 2015 إلى عجز الميزان التجاري ب (16508-) مليون دولار أمريكي مقابل فائض 2842 مليون دولار أمريكي

المسجلة خلال سنة 2014، وهذا المؤشر يفسر انخفاض المتزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه من حيث نسبة تغطية الصادرات للواردات، حيث قدرت بنسبة 68% سنة 2015 مقابل 104.8% سنة 2014، كما أشارت النتائج المحققة أيضا فيما يخص التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري ب (17029-) مليون دولار أمريكي مايعادل ارتفاع طفيف ب 63.55 % المسجلة سنة 2015، حيث يفسر لنا هذا المؤشر في وقت ذاته انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات والتي تم تسجيلها خلال فترة 2015، أما فيما يخص نسبة تغطية الصادرات للمسورات نرى أنها بلغت نسبة 63.55% في سنة 2016 مقابل 68% مسجلة في سنة 2015 والشكل التالي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2016).

الشكل رقم (01): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2016).

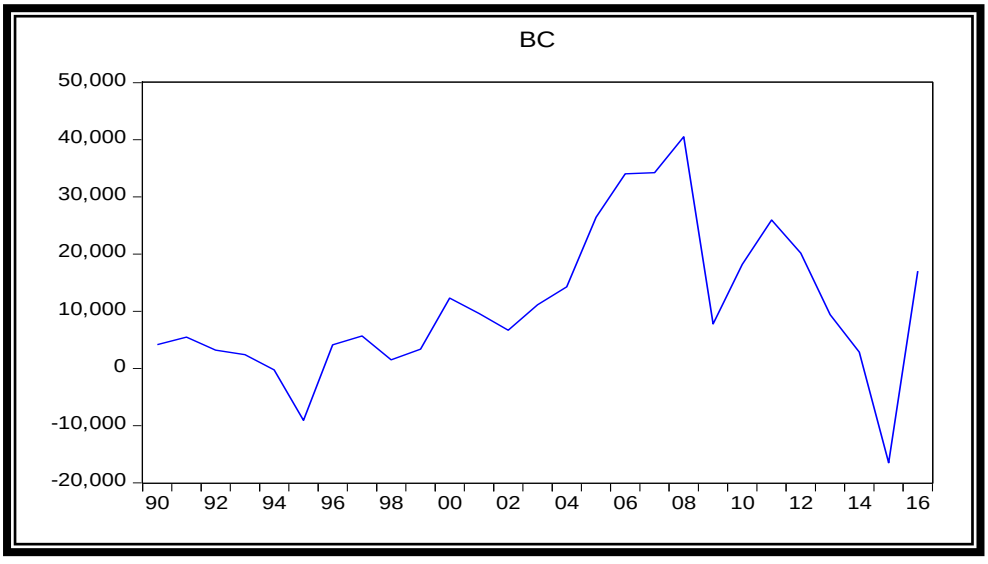

وما يمكن قوله عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، كما أنه من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات، وأن معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر حاليا هي تمويل عائدات الجزائر من الصادرات ومن ثم فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، وبالتالي لا يمكنه المساهمة في تحقيق نمو دائم، هذا لأن البترول من المواد النابضة، وطاقة ملوثة تسعى الدول المتقدمة من تخفيض الإعتماد عليها في تشغيل اقتصادها، وذلك بتطوير بدائل لطاقة نظيفة ومستدامة

وبأقل التكاليف، وبالتالي الاعتماد على عائدات البترول يبقى الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار هذا المورد، وبرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات لمواجهة حصيلة الواردات والتي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي، إلا أنه لا يمكن التخلي عن فكرة أن الجزائر تصدر النفط فقط والشكل التالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية من سنة 1990 إلى غاية 2016.

الشكل رقم (02): تطور الصادرات والواردات الجزائرية للفترة(1990-2016).

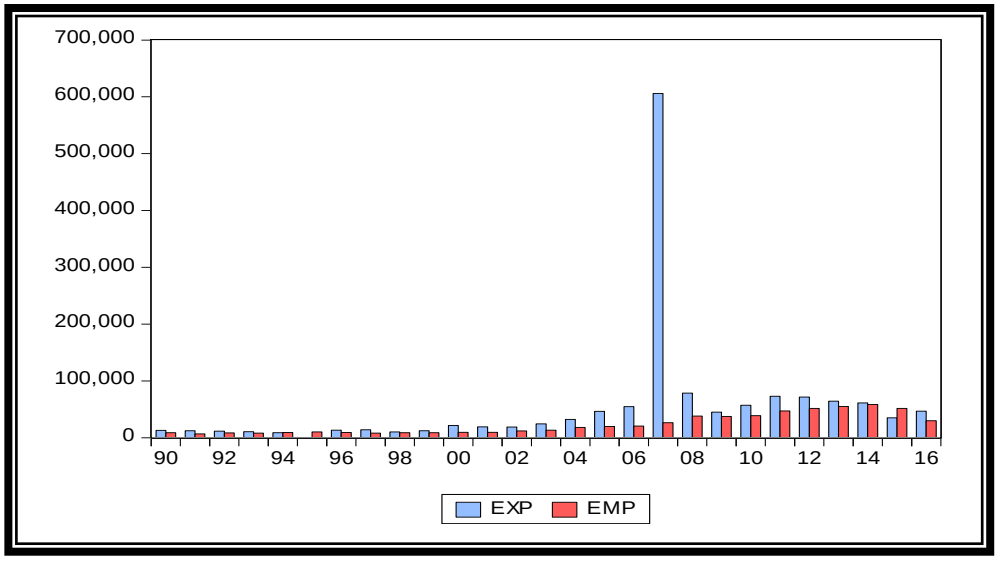

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (01)، مخرجات برنامج Eviews 09.

نلاحظ من خلال الشكل أن هيكل الصادرات والواردات الجزائرية تتميز بنوع من الثبات من سنة إلى أخرى، فالجزائر تعتبر دولة مصدرة لمنتوج واحد وهو المحروقات حيث سجلت حصيلة الصادرات إنتعاشا مستمرا خلال الفترة تسعينيات أما خلال الفترات 98-99-2000 عرفت ارتفاعا متجددا لتنخفض انخفاضا طفيفا خلال سنتي 2001 و 2002 وقد يعود السبب في ذلك إلى أحداث 11 من

سبتمبر 2001 حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي للجزائر في مجال الصادرات، أما السنوات المتبقية فقد شهدت ارتفاعا متوصلا بلغ حده الأقصى خلال سنوات (2006-2007) نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وقد يعود الفضل أيضا في ذلك إلى توتر العلاقات السياسية العالمية، حيث تميزت السنوات الأخيرة من هذه الفترة بتأهب الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق، في حين شهدت سنتي 2008 و 2009 انخفاضات طفيفة في حصيلة الصادرات وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول ونتيجة الأزمة العالمية وكذلك ما سببته من كساد اقتصادي عالمي، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث بدأت الصادرات الجزائرية بعد الأزمة في الإرتفاع نتيجة تحسن أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 112.94 دولار للبرميل بعد أن كان 62.25 دولار للبرميل في سنوات الأزمة، أما خلال السنوات الأخيرة نقول أن الصادرات الجزائرية شهدت نوعا من الإستقرار نتيجة ثبات أسعار النفط و استقرار الطلب العالمي عليه، إلا أنه خلال سنتي 2014 و 2015 شهدت حركة كل من الصادرات والواردات الجزائرية تغيرات ملحوظة حيث أشارت الإحصائيات إلى عجز الميزان التجاري سنة 2015 مقابل فائض محقق سنة 2014 وهذا فهو يدل على تدهور المتزامن للواردات والصادرات خلال فترة سابقة مذكورة أعلاه، في حين نلاحظ أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايد في قيمتها بشكل تصاعدي خلال الفترة (2005-2012) حيث قدرت أقل قيمة لها سنة 2005 وأعلى قيم لها في سنوات لاحقة وهذه الزيادة في الواردات تدل على الإرتباط الكبير بالأسواق الخارجية خاصة أن اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الاوروبي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005، إلا أن هذا التزايد تخللته انخفاضات طفيفة لقيمة الواردات الجزائرية خاصة سنة 2009، حيث انخفض سعر البترول وهذا بسبب تأثير الأزمة العالمية على حركة الأسعار في الأسواق العالمية، ثم رجعت قيمة الواردات الجزائرية بالتزايد في سنوات المقبلة بالرغم من ارتفاع فاتورة الواردات، والشكل الموالي يوضح تطور معدل تغطية الصادرات للمستورات الجزائرية خلال فترة الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (03): تطور معدل التغطية خلال الفترة (1990- 2016).

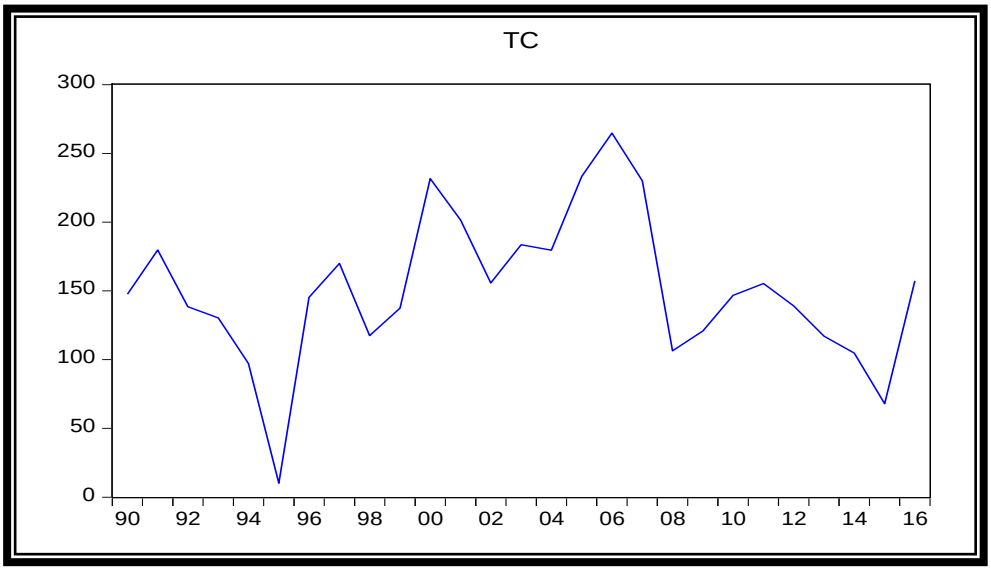

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق رقم (01)، مخرجات برنامج Eviews 09.

معدل التغطية هو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى مجموع المستوردات (M) من السلع $TC = (X|M) \times 100$ هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من 100 فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته وتعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية الدولية التي تتراوح بين 80% و120%، ومن خلال المعدلات الواردة في الجدول رقم (01) فإن نسب التغطية تتراوح مابين 68% و 264% وهو ما يوضح أو يبين زيادة الصادرات لمرة و تراجعها مرة أخرى، وقد بلغت معدلات التغطية معدلات مرتفعة طيلة فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة التغطية خلال الفترة 1990 إلى غاية 1999 معدلات مختلفة كانت أعلها 179% سنة 1991 وأدنها 10% سنة 1995 في حين بلغت خلال فترة (2000-2001) ما قيمته (231.6% و 201.4%)، بالإضافة إلى باقي سنوات فقد بلغت قيمة معدل التغطية خلال سنوات (2002-2003- 2004) ما قيمته (155.8% و183.6% و179.5%) على التوالي

أما ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2016 شهدت معدلات التغطية ارتفاع تارة وانخفاض تارة أخرى وكانت أعلى قيمة لها سنة 2006 بنسبة 264.7% وأدنى قيمة لها سنة 2015 بنسبة 68%.

3-3- اختبار العلاقة بين سعر صرف والميزان التجاري الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن (المشترك) ذات المرحلتين ل أنجل و جرانجر عند مستوى معنوية 5% للفترة (1990-2016).

في هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول اختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين كل من سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2016)، وهذا من أجل معرفة مدى تأثير سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار على الميزان التجاري الجزائري.

3-1- التعريف بمتغيرات الدراسة: نعلم أنه أي نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه المتغيرات تنقسم بدورها إلى متغيرات داخلية (تابعة) وأخرى خارجية (مستقلة) فأولى هي عبارة عن ظاهرة التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج وهي تتأثر سلبا أو إيجابا لمكونات النموذج أما الثانية ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج وهي لا تتأثر لمكونات النموذج وهي تأثر على متغيرات الداخلية ولا تتأثر بها.

كما يوجد في النموذج الاقتصادي الرياضي متغيرة وهي المعلمة التي تحدد العلاقة السببية بين المتغيرة الداخلية والخارجية وقد تأخذ الإشارة الموجبة أو السالبة ويوجد الخطأ العشوائي في النموذج.

في هذه الدراسة المتغيرات هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة مابين 1990-2016 أي حجم العينة المستعملة هي 27 مشاهدة.

- متغير سعر صرف الرسمي للدينار الجزائري و الذي نرمز له بالرمز: TCH.
- متغير رصيد الميزان التجاري الجزائري، ويعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات بالمليار دولار أمركي، والذي يرمز له بالرمز: TB

3-2- التمثيل البياني للبيانات: يمثل الشكل التالي منحنى تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2016)

الشكل رقم(04): تطور سلسلة رصيد الميزان التجاري و سعر صرف الرسمي للدينار الجزائري خلال الفترة **(1990-2016)**.

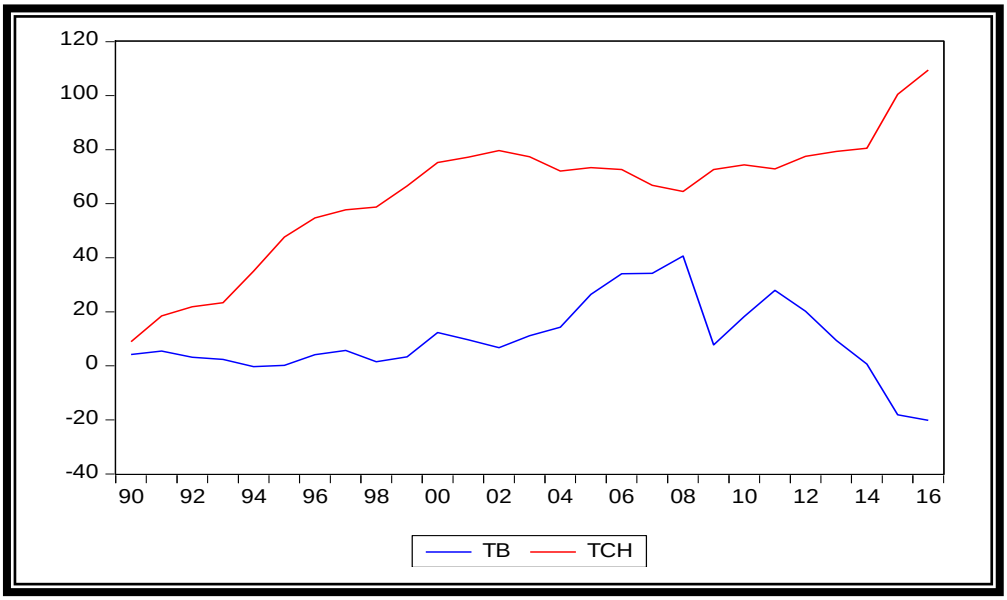

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews09

3-3- مصادر البيانات وفترة الدراسة

كافة هذه المتغيرات هي عبارة عن بيانات سنوية مأخوذة من تقارير ونشرات صادرة عن هيئات رسمية محلية ودولية تمثلت في (بنك الجزائر المركزي، صندوق النقد الدولي) خلال الفترة (1990-2016) وترجع أسباب اختيار المتغيرات المذكورة إلى النظرية الإقتصادية بالدرجة الأولى، وكذلك اسقاط الدراسات السابقة على الواقع الجزائر.

3-3- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال الجذر الأحادي لديكي فولر: عادة ما تتميز السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار مما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، لذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها. والهدف من دراسة الاستقرارية لتأكد من مدى سكونها واستقرارها خلال فترة الدراسة (1990-2016).

أ- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى باستخدام اختبار ADF لمتغيرات نموذج الدراسة: في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور لاستقرارية السلاسل الزمنية، كما سنعتمد في هذه الدراسة على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الإختبارات ، وذلك بالاعتماد على برنامج الإقتصاد القياسي Eviews 09.

في مايلي النتائج الاحصائية التي تم الحصول عليها بعد تطبيق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF.

الجدول رقم (02): نتائج اختبارADF لمتغيرات نموذج الدراسة عند المستوى.

المتغيرات		اختبار ADF عند المستوى (level)		
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
TB	%5	-2.981038	-3.595026	-1.954414
T - statistic		-1.116474	.7386690	-1.955036
TCH	%5	-2981038	-3.658446	-1.954414
T - statistic		-1.367382	-2.577042	.5018462

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال الجدول (02)، نلاحظ أن قيم (T- statistic) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية بالنسبة لمتغيرة رصيد الميزان التجاري، سعر الصرف، عند مستوي المعنوية (5%) وبالتالي قبول الفرضية العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي، أي أن السلسة الزمنية غير مستقرة.

ب- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول باستخدام اختبار ADF لمتغيرات نموذج الدراسة: بما أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وغير متكاملة من الدرجة الأولى، عندها لابد من دراسة استقرارية هذه السلاسل وذلك بأخذ الفروق الأولى لكل متغيرة على حدى حتى تصبح مستقرة.

باستعمال برنامج Eviews 09 نتحصل على نتائج اختبار ADF من الدرجة الأولى للمتغيرة الميزان التجاري وسعر صرف الدينار عند أكثر درجة معنوية، كما هو موضح في الجدول (03) الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبارADF لمتغيرات النموذج الدراسة عند الفروق الأولى.

المتغيرات		اختبار ADF عند الفروق الأولى(1st differnce)		
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
TB	%5	-2.986225	-3.603202	-1.955020
T – statistic		-4.883905	-5.1589	-4.932393
TCH	%5	-2.986225	-3.644963	-1.955020
T – statistic		-3.332209	-0.09744	-2.710750

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج **Eviews 09**

بعد التأكد من أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى وهذا مايتوافق و أغلب المتغيرات الاقتصادية والتي لا تستقر في المستوى كونها على علاقة مع الزمن، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى وملاحظ أن السلاسل الزمنية تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مع تبان ليس له علاقة بالزمن، كما تتفق خاصية الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولى لكل من سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري مع الدارسات التطبيقية سابقة أخرى، الأن وبعد تأكد من سكون السلاسل الزمنية من الدرجة الأولى نبحث عن امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة.

1- علاقة بين رصيد الميزان التجاري و التغير في سعر صرف الدينار: على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، المبين في الجدول رقم (02) الذي يوضح نتائج اختبار ADF لمتغيرات نموذج الدراسة عند الفروق الأولى اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى، لذا نبحث في هذه الخطوة عن امكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين السابقين (TB) و (TCH) لنموذج الدراسة حيث يكون ذلك انطلاقا من اختبار استقرارية سلسلة البواقي عند المستوى بواسطة إختبار ADF للمعادلة وذلك بعد تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) حيث نحصل على معادلة الانحدار التكامل طويلة المدى ذلك من أجل توليد مزيج خطي ساكن حيث:

إذا كانت $t_{tab} > t_{\emptyset j}$: نرفض الفرض العدمي ($H_0$): أي أن سلسة البواقي غير مستقرة.

إذا كانت $t_{tab} < t_{\emptyset j}$: نقبل الفرض العدمي (H0): أي أن سلسلة البواقي غير مستقرة.

وقبل دراسة استقرارية سلسلة بواقي لمعادلة الانحدار سنقوم برسم بياني لقيم بواقي التقدير، حيث نحصل على المنحنى في الشكل رقم (05) التالي:

الشكل رقم (05): منحى بياني لبواقي معادلة الانحدار.

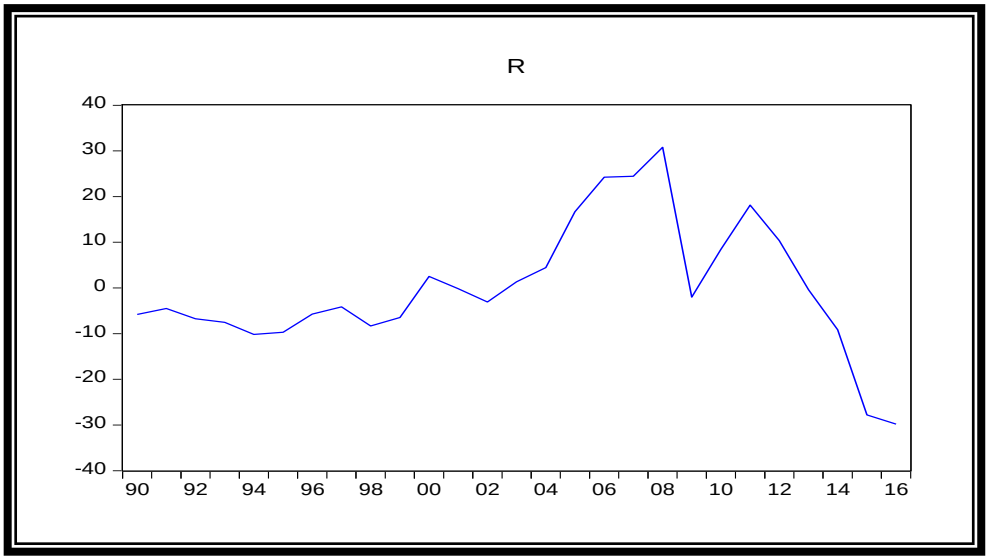

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 09).

الظاهر أن سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك ليست مستقرة، ذلك أنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ولتأكيد ذلك سنقوم بإجراء اختبار الارتباط الذاتي لبواقي التقدير حيث يعد هذا الاختبار من بين طرق اختبار استقرارية سلسلة البواقي فهو فحص معملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير، وتكون سلسلة البواقي مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها p_k معنويا لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K>0$ والجدول الموالي يبين دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي كما يلي:

الجدول رقم (05): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي.

Date: 05/29/18 Time: 03:41
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

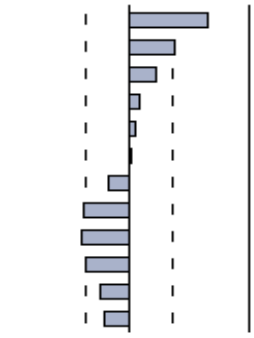

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.690	0.690	14.349	0.000
		2	0.397	-0.152	19.287	0.000
		3	0.234	0.046	21.078	0.000
		4	0.090	-0.107	21.355	0.000
		5	0.047	0.090	21.435	0.001
		6	0.012	-0.065	21.441	0.002
		7	-0.173	-0.308	22.616	0.002
		8	-0.398	-0.282	29.140	0.000
		9	-0.423	0.076	36.936	0.000
		10	-0.371	-0.018	43.273	0.000
		11	-0.254	0.069	46.434	0.000
		12	-0.210	-0.207	48.747	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 09).

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن سلسلة البواقي تمثل سيرورة ذات تشويش أبيض، كما أن دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي تبين أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات 12.....=K، معنويا تختلف عن الصفر أي أنها خارج مجال الثقة، ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box لدراسة المعنوية الكلية للمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 12$ من خلال الجدول أعلاه، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة Q أخر قيمة في العمود Q-stat في الجدول أعلاه ومنه لدينا احصائية المحسوبة Q=48.747 أكبر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0.05}(12) = 21.0261$ وكذلك الاحتمالات الحرجة (Les Probabilites Critiques) كلها تقترب أو تؤول إلى الصفر، ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بأن كل المعملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى معنوية 5% وبالتالي سلسلة البواقي غير مستقرة.

ولتدعيم هذه النتيجة قمنا بإجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على بواقي التقدير عند المستوى I(0) وباستعمال برنامج Eviews 09 ونتائج هذا اختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (60): نتائج اختبارADF عند المستوى للسلسلة البواقي.

المتغيرات		اختبار ADF عند المستوى (level)		
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
resid	%5	-1.121723	-0.739095	-1.181416
T - statistic		-2.981038	-3.595026	-1.954414

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 09.

من خلال الجدول (60)، نلاحظ أن قيمة (T- statistic) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية بالنسبة لسلسلة البواقي (Resid)، عند مستوى المعنوية (5%) إذن نستطيع أن نؤكد أن سلسلة البواقي هي غير مستقرة، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل المشترك بين رصيد الميزان التجاري TB و سعر صرف الدينار (TCH) وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM.

الخلاصة: من خلال بحثنا هذا حاولنا معالجة اشكالية مدى علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بالميزان التجاري للدولة المحلية باستخدام نموذج تكامل المشترك دو المرحلتين لأنجل وجرانجر ومن خلال النتائج المتوصل إليها تم عدم ثبوت فرصية البحث أي أنه لا توجد أي علاقة بين المتغيرين ويمكن ارجاع السبب إلى أن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي بحت ولا علاقة لسياسة سعر الصرف بالعجز أو الفائض الذي يحدث فيه وإنما يرجع الأمر بدرجة الأولى إلى تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية لأن الاقتصاد المحلي شديد الحساسية لمثل هذه التغيرات في الأسعار البترول.

الهوامش و المراجع :

[1] م.د. سردار عثمان خدر باداوة يي ،و هيوا عثمان إسماعيل، (2015)، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كوردستان– العراق للمدة 1997– 2013، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 7 العدد 13، ص، 235.

[2] أ.م.د. جليل كامل غيدان، (2015)، أثر السياسة النقدية على إستقرار سعر الصرف الأجنبي، مجلة الكويت للعلوم الإقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط العدد 17، ص: 03.

[3] ثريا عبد الرحيم الخزرجي، سمير فخري نعمة، (2005)، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية العراق حالة الدراسة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 11، العدد7، ص: 02.

[4] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، (1999)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، ص، 305.

[5] سونيا أرزوني وارتان، (2016)، سعر الصرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 18، العدد3، ص: 283

[6] بن عيني رحيمة، (2013-2015)،سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 07.

[7] سمية زيرار، (2014)، أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970- 2010)ن رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 30-31.

[8] عبد لحق بوعتروس، (2000)، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 10

[9] عبد المجيد قدي، (2003)، السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 134-137.

[10] سمية زيرار وبشير الزغبي وطالب عوض، (2009)، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 36، العدد2، ص: 361.

[11] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية 2007، ص: 181.

[12] عبد الجليل هجيرة، (2011-2012)، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، سنة، ص: 96.

[13] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 97.

[14] عبد الجليل هجيرة، (2011-2012)، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 97-98.

التسويق الداخلي كاسلوب للرفع جودة الخدمة في المؤسسات العمومية
حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية بالوادي

د. نوي نورالدين
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة المسيلة

قاسمي عائشة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة ورقلة

الملخص :

تناولنا في هذه الدراسة مصطلح التسويق الداخلي، وحاولنا توضيح دوره على الجودة في الخدمات الصحية بالتطبيق على المؤسسة الصحية من خلال معالجتنا للإشكالية التالية" **كيف يساهم التسويق الداخلي في تحسين جودة الخدمات الصحية**"، ولهذا الغرض قد قمنا بتوزيع (120) استبيان منها 60 على عينة من العاملين بهذه المؤسسة و قد تم استرجاع 50 منها و (80) استبيان على عينة من المرضى المتعاملين مع تلك المؤسسات تم استرجاعها كلها ،و أظهرت هذه الدراسة انه لا يوجد اهتمام بالتسويق الداخلي كفلسفة على الرغم من ان هناك ممارسة لبعض أنشطته ، كما بينت النتائج وجود ارتباط ايجابي بين التسويق الداخلي و جودة الخدمات المقدمة ، وخلصت الدراسة إلى أن تحسين الجودة في الخدمات الصحية ، يقتضي بالضرورة تبني مفهوم التسويق الداخلي من طرف هذه المؤسسات من خلال الاهتمام بجميع أبعاده خاصة البرامج التدريبية و نظم التحفيز .

الكلمات المفتاحية: التسويق الداخلي، المؤسسة الصحية ، الخدمات الصحية .

Résumé

Nous avons abordé dans notre étude le terme « marketing interne » ، et nous avons essayé à travers laquelle illustrer son rôle de la qualité dans la demande des services de santé pour les établissements de santé où nous devons résoudre le problème suivante :Comment le marketing interne peut-il améliorer la qualité des services de santé ، à cet effet nous avons distribué (120) questionnaire 60 sur un échantillon de personnel de ces institutions ont été extraites 50 d'entre eux et (80) un questionnaire à un échantillon de patients aux prises avec ces institutions ont été récupérées dans son ensemble ، et cette étude a montré qu'il n'y a aucun intérêt par le

marketing interne comme une philosophie malgré le fait qu'il y est une pratique de certaines de ses activités ، et les résultats ont montré la présence de corrélation positive entre marketing interne et la qualité des services fournis ، l'étude a conclu que l'amélioration de la qualité des services de santé ، nécessite forcément l'adoption de la notion de marketing interne par ces institutions à travers un intérêt spécial dans toutes ses dimensions ، des programmes de formation et des systèmes de stimulation.

Mots clés: *marketing interne ، établissement de santé ، services de santé*

تمهيد:

تعد المؤسسات العمومية المزود الرئيسي للكثير من الخدمات التي تقدم للمواطنين و تتعرض هذه الخدمات للعديد من الانتقادات الهادفة للتحسين و التطوير ورفع مستوى كفاءتها ، لذا فإن الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في هذه المؤسسات و تحقيق رضا المستفيدين منها أصبح مطلبا مهما، مما يستدعي البحث عن أهم الطرق و الوسائل التي تساعد على ذلك ، و البحث في جوانب القصور والضعف في هذه الخدمة. وهذا لن يتأتى إلا بالاهتمام بالعنصر البشري ، الذي مازال يعتريه نوع من عدم الاهتمام في هذه المؤسسات.ومن بين المفاهيم التسييرية التي انتشر استخدامها في المؤسسات ، والتي لها دور كبير في الرفع من كفاءة الأداء البشري مفهوم التسويق الداخلي و هو الوظيفة التي تهتم بالأفراد العاملين التي تعدهم زبائن داخليين في سوق داخلي تقدم لهم المنافع و الخدمات و تعمل على رفع قدراتهم و مهاراتهم و من ثم تحسين مستوى أدائهم ، هذا الأخير الذي لقي ترحابا كبيرا من قبل المؤسسات الأخرى و خاصة الخدمية منها نظرا لدوره الفعال في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين، و يقوم التسويق الداخلي على فكرة تطبيق ممارسات وأساليب التسويق التقليدية على العاملين الذين يخدمون الزبائن، للقيام بالأعمال الموكلة لهم على أكمل وجه وتزويدهم بفهم كامل للأهداف والمهام التي ترغب المؤسسة في تحقيقها.

في ضوء هذه المعطيات ونظرا لان المستشفيات تعتبر احد الهيئات العمومية والتي تعاني من تدني في مستوى الخدمات المقدمة ، رأينا من الأهمية بناء إطار عن التسويق الداخلي و دوره فيها و أثره على جودة

الخدمة الصحية العمومية، حيث أن هذه الدراسة تستهدف الوقوف على أهمية تطبيق التسويق الداخلي و المزايا التي يحققها ، في مقدمتها تعزيز أداء العاملين .

من اجل ذلك سنعالج في هذه الدراسة التساؤل التالي: **كيف يمكن للتسويق الداخلي تحسين جودة الخدمة في المؤسسات الصحية العمومية؟**

الاسئلة الفرعية :

- هل هناك ممارسة واعية لأنشطة التسويق الداخلي في المؤسسة الصحية.
- هل هناك ارتباط ايجابي التسويق الداخلي و جودة الخدمة الصحية بالمؤسسة محل الدراسة.
- هل هناك علاقة دات دلالة احصائية بين التسويق الداخلي و الجودة في الخدمة الصحية.

من خلال المحاور التالية:

1-التسويق الداخلي في المؤسسات الصحية العمومية

2-الدراسة الميدانية

أولا:التسويق الداخلي

تتمايز المؤسسات الصحية في تقديم خدماتها عن المؤسسات الخدمية الأخرى ،هذه الخدمات تتأثر بالقيم و المعتقدات السائدة داخل المؤسسة وتتأثر أيضا بالموارد و الإمكانات المتوفرة و المتاحة فيها،و يعتبر العنصر البشري داخل هذه المؤسسة الأكثر تأثيرا على هذه الخدمات نظرا لطبيعة الخدمات ؛لذلك وجب على المسيرين في هذه المؤسسات الاهتمام الجيد بهم و اعتبارهم زبائن داخليين في سوق داخلي و مراعاة حاجاتهم و رغباتهم؛حتى يستطيعوا بدورهم تلبية حاجات و رغبات المستفيدين من هذه الخدمات و يحققوا البرامج المعتمدة .

I. مفهوم التسويق الداخلي:

تقوم إستراتيجية التسويق الداخلي على الاستقطاب والمحافظة على أفضل العاملين وحثهم على أداء وظائفهم على أفضل وجه ممكن،و ذلك من خلال تطبيق كل من فلسفة وأساليب التسويق الخارجي على السوق الداخلي للعاملين.

I.1. تعريف التسويق الداخلي:

يعرف التسويق الداخلي بأنه " **الجهود التي تستهدف التعرف على حاجات ورغبات العاملين وتحقيق رضاهم عما يقومون به من وظائف و أنشطة** "[1].كما يعرف على انه" **أي شكل من أشكال التسويق في المؤسسة الذي يركز على اهتمامات العاملين فيما يتعلق بالنشاطات الداخلية والتي هي بحاجة إلى التغيير وذلك لتعزيز الأداء في الأسواق الخارجية.**"[2]

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن مفهوم التسويق الداخلي هو" **التوجه نحو العاملين و الاهتمام بهم و تطبيق فلسفة التسويق على العمال وذلك بالتدريب،وتحفيز،و العمل كفريق عمل الداخلي على اعتبار أنها عمليات أو مراحل خلق أو معرفة أوضاع السوق للمؤسسات للتأكد من أن حاجات ورغبات الزبائن الداخليين قد تم إشباعها.**

ويمكن تلخيص النقاط الأساسية للتسويق الداخلي بما يلي[3]:

والتسويق الداخلي هو ليس أنشطة منفصلة، ولكنها مضمنة بالجودة الأولية لبرامج خدمة الزبون والاستراتيجيات والأعمال الكلية.

- يشكل التسويق الداخلي هيكل الأنشطة المرافقة ويعد هيكل تمهيدي للنشاط التسويقي الخارجي.
- الاتصالات هي النقطة الحاسمة لنجاح التسويق الداخلي.
- هناك دور حاسم للتسويق الداخلي في اكتساب الميزة التنافسية.
- هناك دور حاسم للتسويق الداخلي في تقليص الصراع داخل نطاق الكادر الوظيفي للمنظمة الخدمية.
- يعد التسويق الداخلي عملية اختيارية تقود العاملين للحصول على النتائج الجيدة.
- التسويق الداخلي هو تطوري: يشمل التآكل البطيء للحاجز ما بين الأقسام والوظائف، وله دور مهم في المساعدة بإيجاد التوازن ما بين التسويق والعمليات.
- يستخدم التسويق الداخلي في تيسير وتسهيل روح الإبداع.
- يكون التسويق الداخلي أكثر نجاحا عندما يكون الالتزام عالي عند المستويات العليا في الإدارة، وكذلك يلتزم به كافة العاملين ويكون أسلوب الإدارة المفتوحة هو الأسلوب السائد.

I.2. أهداف التسويق الداخلي:حددت أهداف التسويق الداخلي في مايلي[4]:

- جذب العاملين المناسبين للعمل بالوظائف الإدارية والاتصال مع الزبائن؛

- المحافظة على العاملين الجيدين والمناسبين؛

- التأثير في العاملين وتحفيزهم من اجل أن يبذلوا قصارى جهدهم للنجاح في العلاقة التفاعلية مع الزبائن؛

- التسويق الداخلي يمكن من تحسين جميع العمليات في المؤسسة لضمان تشغيل مواردها من قبل العاملين في سبيل مصلحة الزبائن؛

I.3.أبعاد التسويق الداخلي:

تعتبر أبعاد التسويق الداخلي هي البرامج المتبعة من قبل المؤسسات الخدمية و المتمثلة في كيفية اختيار العاملين وتدريبهم وتحفيزهم وترقيتهم ومكافأتهم،وكل ما يتعلق ببناء علاقات جيدة بين إداراتها وعامليها.

وعلى هذا الأساس سوف نقوم في هذه الدراسة سنقوم باختيار بعض الأبعاد و منها :

1-**الاتصال الداخلي**:هو جميع عمليات الاتصال الرسمية منها وغير الرسمية،التي تحدث داخل المؤسسة على جميع المستويات الوظيفية[6].

2- العلاقات بين العاملين: هي بناء علاقات العمل الداعمة بين العاملين أي قدرة للعاملين لاحترام بعضهم البعض وتبادل الثقة والعطف والدعم و مساهمة الجميع في كسر الحواجز داخل الأقسام وبينهم ، وأن هذا سيعزز الاتصالات الداخلية تحقيق جودة الخدمات الداخلية والخارجية[7].

3-**التمكين**: و يقصد به "مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات و إعطائهم المزيد من الحرية في العمل و التصرف و الرقابة الذاتية مع دعم قدراتهم و مهاراتهم و توفير الموارد الكافية و المناخ الملائم"[8]

4-**التحفيز**: هو مجموعة العوامل التي تؤثر على سلوك الفرد من خلال إشباع حاجاته"[9]"

5- التدريب: هو تلك الأنشطة التي تساعد العاملين على رفع أدائهم في العمل الحالي و المقبل من خلال زيادة مهاراتهم أو تنمية معارفهم.[10]

6-**ثقافة الخدمة** :هي قيم و معتقدات المؤسسة التي تحدد القواعد الخاصة بالسلوك لدى العاملين و تعرف أيضا على أنها كل التقاليد و القيم و الأعراف و الخصائص التي تشكل الأجواء العامة للخدمة و

تؤثر في العاملين فللمؤسسات ثقافة ،و أجواء داخلية تؤثر في العاملين و تشكل شخصياتهم و قيمهم و اتجاهاتهم.[11]

II. مفاهيم عامة حول الخدمات الصحية.

شهدت السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في مجال تقديم الخدمات الصحية،لما لها من اثر فعال في زيادة رفاهية الفرد و المجتمع؛ونظرا للأهمية الكبرى التي تتسم بها هذه في حياة الأفراد و المجتمعات.

II.1.تعريف الخدمات الصحية:

قبل التطرق إلى تعريف الخدمات الصحية جدير بنا أن نقدم بعض المفاهيم المتعلقة بهذه الخدمات:

1- **تعريف الصحة:عرفها مارشال في كتابه مبادئ الاقتصاد**"هي القوة الجسدية و القوة العقلية و القوة المعنوية أو النفسية للفرد"[12].

2- تعريف المؤسسة الصحية :هي كل مؤسسة تقدم الخدمة الصحية بشكل مباشر مثل المؤسسات الإستشفائية، المراكز الصحية، العيادات، المراكز التخصصية، أو بشكل غير مباشر مثل مختبرات و الإدارات الصحية ذات الخدمات السائدة و الصيانة الطبية[13]

3- تعريف الخدمات الصحية: تعرف الخدمات الصحية على أنها هي"**الخدمات العلاجية، الإستشفائية، والوقائية، التي يقدمها أحد أفراد الفريق الطبي إلى فرد واحد أو أكثر من أفراد المجتمع**"[14].

كما تعرف على أنها هي الخدمات العلاجية و الإستشفائية أو التشخيصية التي يقدمها أحد أعضاء الفريق الطبي إلى فرد أو واحد أو أكثر من أفراد المجتمع،يتم استخدام أدوات وأجهزة ومعدات مختلفة لتقديم هذه الخدمات للمريض ومن ثم شفاؤه وقد تستغرق فترة زمنية بسيطة أو طويلة[15] .

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الخدمات الصحية هي " جميع الأنشطة التي تقدمها المستشفيات و المراكز الصحية،و العيادات، و جميع الجهات المختصة بذلك بغرض المحافظة على سلامة الإنسان الجسمية، والعقلية " .

II.2.الخصائص المميزة للخدمات الصحية:

انطلاقا من الخصائص العامة للخدمات فإن خصائص الخدمات الصحية لا تبتعد عن ذلك، في كونها غير ملموسة ولا يمتلكها الفرد، تلازمها بمن يقدمها، تباينها، وعدم القدرة على تخزينه[16]

وما يمكن أن يميز الخدمة الصحية عن باقي الخدمات أنها[17]:

- تعتبر عامة للجمهور وتسعى إلى تحقيق منفعة لجميع الجهات المستفيدة منها؛
- مرتبطة بحياة الأفراد،لذا يجب أن تكون على درجة عالية من الجودة وأن تخضع لرقابة إدارية وطبية واضحة؛
- يتوزع فيها اتخاذ القرار بين مجموعتين هما:الإدارة ومجموعة الأطباء؛
- وجوب الاتصال المباشر؛ حيث تتطلب الخدمة الصحية غالبا حضور المريض للفحص والتشخيص والعلاج؛
- تجد المؤسسة صعوبة في الكثير من الأحيان الاعتماد على نفس المعايير والمفاهيم الاقتصادية التي تطبق في خدمات أخرى، لأن ذلك قد يتعارض مع الرسالة والأهداف التي وجدت المؤسسة الصحية من أجلها؛
- لا يمكن التأخر أو الاعتذار عن الاستجابة للطلب خلافا على المؤسسات الخدمية الأخرى،لأن ذلك يعني واجباتها ومهمتها الإنسانية؛

II.3.جودة الخدمات الصحية:

ازداد الاهتمام بالجودة خصوصا في مجال الخدمات، والتي تقوم على مجموعة المبادئ والأفكار حيث يمكن لأي مؤسسة خدماتية أن تطبقها من أجل تحقيق أحسن أداء ممكن،و المؤسسة الصحية كغيرها من المؤسسات تسعى لتطبيق هذه المبادئ والأفكار للحصول على الجودة.

II.3.1.تعريف جودة الخدمات الصحية:

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت للجودة نذكر منها: "هي درجة الالتزام بمعايير المتعارف عليها،من تحديد المستوى الجيد ،ومعرفة النتائج المتوقعة للخدمة أو إجراء،أو تشخيص ،أو معالجة مشكلة طبية معينة"[18]

II.2.3. قياس جودة الخدمة الصحية:

يركز العديد من الباحثين على أن جودة في الخدمات قابلة للقياس بالرغم من غياب البعد المادي فيها ، كما أنهم يؤكدون أن العوامل المهمة في تقييم جودة الخدمة هي تلك التي يحددها المريض.

و على ضوء ذلك فقد توصل هؤلاء الباحثون إلى إيجاد مقياس لجودة الخدمة يقوم على مقارنة توقعات المرضى للخدمة و الأداء الفعلي لها،يسمى بمقياس الفجوة (*Servqual*) و هي اختصار لكلمتي *Service Qualite* *

وتعد أداة ***Servqual*** حديثة النشأة وتستخدم على نطاق واسع لقياس و تقييم مستويات الخدمات المقدمة من حيث جودتها، وقد استخدمت هذه الأداة من طرف عدد كبير من الباحثين و في العديد من المؤسسات الخدمية، مثل المستشفيات، والوزارات، وغيرها من القطاعات الأخرى و يستخدم في هذا المقياس الأبعاد التالية الاعتمادية ، الضمان ،درجة الإستجابة، التعاطف ،العناصر المادية الملموسة و يمكن التعبير عنه رياضيا كالتالي:

جودة الخدمة = الأداء الفعلي – التوقعات [19]

II.3.3.أبعاد جودة الخدمة الصحية:

المرضى يعملون على تقييم الخدمة الصحية المقدمة لهم على أساس نوعيتها؛معتمدين في تقييمهم ذلك على خمسة أبعاد هي[20]:

✓ الاعتمادية:و هي القدرة على الأداء في إنجاز ما تم تحديده مسبقا،وبشكل دقيق؛ ✓الاستجابة: المساعدة الحقيقة في تقديم الخدمة إلى الزبون؛

✓الأمان: هي السمات التي يتسم بها العاملون من معرفة و قدرة و ثقة في تقديم الخدمة؛

✓ التعاطف: درجة الرعاية والاهتمام الشخصي بالزبون؛

✓ العناصر المادية الملموسة: وتمثل التسهيلات المادية و التجهيزات و معدات الاتصال.

III. اثر تطبيق التسويق الداخلي في المؤسسات الصحية العمومية

نظرا لتغيير حاجات المواطنين و زيادة طلبهم على الخدمة الصحية العمومية و كذا تطور و الظروف البيئية و التكنولوجية المستمرة تحتاج الخدمة الصحية إلى التطوير و تحسين نوعيتها حتى تحقق الملائمة في الاستعمال[12].

III.1.العوامل التي تساعد على تطبيق التسويق الداخلي في المؤسسة الصحية العمومية :

هناك عدة عوامل ضرورية لتطبيق مفهوم التسويق الداخلي،من خلالها تصبح المؤسسة الصحية العمومية مهيئة لاستيعابه وهذه العوامل هي[13]:

- تقييم مناخ الخدمة الداخلية وثقافتها وضمان جودة اداء الخدمات الخارجية و الداخلية ؛
- تقسيم الزبائن الداخليين على أساس مستوى الاتصال مع الزبون ويعد هذا التقسيم ضروريا لتحديد نوعية الخدمة المستهدفة وكذلك وضع البرامج التدريبية التي تضمن جودة الخدمة ؛
- التركيز على تطوير و تدريب لأفراد السوق الداخلي ؛
- التكريم والمكافآت تكون على أساس مساهمات العاملين في تقديم الخدمة الأفضل، ويعد عنصرا حاسما في تحديد سلوكيات العاملين بتركيز اهتمام على تأثير التكريم والمكافأة على السلوك؛
- الاتصالات الداخلية توفر آلية للمساهمة في تنسيق النشاطات داخل المؤسسة، وضمان وصول المعلومات إلى أي فرد في المؤسسة و معرفة دوره ،وتستخدم الآن وسائل حديثة في العديد من المؤسسات لتسهيل الاتصالات بين العاملين؛
- بناء علاقات العمل الداعمة ،و ذلك من اجل أن يكون هناك قدرة للعاملين لاحترام بعضهم البعض وتبادل بينهم الثقة والعطف والدعم،وأن يساهم الجميع في كسر الحواجز داخل الأقسام وبينهم، هذا سيعزز الاتصالات الداخلية ؛

III.2. فوائد تطبيق التسويق الداخلي في المؤسسات الصحية العمومية:

يخلق تطبيق التسويق الداخلي العديد من الفوائد و المزايا في المؤسسات الصحية العمومية خاصة إذا طبق بطريقة تضمن لهذه المؤسسات تحقيق رضا موظفيها و من ثم الدفع بتحسين أداهم بحيث عليها مراعاة حاجاتهم و رغباتهم ،و من المزايا التي يخلقها التسويق الداخلي و التي نذكر منها التالي[14]:

- يساهم في خلق الفعالية للموارد البشرية ،و مضاعفة عطائهم وتحسين الخدمة العامة؛
- يسهل وسائل الاتصال بين المسؤول والموظف وجعل العلاقة أكثر مرونة؛
- يقوم على تعميم التكوين على كافة الموظفين لمسايرة ما يجري في المحيط الخارجي؛
- يقوم على وضع إجراءات عمل سهلة، مفهومة من طرف الجميع تساعد على تحسين العلاقات بين الموظفين؛
- يحسن من نوعية وجودة الخدمات المقدمة من طرف الموظفين المباشرين؛
- يساعد على البحث عن ثقافة خدمية جامعة وشاملة لكل الأطراف دون إقصاء؛
- يعمل تطبيقه على تحفيز الموظف واستشارته في القرارات يجعله أكثر ثقة و مسؤولية مما يدفعه للعمل أكثر؛ بحيث يساعد التسويق الداخلي علي مايلي[15]:

1-فهم حاجات العاملين:على الإدارة أن تعمل باتجاه المعرفة الدقيقة بجوانب العاملين و تمكنها من تفعيل عملياتها الوظيفية، فإدارة تدعم الجهد التسويقي عبر وسائل التعيين، التدريب.... و غيرها؛

2-تحديد فرق المتابعة و التقويم:من المستحسن أن تكون سياسات إدارة الموارد البشرية، متوافقة مع الهدف العام، إذ يمكن تقويمها مقارن بمستويات الأداء المعيارية و إسهامها في الأهداف؛

3- تحديد فرق العمل و مشاركة في اتخاذ القرار:فريق العمل هو مجموعة الأفراد لديهم مهارات متكاملة و ملتزمين بهدف مشترك،حيث تعبر من نجاح المؤسسة الصحية،و تشجيع مبدأ العمل الجماعي و المشاركة في اتخاذ القرارات؛

4-ترسيخ ثقافة الخدمة لدى العاملين: حيث يحكم على التسويق الداخلي الفشل أو الإخفاق إذا لم تعمل المنظمة على ترسيخ ثقافة الخدمة التي توفر المناخ الملائم لتطبيق التسويق الداخلي.

ثانيا :الدراسة الميدانية :

بعد التعرف على جوانب النظرية للتسويق الداخلي الذي يحمل في طياته جملة من الخصائص التي تعود بالنفع على المؤسسات الخدمية . فتطبيق التسويق الداخلي على المؤسسات الصحية الذي يعتبر عنصر فعال للرفع من مستوى الخدمات المقدمة من طرفها وذلك لما له من دور في الارتقاء بأداء العاملين فيها وكذا بجودة خدماتها، لذلك سنحاول في هذه الدراسة توضيح مساهمة التسويق الداخلي في تحسين

جودة هذه الخدمات ،حيث نقوم بالربط بين الدراسة النظرية والواقع العملي و لدراسة هذا الجانب اعتمدنا التطبيق على المؤسسة العمومية الاستشفائية بالوادي واستخلاص النتائج المتعلقة بالدراسة .

I.الطريقة و الأدوات المستعملة في الدراسة

في هذه النقطة نهدف إلى توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في دراستنا بغية التعريف بها .

I.1.الإطار المنهجي للدراسة

لوصف عناصر الظاهرة المدروسة والمتمثلة في دور التسويق الداخلي في الخدمات الصحية و توضيح السبيل لتحقيق جودتها استخدامنا المنهج الوصفي التحليلي من خلاله نحاول أن نقارن و نفسر ونقيم النتائج أملا في التوصل إلي تعميم للظاهرة، بحيث يزيد بها الرصيد المعرفي حول الموضوع.

I.1.1مجتمع و عينة الدراسة:

I.1.1.1– مجتمع الدراسة:و نعني به مجموعة الأشخاص التي تمت عليهم الدراسة التي انصب اهتمامنا في هذه الدراسة بمجتمعين مختلفين بمدينة الوادي هما:

المجتمع الأول: يمثل عمال المؤسسات العمومية عينة الدراسة المتمثل في المؤسسة العمومية الإستشفائية بالوادي

المجتمع الثاني:يتمثل في المستفيدين من الخدمات الصحية المقدمة من طرف هذه المؤسسة.

I.1.1. 2– عينة الدراسة:نظرا لصعوبة و استحالة دراسة جميع مفرادات مجتمع الدارسة فإننا قمنا باختيار عينة من كل مجتمع على حدى.

وقد تم توزيع مجموعة من الاستبيانات على عينتي الدراسة و هي موضحة في الجدول أدناه

جدول رقم (01) يوضح عدد الاستبيانات الموزعة على عينة العاملون

عدد الاستمارات الموزعة		الاستمارات المسترجعة		الاستمارات المقبولة	
عينة المرضى	عينة العاملون	عينة المرضى	عينة العاملون	عينة المرضى	عينة العاملون
80	60	80	50	80	40
%100	%100	%100	% 83	%100	%80

المصدر : من إعداد الباحثتان

تم توزيع 60 استبيان على العينة الأولى المكونة من العاملين بالمؤسسة عينة الدراسة و قد تم استرجاع 50 منها فقط و بعد مراجعتها تم قبول 40 فقط منها نظرا للمشاغل الكثيرة و الكبيرة لهؤلاء العمال بشؤون المرضى و عملهم الذؤوب، و كما تم توزيع 80 استبيان على العينة الثانية المتمثلة في المرضى المتعاملين مع هذه المؤسسة عينة الدارسة و فقد تم استرجاعها كلها.

3.I.منهجية الدراسة:

في دراستنا هذه تمت الاستعانة بالاستبيان تم استخدامها كأداة أساسية لجمع المعلومات قصد الإحاطة أكثر بمتغيرات الدراسة و التعرف على مدى تأثير التسويق الداخلي على الخدمة في المؤسسة الصحية العمومية و ذلك لما يحتوي عليه الاستبيان من أسئلة حددت من قبلنا بالاستعانة باستبيانات صممت خصيصا لمثل هذه الدراسات و حتى تمكننا من الحصول على إجابات لهذه الأسئلة، وتشكل المعطيات الأساسية التي ننطلق منه في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة.

و لهذا الغرض تم تصميم استبانتان في دراستنا هذه بغرض جمع المعلومات

- استبيان الموزع على العاملين بالمؤسسة عينة الدراسة تحتوي على 28 فقرة مقسمة على ثلاثة محاور:

المحور الأول:يتضمن الخصائص الديمغرافية للمستجوب أو بياناته الشخصية كالسن،الجنس الوظيفة و غيرها

المحور الثاني :التسويق الداخلي و أبعاده : التمكين،التدريب،التحفيز، ،المحيط المادي للعمل وثقافة الخدمة.

المحور الثالث: فتناولنا فيه أبعاد جودة الخدمات الصحية و التي عددها خمسة و هي: بعد الاستجابة، بعد الاعتمادية، بعد الضمان ،بعد التعاطف ، بعد الجوانب الملموسة، و يتكون كل بعد من 4 فقرات .

- أما الاستبيان الثاني و الموزع على المرضى و تضمن محورين هما:

المحور الأول يتضمن الخصائص الديمغرافية للمستجوبين ؛

المحور الثاني يتضمن أبعاد جودة الخدمات الصحية. و يتكون كل بعد كذلك من 4 فقرات.

4.I.المعالجة الإحصائية للبيانات

من اجل تحليل هذه المعطيات استخدمنا برنامج الحزمة الإحصائية SPSS نسخة 20 الذي يعتبر البرنامج المناسب لتحليل مثل هذه البيانات، وذلك بتفريغ جميع البيانات فيه وترميز الإجابات وتحليلها إحصائيا من خلال الأساليب الإحصائية التالية :

- معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبيان؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بغرض الكشف عن اتجاه أفراد العينة تجاه أسئلة الدراسة؛
- معامل الارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين المتغيرات ؛
- الانحدار الخطي لمعرفة تأثير أبعاد المتغير المستقل في أبعاد المتغير التابع؛

II.عرض ومناقشة نتائج الدراسة

بعد معرفتنا لمجتمع الدراسة و كذا عينة الدراسة و الأدوات المستخدمة في تحليل الدراسة نتطرق في هذا المبحث إلى عرض النتائج المتحصل عليها و أيضا مناقشتها.

II.2.عرض و تحليل بيانات الاستبيان

II.2. 1دراسة صدق أداة الدراسة و ثباتها:

من خلال المعالجة الاحصائية وجدنا أن معامل ألفا كرونباخ (Alfa Cronbach)بالنسبة للاستبيان الخاص بالمرضى كبير و بلغ قيمته 0.958 و درجة ثباته 0.978 و هي نسبة ممتازة لاعتماد

نتائج الدراسة كونها اعلي من النسبة المقبولة 0.6، كما أننا وجدنا أيضا أن معامل ألفا كرونباخ (Alfa Cronbach)الخاص بالاستمارة الخاصة بالعاملين في المؤسسة عينة الدراسة و قد بلغ 0.776 و درجة ثباته بلغت 0.88 و هي أيضا نسبة جيدة أي هناك اتساق داخلي بين فقرات الاستبيان.

III.اختبار الفرضيات: في هذا المحور نحاول تأكيد صحة الفرضيات من عدم صحتها

III .1.حساب توجهات المستجوبين:

الجدول رقم (02) تحديد إتجاه الاعتمادية للخدمات الصحية طبقا لإجابات المرضى

الفقرات	المقياس	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوسط المرجح	درجة التقييم
1	التكرار	44	25	4	6	1	1.67	عالية جدا
	النسبة %	55	31.3	5	7.5	1.3		
2	التكرار	30	34	9	5	2	1.94	عالية
	النسبة %	37.5	42.5	11.3	6.3	2.5		
3	التكرار	22	33	9	15	1	2.25	عالية
	النسبة %	27.5	41.3	11.3	18.8	14		
4	التكرار	31	30	5	14	0	2.03	عالية
	النسبة %	38.8	37.5	6.3	17.5	0		
تقدير البعد	النسبة %	39.7	38.15	8.47	12.52	4.45	1.97	عالية جدا

المصدر : التحليل الاحصائي للبيانات ببرنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (02) المبين أعلاه أن درجة تقييم كل من الفقرات 2،3،4 كانت عالية بينما الفقرة رقم 1 فكانت درجة تقييمها عالية جدا ،أما إجمالا فإن درجة تقييم بعد الاعتمادية كانت عالية معناه أن بعد الاعتمادية للخدمات الصحية موجود و متوفر أي أن هناك قدرة لمقدمي

الخدمة الصحية على أدائها كما وعد بها بشكل يمكن الاعتماد عليها ، فضلا عن تقديمها بدرجة عالية من الدقة المطلوبة في الوقت المحدد ومدى الوفاء بالالتزامات.

الجدول رقم (03) اتجاهات بعد الإستجابة للخدمات الصحية طبقا لإجابات المرضى

الفقرات	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوسط المرجح	درجة التقييم
5	التكرار	27	30	7	16	0	2.15	عالية
	النسبة %	33.8	37.5	8.8	20	0		
6	التكرار	17	32	13	15	3	2.44	عالية
	النسبة %	21.3	40	16.3	18.8	3.8		
7	التكرار	15	25	15	20	5	2.69	عالية
	النسبة %	18.8	31.3	18.8	25	6.3		
8	التكرار	17	33	10	15	5	2.48	عالية
	النسبة %	21.3	41.3	12.5	18.8	6.3		
تقدير البعد	**النسبة %**	**23.8**	**37.52**	**14.1**	**20.65**	**4.1**	**2.44**	**عالية**

المصدر : التحليل الاحصائي للبيانات ببرنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (03) المبين أعلاه أن درجة تقييم كل فقرات بعد الإستجابة كانت عالية،و إجمالا فإن درجة تقييم بعد الاستجابة كانت عالية معناه أن بعد الاستجابة للخدمات الصحية موجود و متوفر فعلا لدى عمال المؤسسة عينة الدراسة أي أن هناك قدرة لمقدمي الخدمة وسرعة استجابته بالرد على طلبات المستفيدين واستفساراتهم،و لديهم القدرة والرغبة والاستعداد بشكل دائم في تقديم الخدمة للمستفيدين عند احتياجهم لها.

الجدول رقم (04) تقدير إتجاه بعد التعاطف للخدمات الصحية طبقا لإجابات المرضى

الفقرات	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوسط المرجح	درجة التقييم
9	التكرار	19	32	17	12	0	2.35	عالية
	النسبة	%24	%40	%21	%15	%0		
10	التكرار	15	36	16	13	0	2.34	عالية
	النسبة	%19	%45	%20	%17	%0		
11	التكرار	9	33	18	13	7	2.70	متوسطة
	النسبة	%11	%41	%22	%17	%9		
12	التكرار	18	37	11	13	1	2.28	عالية
	النسبة	%22	%47	%14	%16	%1		
تقدير البعد	النسبة	%18.5	43.5	19.25	16.25	2.5	2.41	عالية

المصدر : التحليل الاحصائي للبيانات ببرنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (04) المبين أعلاه أن درجة تقييم كل من الفقرات 12،10،9 كانت عالية أي هناك اهتمام بوضع مصالح المريض في مقدمة اهتماماتهم و يلقى هذا المريض قدرا كبيرا من العناية ،كما يتصف عمال المؤسسة بالروح المرحة ، أما الفقرة 11 فكانت درجة التقييم الموافقة المتوسطة ،أي يعنى يمكن القول انه ليس هناك اهتمام كبير بظروف المريضا والتعاطف معه ، وإجمالا فإن درجة تقييم بعد التعاطف كان عالي معناه أن بعد التعاطف للخدمات الصحية موجود و متوفر فعلا لدى عمال المؤسسة عينة الدراسة أي أن هناك درجة من العناية بالمستفيد ورعايته بشكل خاص،وأيضا الاهتمام بمشاكله والعمل على إيجاد حلول لها بطرق إنسانية راقية.

الجدول رقم (05) تقدير إتجاه بعد الجوانب الملموسة للخدمات الصحية طبقا لإجابات المرضى

الفقرات	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوسط المرجح	درجة التقييم
13	التكرار	33	36	4	7	0	1.81	عالية
	النسبة %	41.3	45	5	7	0		
14	التكرار	32	35	2	9	2	1.94	عالية
	النسبة %	40	43.8	2.5	11.3	2.5		
15	التكرار	32	33	3	12	0	1.95	عالية
	النسبة %	40	41.3	38	15	0		
16	التكرار	34	29	6	9	2	2.40	عالية
	النسبة %	42.5	36.3	7.5	11.3	2.5		
تقدير البعد	النسبة %	40.95	41.6	13.25	11.15	1.25	2.02	عالية

المصدر : التحليل الاحصائي للبيانات ببرنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05)المبين أعلاه أن درجة تقييم كل الفقرات كانت عالية و إجمالا فإن درجة تقييم بعد الجوانب المادية الملموسة كانت عالية معناه أن البعد الجوانب المادية الملموسة للخدمات الصحية موجود فعلا لدى عمال المؤسسة أي أن هناك درجة من العناية بالجوانب المتعلقة بملموسية الخدمة المتمثلة المباني وتقنية المعلومات والاتصالات المستخدمة والتسهيلات الداخلية للأبنية والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمة، والمظهر الخارجي للعاملين والترتيبات الداخلية للمؤسسة الصحية، و أيضا مواقع الانتظار للمستفيد من الخدمة.

الجدول رقم (06) تقدير إتجاه بعد الضمان للخدمات الصحية طبقا لإجابات المرضى

الفقرات	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوسط المرجح	درجة التقييم
17	التكرار	22	24	18	12	4	2.40	عالية
	النسبة %	27.5	30	22.5	15	5		
18	التكرار	17	39	9	13	2	2.30	عالية
	النسبة %	21.3	48.8	11.3	16.3	2.5		
19	التكرار	19	34	7	14	6	2.42	عالية
	النسبة %	23.8	42.5	8.8	17.5	7.5		
20	التكرار	12	33	14	11	10	2.68	متوسطة
	النسبة %	15	41.3	17.5	13.8	12.5		
تقدير البعد	النسبة %	21.95	40.65	15.02	15.65	6.87	2.45	عالية

المصدر : التحليل الاحصائي للبيانات ببرنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) المبين أعلاه أن درجة تقييم كل من الفقرات 17،18،19 كانت عالية أي أن هناك اهتمام بحسن السلوك و التعامل مع المريض بلطف ،و أما الفقرة 20 فكانت درجة تقييمها متوسطة معناه انه ليس هناك اهتمام بمعرفة ومهارة وخبرة العاملين بالمستشفى،و إجمالا فإن درجة تقييم بعد الضمان فهو عالي مما يوضح أن بعد الضمان للخدمات الصحية موجود فعلا لدى عمال المؤسسة أي ان هناك ما يسمى بالعهد بتقديم الخدمات بطريقة حسنة ،أي لدى العاملين بالمؤسسة جانب كبير من الكياسة، وقدراتهم على استلهام الثقة والائتمان لمدركي الخدمة الصحية.

الجدول رقم (07) تقدير إتجاه العام للتسويق الداخلي و جودة الخدمات الصحية طبقا لإجابات العاملين

الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة التقييم
الدور الوظيفي و التمكين	2.0875	.75860	**عالية**
التدريب	2.8625	.62775	**متوسطة**
التحفيز	3.2125	.84457	**متوسطة**
الاتصال الداخلي	1.9813	.71250	**عالية جدا**
الرضا الوظيفي	2.4313	.53105	**عالية**
المحيط المادي للخدمة	2.2875	.71286	**عالية**
ثقافة الخدمة	2.4125	.56486	**عالية**
التسويق الداخلي	2.4679	.40871	عالية
الاعتمادية	2.6188	.42738	**عالية**
الإستجابة	2.8812	.59374	**متوسطة**
التعاطف	2.0625	.41506	**عالية**
الجوانب المادية الملموسة	2.9750	.45924	**متوسطة**
الضمان	2.5688	.47023	**عالية**
جودة الخدمة الصحية	**2.621**	**0.201**	**متوسطة**

المصدر : بناء على التحليل الإحصائي للبيانات ببرنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن درجة تقييم كل من الأبعاد الدور الوظيفي والتمكين، و الرضا الوظيفي و المحيط المادي للعمل ،و ثقافة الخدمة كانت عالية و التي بلغ متوسطها 2.08 ،2.43،و2.28،و 2.41 على التوالي أما بعد الاتصالات الداخلية و العلاقات بين العاملين فكانت عالية جدا أي هناك اهتمام كبير من قبل المسيرين لوصول المعلومات الخاصة بالخدمة لتقديمها

بشكل أفضل ،أما بالنسبة للأبعاد التدريب و التحفيز فكانت الموافقة المتوسطة و هذا معناه انه أنه ليس هناك اهتمام كبير من قبل المؤسسة عينة الدراسة بكل من التدريب و التحفيز،أما اتجاه التسويق الداخلي فكانت درجة موافقتها عالية بمعنى انه هناك تطبيق ممارسة لبعض مكونات أو أبعاد التسويق الداخلي أما درجة تقييم أبعاد جودة الخدمات الصحية فهو الموافقة المتوسطة معناه أن مسيري المؤسسة عينة الدراسة ليس لهم اهتمام كبير بكل من الاعتمادية و الإستجابة و الجوانب المادية الملموسة أما بالنسبة للتعاطف و الضمان فكانت درجة تقييمها أي أن العاملين بالمؤسسة يتمتعون بجانب التعاطف مع الوافدين لهذه المؤسسة كما أنهم يضمنون لهم أنهم يقدمون لهم أفضل خدمة ،إما إجمالا من وجهة نظر العاملين فإن أبعاد جودة الخدمة فإننا نلاحظ انه ليس هناك اهتمام كبير فعلا لدى عمال المؤسسة بجودة هذه الخدمات.

III .2 .دراسة الارتباط بين أبعاد التسويق الداخلي و أبعاد الخدمة الصحية:

و قد قمنا بدراسة هذا الارتباط باستعمال معامل الارتباط الخطي لبيرسون، الذي يستخدم لقياس التغير الذي يطرأ على المتغير التابع الخدمة الصحية عندما تتغير قيم المتغير المستقل التغيير التسويق الداخلي و نوضح نتائج الارتباطات في الجدول التالي:

الفرضية الثانية : تؤثر مكونات التسويق الداخلي تأثير إيجابي على الجودة في الخدمات الصحية

جدول رقم (08) يوضح الانحدار البسيط لأثر التسويق الداخلي على جودة الخدمات الصحية

الثابت الإحصائي	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	درجة التأثيرB	قيمة F	قيمة T	درجة المعنوية Sig
2.47	0.68	0.46	0.58	0.528	0.727	0.000

المصدر:بناء على التحليل الإحصائي للبيانات ببرنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (08) المبين أعلاه نلاحظ النتائج الخاصة بالانحدار البسيط لأثر المتغير المستقل التسويق الداخلي على المتغير التابع جودة الخدمات الصحية، و قد تبين أن هناك تأثير لأبعاد

التسويق الداخلي على أبعاد جودة الخدمات الصحية،حيث بلغ الثابت الإحصائي للاحتمال 2.47 ، و بلغ معامل التحديد R^2 (0.379)،و بلغت درجة التأثير B (0.51)،و بلغت قيمة معامل التباين لهذا التأثير F (0.528)،و بلغت قيمة الاختبار T (0.727) و هي اكبر من مستوى الدلالة المستعملة، بمستوى دلالة (0.000) و هي دلالة ذات معنوية و منه نستطيع القول انه أنه يوجد تأثير ايجابي بين التسويق الداخلي و جودة الخدمات الصحية .

من خلال الجدول نستطيع بناء النموذج التالي:

جودة الخدمة الصحية = 2.47 + 0.51 التسويق الداخلي

III .3.إيجاد الانحدار المتعدد لأثر أبعاد التسويق الداخلي على جودة الخدمات الصحية :

نستعمل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثيرات أبعاد التسويق الداخلي كل على حدى على الجودة في الخدمات الصحية.

جدول رقم (09) يوضح الانحدار المتعدد لأثر التسويق الداخلي على جودة الخدمات الصحية

المتغير التابع	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	Sig	معامل الانحدار			
					معلمات النموذج			
					B0	2.47		الخطأ المعياري
جودة الخدمة الصحية	0.68	0.46	0.058	0.000	الدور الوظيفي	0.36	درجة التأثير B	0.056
					التدريب	0.83		0.017
					التحفيز	0.31		0.047
					الاتصال الداخلي	0.23		0.035
					محيط العمل المادي	0.04		0.080
					ثقافة الخدمة	0.112		0.02

المصدر:بناء على التحليل الإحصائي للبيانات ببرنامج SPSS

من خلال الجدول (09) المبين أعلاه نلاحظ نتائج الانحدار المتعدد لأثر التسويق الداخلي على جودة الخدمات الصحية تبين ان كل بعد له اثر معين على جودة الخدمات الصحية ، بلغت درجة التأثير B المتعلقة ببعد الدور الوظيفي و التمكين (0.36)،أما بالنسبة لبعد التدريب فقد بلغت (0.83)،أما بعد التحفيز فقد بلغت درجة التأثير B (0.31)، و بالنسبة لبعد الاتصال الداخلي فقد بلغ معامل التأثير B (0.23) ، أما بالنسبة لبعد المحيط المادي للعمل دانت درجة التأثيرB مساوية (0.04)، و أخيرا بعد ثقافة الخدمة الذي بلغ معامل التأثيرB (0.11).

من خلال ذلك نستطيع بناء النموذج التالي:

الجودة في الخدمات الصحية =2.32 + 0.36 (الدور الوظيفي) + 0.83 (التدريب) + 0.31 (تحفيز) +0.23 (الاتصال الداخلي) +0.11 (ثقافة الخدمة) .

خلاصة

هناك العديد من التحديات تطوق المؤسسات الصحية العمومية في ظل الانتشار و الواسع للمؤسسات الخاصة،حيث أصبح لابد على مسيري هذه المؤسسات أن يوفروا السبل التي تحافظون بها على زبائنهم ، ونظرا لأن عملية الاتصال كبيرة بين مقدم الخدمة و المستفيد منها فكان لابد على هذه المؤسسات الاهتمام بهم ومعرفة حاجاتهم ورغباتهم و محاولة تلبيتها حتى يحقق رضاهم ومنها تقديم أحسن الخدمات و هذا لا يكون إلا بتبني مفهوم التسويق الداخلي الذي يعتبر كفلسفة تسويقية متميزة داخل المؤسسة الخدمية لأنه يقوم على تطوير وتحسين الجودة و تحقيق رغبات و حاجات الزبائن انطلاقا من تحقيق حاجات و رغبات العاملين بما يحقق أهدافهم و أهداف المؤسسة مما يزيدها من فرص التميز.

نتائج : في هذا نقوم بعرض أهم النتائج المتحصل عليها و اقتراح بعض التوصيات

يعتبر بحثنا هذا محاولة منا لمعرفة الدور الذي يمكن أن يساهم به التسويق الداخلي في تحسين جودة الخدمات الصحية حيث توصلنا للنتائج التالية:

– من وجهة نظر المرضى وجدنا أن هناك ممارسات للجودة في الخدمات الصحية في المؤسستين عينة الدراسة و هذا حسب درجة تقييمهم فكل الأبعاد المتعلقة بالجودة و هي الاعتمادية،و الإستجابة، والتعاطف، والضمان، الجوانب المادية الملموسة كانت عالية التقييم .

– من وجهة نظر العاملين بالمؤسسة عينة الدراسة هناك توفر للأبعاد الاعتمادية و التعاطف و الضمان و عدم الاهتمام بكل من بعد الإستجابة و الجوانب المادية الملموسة .

– من وجهة نظر العاملين ليس هناك توفر لدى المؤسسة عينة الدراسة لجودة الخدمات الصحية لأن درجة تقييمها كانت متوسطة.

– اظهر الواقع الميداني انه ليس هناك اهتمام ببعدي التدريب و التحفيز في المؤسسة عينة الدراسة .

– كما أظهرت النتائج إن هناك ممارسة في المؤسسة الإستشفائية لبعض الأنشطة التالية التمكين والدور الوظيفي و الثقافة الخدمة والاتصال الداخلي والمحيط المادي للعمل حيث كانت درجة تقييمها عالية ولكنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب من الوعي بأنشطة التسويق الداخلي حيث إن المؤسسات عينة الدراسة تعتبر أنها من إحدى أنشطة إدارة الموارد البشرية .

– يرتبط التسويق الداخلي بأبعاد جودة الخدمة الصحية (الإستجابة ، الاعتمادية ، الضمان، التعاطف، الملموسية) بعلاقة قوية و ايجابية هذا يعني أن التسويق الداخلي يدخل في تفسير جودة الخدمة الصحية .

– هناك تأثير إيجابي لأبعاد التسويق الداخلي على جودة الخدمات الصحية ، أكثر الأبعاد تأثيرا هو التدريب لأن التدريب يزيد من مهارات العامل الفردية . و اقل الأبعاد تأثيرا هو المحيط المادي للعمل ،غير أن ثقافة الخدمة ليس لها تأثير نظرا لعدم دلالتها الإحصائية.

أن فرضيات البحث طبقت و لو بشكل بسيط على الدراسة التي قمنا بها على الرغم من وجود متغيرات أخرى تساهم في تحقيق الجودة في الخدمة الصحية و هو ما يعكس لنا أن تطبيق التسويق الداخلي ما هو إلا جزء من هذه المتغيرات .

توصيات : على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

– محاولة مسيري المؤسسة فهم و إدراك التسويق الداخلي و اعتباره فلسفتها لتحقيق النجاح و تلبية حاجيات و رغبات الزبائن

– ضرورة تطبيق البحث التسويقي في السوق الداخلي للمؤسسة لمعرفة حاجات و رغبات العاملين و العمل على تلبيتها لتحقيق الجودة في عملهم .

ضرورة تفعيل البرامج التدريبية الذي بينت النتائج انه ليس هناك اهتمام بها من طرف المؤسسة عينة الدراسة حيث أن التدريب يزيد من مهارات العاملين و يساهم في تحسين أدائهم .

– أيضا ضرورة تفعيل نظام الحوافز الذي يساهم في تشجيع العاملين على الأداء الجيد .

– محاولة ترسيخ ثقافة السرعة في الاستجابة و الرد على طلبات المستفيدين واستفساراتهم.

الهوامش و الحواشي المعتمدة:

[1] شفيق إبراهيم حداد وعلي عبد الرضا علي،**اختبار صلاحية تطبيق مقياس التسويق الداخلي في بيئة الأعمال الأردنية**،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد4 ، العدد،4،2008ص:.400

[2] *Suleiman Ibraheem and all ، **The Impact Of Internal Marketing On Employee's Job Satisfaction Of Commercial Banks In Jordan** ، Institute of Interdisciplinary Business Research 811 ، january 2013 ، Vol 4 ، No 9 ،P:813*

3 تيسير العجارمةً التسويق المصرفيً ، ط 1، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع،2003، ص311-312.

[4] أمل إبراهيم الحاج و هاني الضمور،**اثر التسويق الداخلي في الرضا الوظيفي لموظفي المبيعات في الاتصالات الأردنية** ،المجلة الأردنية لإدارة الأعمال،المجلد 6 ،العدد 1 2010،ص:42.

[5] محجوبي محمد الأخضر،**اثر التسويق الداخلي على الرضا الوظيفي و المصداقية في المؤسسات الخدمية** ،مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسويق خدمات،(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أبي بكر بالقايد،تلمسان 2010،ص:33

[6]أمل إبراهيم الحاج و هاني الضمور، مرجع سابق ،ص:.38

[7] زاهي إبراهيم لبد،عمر احمد رجب ريان،**اثر التسويق الداخلي على اداء العاملين في منظمات المجتمع المدني**،**بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على دبلوم مهني متخصص في إدارة منظمات المجتمع المدني**،الجامعة الإسلامية ،غزة،2013،ص:16

[8] جواد محسن راضي،**التمكين و علاقته بإبداع العاملين**،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ،المجلد 12، العدد1 ،2010،ص:.64

[9] كمال بربرا،**إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي**،ط2،لبنان،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان،2000،ص:.101

[10] أكثم عبد المجيد الصرايرة، رويدة خلف الغريب،**أثر وظائف إدارة الموارد البشرية في الإبداع التنظيمي**،**المجلة الأردنية لإدارة الأعمال**،**المجلد 6**،**العدد4** ،**2010**، **ص:.503**

[11] زاهي إبراهيم لبد،عمر احمد رجب ريان، مرجع سابق،ص.24

[12] طلعت الدمرداش إبراهيم، **اقتصاديات الخدمات الصحية**،ط2 ، مكتبة القدس،مصر،2002،ص:19 .

[13] نياز عبد العزيز بن حبيب، **جودة الرعاية الصحية** ، وزارة الصحة ،الرياض،2005 ،ص 362 .

[14] عبد الحميد شاعر،**الرعاية الصحية الأولية** ط1، دار اليازوري،عمان،الأردن، 2000،ص:11.

[15] صلاح محمود ذياب،**قياس ابعاد جودة الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات الحكومية الأردنية**،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ،المجلد 20،عدد 01،جانفي 2012،ص: 71

[16] *Philip Kotler* ،***Marketing Management***، *8eme edition* ، *Prentice – Hall International Inc* ،*2003* ، *P: 246.*

[17] ثامر ياسر البكري، **إدارة المستشفيات**،دار اليازوري للنشر و التوزيع،عمان الأردن،2005،ص ص: 59-61.

[18] حنان الأحمدي،**تحسين الجودة"المفهوم و التطبيق في المنظمات الصحية**،مجلة الإدارة العامة، مركز البحوث،معهد الإدارة،الرياض،العدد2، 2000،ص:20

[*] (المحور الأساسي في نموذج قياس جودة الخدمة هو الفجوة بين إدراك العميل لمستوى الأداء الفعلي للخدمة وتوقعاته حول جودة هذه الخدمة حيث يلقي هذا النموذج الضوء على الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصحية في سعيها لتحقيق مستويات مرتفعة من الجودة لجميع العملاء في جميع المواقف).

[19] صلاح محمود ذياب ،مرجع سابق ،ص: 362

[20] ياسر ثامر البكري،**تسويق الخدمات الصحية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005،ص:212

[21] فريد كورتل ،**تسويق الخدمات**،ط1، دار كنوز المعرفة العلمية،الجزائر،2009،ص ص:325،324

[22] *Mike Melrwm et Moira clark، **Marketing Management: Relationship Marketing perspective**، Great Britain، 2000، p:119*

[23] Jisette Hart et Sylvie Lucas، **Management Hospitalier: stratégie nouvelle des cadres**، Edition Lamane، France، 2002، p:51.

[24] زاهي ابراهيم لبد، عمر احمد رجب ريان، مرجع سابق،ص24.

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية

د. شعباني لطفي
Dr CHABANI Lotfi
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
التجارية وعلوم التسيير
جامعة بومرداس – الجزائر –

أ .تبة سومية
TEBBA Soumiya
كلية العلوم الاقتصادية،
جامعة بومرداس –
الجزائر –

soumamjs@gmail.com
lotfi_chabani@hotmail.com

الملخص

يعتبر التحليل المالي من أهم ما هو مستخدم ضمن آليات التخطيط والرقابة والحصول على معلومات تساهم بشكل أو بآخر في ترشيد قرارات المؤسسة اعتمادا على دراسة البيانات الظاهرة بالقوائم المالية، حيث يتم إعداد هذه الأخيرة وفق ما تمليه متطلبات المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية وفق النظام المحاسبي المالي التي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي في المؤسسة؛

وفي هذا السياق تناولنا موضوع التحليل المالي من خلال معالجة إشكالية يدور مضمونها حول مدى مساهمة المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسات، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال تناول الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية ومن ثم انعكاساتها وإسهاماتها في تفعيل التحليل المالي، هذا الأخير الذي بدوره يساهم في التشخيص الفعال للوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية : القوائم المالية ، المعايير المحاسبية الدولية ، معايير الإبلاغ المالي ،النظام المحاسبي المالي، التحليل المالي .

Abstract

Financial analysis of the most important what is the user is within the planning and control mechanisms and to obtain information one way or another contribute to the rationalization of the organization decisions based on the study of the data shown in the financial statements, where the latter preparation as dictated by accounting standards and international financial reporting standards requirements facilitate the application of financial analysis techniques in the enterprise;
In this context, we dealt with the subject of the financial analysis by addressing the problem of rotating content on the extent of the contribution of accounting standards and international financial reporting standards in the enforcement of financial analysis in the institutions, and for that we have to tackle the matter by eating the theoretical framework of international accounting standards and thus their impact and contributions to the activation of financial analysis, the latter, which in turn contributes to the effective diagnosis of the financial status of the institution.

Keywords: Financial Statements , international accounting standards, Financial reporting standards, financial accounting system, financial analysis .

تمهيـــد

يعتبر التحليل المالي من أهم ما تناولته الدراسات الاقتصادية وتتزايد أهميته يوما بعد يوم في ظل تشابك الأسواق المالية الدولية، حيث يخدم هذا الأخير العديد من الأطراف ذات الصلة والمهتمة بوضعية المؤسسة، انطلاقا من ما هو محقق كنتائج لإصدار حكم حول وضعيتهاوتحديد جوانب القوة والضعف فيها، وبما أن القوائم المالية للمؤسسة تعتبر المصدر الرئيسي للعديد من المستخدمين للحصول على معلومات،ويتم على أساسها اتخاذ القرارات، فان فهم هذه القوائم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعدادها أصبح أمرا ضروريا، فلا يكون هناك تحليل مفيد بل وفعال للقوائم المالية دون فهم كاف للمعايير والطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم.

ولقد أظهر البعد المتنامي للأنشطة الاقتصادية، اختلاف المحاسبة بتطبيقاتها من بيئة لأخرى، ما أدى إلى صعوبة إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات مع اختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة من بلد لأخر،مما أدى إلى بروز العديد من المحاولات الرامية للتقليل أو الحد من اختلاف تلك الأنظمة لضمان فهم موحد للقوائم المالية، وخلصت هذه المحاولات إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة التي أخذت مكانا لها في العديد من دول العالم. وعلى غرار ذلك، فقد طالبت الجزائر بتبني

هذه المعايير سعيا وأملا منها في الالتحاق بركب العولمة والتفاعل مع البيئة الدولية. وكخطوة أولى، قامت بالعديد من الإصلاحات أولها إصلاح نظامها المحاسبي بتغيير المخطط المحاسبي الوطني وإحلاله بنظام محاسبي مالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

وانطلاقا مما سبق من طرح، فانه ومع التغيير الذي سيمس مخرجات النظام المحاسبي المالي نتيجة التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، يقودنا ذلك إلى دراسة انعكاس هذا التغيير على فعالية التحليل المالي للقوائم المالية، باعتبار هذا الأخير يهتم بدراسة مخرجات النظام المحاسبي، وتماشيا مع ذلك تم طرح الإشكال الآتي:

ما مدى مساهمة المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة ؟

ويمكن تجزئة الإشكال الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية الموالية:

- ✓ ما هو دور التحليل المالي في المؤسسة ؟
- ✓ هل لتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية علاقة بالتحليل المالي في المؤسسة؟
- ✓ هل تتأثر وظيفة المحلل المالي بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المعدة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ؟

وسعيا منا للإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا إتباع التقسيم الآتي:

- ✓ ماهية المعايير المحاسبية الدولية (التطرق بصفة خاصة للمعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالتحليل المالي في المؤسسة)؛
- ✓ النظام المحاسبي المالي في الجزائر؛
- ✓ مفهوم التحليل المالي؛
- ✓ تأثير المعايير المحاسبية على التحليل المالي في المؤسسة؛

1 – ماهية المعايير المحاسبية الدولية

أ- تعريف المعايير

تميل أدبيات المحاسبة إلى استخدام مفهوم المعيار المحاسبي، وكلمة معيار ترجمة لكلمة (standard) الانجليزية، وهي تعني نموذج يوضع ويقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته.

ويعرف المعيار في المحاسبة على أنه "المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، وكذا توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات".[1]

كما يعرف كذلك المعيار المحاسبي على أنه "...بيان تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات والأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب".[2]

وتختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة،ومما سبق يتضح أن أسباب وجود معايير دولية تكمن في:

- ✓ الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة، مثل معالجة مشكل عقود الإيجار- تمويل؛
- ✓ وجود اختلافات في شكل ومضمون القوائم المالية؛
- ✓ انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛
- ✓ تسهيل عملية قراءات القوائم المالية الموحدة؛
- ✓ ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي؛
- ✓ تدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛
- ✓ تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين؛

ب-مكونات معايير المحاسبة الدولية

إن دراسة معايير المحاسبة الدولية، يجعلنا نلاحظ بأن المعيار المحاسبي غالبا ما يحتوى على:[3]

مقدمة المعيار والتعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار؛ شرح المعيار؛ موضوع المعيار؛ الإفصاح؛ أحكام انتقالية. وذلك للمعايير التي تحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقها؛تاريخ بدء سريان المعيار.

ونقول أنه لا توجد فترة معينة لإصدار المعايير المحاسبية، وإنما يتم ذلك على حسب الحاجة والمشاكل المحاسبية المطروحة. وعليه، يتم إعداد المعايير بعد الدراسات والمناقشات والتعليقات

والاقتراحات، ثم المراجعة والاعتماد،ثم يتم تحديد بدء سريان المعيار المحاسبي. وحسب تطور المحاسبة، فانه يمكن تعديل أو إلغاء أي معيار وذلك حسب الضرورة والعوامل المؤثرة على البيئة المحاسبية؛

إن المعايير الدولية تحت اسم المعايير المحاسبية الدولية (IAS) هي 41 معيار مرقمة من 1 إلى 41 الغي البعض منها وظهرت معايير معوضة أو جديدة تحت اسم المعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)وعددها 15إلى غاية نوفمبر2016، وبالإضافة إلى المعايير IASو IFRS،هناك تفسيرات وشروحات كل من الهيئتين (SIC و IFRIC).[4]

والفلسفة التي تقوم عليها المعايير الدولية IFRSهي الشفافية، التطبيق في مختلف أنحاء العالم والشرعية العالمية لهذه المعايير،واحتراما لهذا فكل منا يمكنه المشاركة عبر شبكة الانترنت حول مشروع أو موضوع محل النقاش، وكذا الاطلاع على آراء الآخرين المنشورة عبر الشبكة.[5]

ولا تعتبر هذه الأخيرة وليدة الحاضر وإنما ترجع الفكرة إلى سنة 1904 وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر للمحاسبين بمدينة سانت لويس الأمريكية، حيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية وحتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم، تلاها عقد العديد من المؤتمرات الأخرى.وقد أسفرت المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير. وأهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)وهي منظمة مستقلة أنشئت عام 1973 تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم.[6]

تم إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك في 2001 ، واتفق على تعميم مصطلح IFRSعلى كل المعايير، فمعايير IFRS أوسع وأشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي وكل معيار جديد يظهر ابتداء من 2001 يظهر باسم IFRSرقم ..... .[7]

ج – من خلال تبني وتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي في المؤسسات، يتضح وجود انعكاسات على العديد من التقنيات في المؤسسة ونحن سنتعرض بشيء من التفصيل للمعايير المحاسبية التي لها علاقة مباشرة بالموضوع أي بالتحليل المالي في المؤسسة:

❖ **المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) : عرض القوائم المالية** [8]

هدف المعيار : يهدف المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل سنة 1997 إلى تحديد الأسس التي على ضوئها يتم عرض القوائم المالية ذات الغرض العام بغرض ضمان إجراء المقارنة، سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة عن فترات مالية مختلفة، أو مقارنة تلك القوائم مع مؤسسات أخرى، ويرسم المعيار الإطار العام، ويوضح مسؤولية عرض القوائم المالية، ويقدم الإرشادات حول شكلها أو هيكلها، ويشير إلى أدنى ما يمكن عرضه في القوائم المالية.

إطار المعيار : يطبق على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام المعدة وفق قواعد وقوانين مجلس معايير المحاسبة الدولية الموحدة، ويقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك التي يتوقع أن تلبي احتياجات المستعملين الذين لا تتوفر لديهم السلطة على طلب المعلومات التي تتلاءم مع رغباتهم الخاصة واحتياجاتهم.

أهداف القوائم المالية: يتمثل الهدف من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام في توفير المعلومات حول الوضع المالي للمؤسسة وأدائها المالي،بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية للمؤسسة، وكل ذلك يتطلب أن يكون مفيدا ونافعا لطبقة واسعة من المستعملين أثناء قيامها بعملية اتخاذ القرارات.ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تقدم القوائم المالية المعلومات التي من شأنها أن تعكس: الأصول، الالتزامات، حقوق الملاك، الأرباح والخسائر، التغيرات في حقوق الملكية، وحتى تكون القوائم المالية مكتملة يجب أن تتضمن:[9]

- الميزانية – قائمة التغير في حقوق الملكية
- جدول حسابات النتائج – قائمة التدفقات النقدية
- ملاحق متضمنة ملخصا عن السياسات المحاسبية، وأي توضيحات أخرى يعتقد أن لها أهمية.

❖ **المعيار الدولي السابع (IAS7) : قائمة التدفقات النقدية**

تعريف قائمة التدفقات النقدية:يمكن تعريفها على أنها"جدول يوضح التغير في التدفقات النقدية بين أول فترة وأخر فترة حيث يحاول الإجابة على الزيادة أو النقصان في النقدية،إذ أنه يبين تدفقات، مقبوضات ومدفوعات المؤسسة خلال نفس الفترة، ويتم تصنيف التدفقات النقدية وفق أنشطة الاستغلال،الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية".[10]

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي السابع IAS7تلك النشاطات كما يلي:[11]

✓ الأنشطة التشغيلية: وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية؛

✓ الأنشطة الاستثمارية: وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها،وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية؛

✓ النشاطات التمويلية: وهي النشاطات التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة. كما عرض المعيار السابع طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية، يجب على المؤسسات اختيار إحداهما وهما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. والاختلاف بينهما يكمن في طريقة احتساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متشابه في كلتا الطريقتين.[12]

❖ **المعيار الدولي السادس عشر (IAS16) : الممتلكات والمصانع والمعدات** [13]

الهدف: تم اعتماد المعيار في مارس 1982،ويهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية للممتلكات والمنشآت والمعدات، وتتمثل المسائل الرئيسية في محاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدات في توقيت الاعتراف بالموجودات، تحديد قيمها المدرجة وأعباء الاهتلاك التي يتم الاعتراف بها، ثم تحديد أوجه التدني الأخرى التي تحدث في قيمتها المدرجة والمعالجة المحاسبية لهذا التدني. حيث يقصد بالممتلكات والمنشآت والمعدات الموجودات الملموسة التي تمتلكها المؤسسة بقصد استخدامها في إنتاج السلع والخدمات، أو بقصد تأجيرها للغير، أو لأغراض إدارية،ويتوقع أن يتم استخدامها خلال أكثر من فترة.

شروط الاعتراف بالممتلكات والمصانع والمعدات: يجب الاعتراف بالممتلكات والمنشآت والمعدات كموجودات متى كان من المحتمل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية منها، وكان بالإمكان قياس تكلفة الأصل بقدر من الموثوقية.

تشكل الممتلكات والمنشآت والمعدات جزءاً رئيسياً من إجمالي موجودات المؤسسة، ولهذا تعتبر على قدر كبير من الأهمية في إظهار المركز المالي للمؤسسة.

❖ **المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (IAS17): عقود الإيجار** [14]

الهدف: عدل المعيار سنة 1997،ويتضمن تعريفا واضحا لعقد الإيجار ولأنواعه: التمويلي والتشغيلي، ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق معالجتها وعرضها في القوائم المالية لكل من المستأجر والمؤجر، وفيما يلي بعض التعاريف الواردة في المعيار:

✓ **عقد الإيجار**: هو اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر حق استخدام أصل لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة واحدة أو سلسلة دفعات، ويميز المعيار بين نوعين أساسيين من عقود الإيجار:

-عقد الإيجار التمويلي: هو عقد يحيل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل، وقد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر، ومن أهم تبعاته أن يقوم المستأجر بمعالجة الأصل محل عقد الإيجار التمويلي كأصل خاضع لسيطرته، فيقوم مثلا باحتساب قسط اهتلاكه السنوي ويسجله في دفاتره؛

-عقد الإيجار التشغيلي: هو أي عقد إيجار أخر لا يلبي شروط عقد الإيجار التمويلي.

❖ **المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر (IAS18): الإيراد**[15]

الهدف: يعرف هذا المعيار الإيراد، ويهتم بقياس الإيراد من بيع البضائع وتأدية الخدمات وإيرادات أخرى،و عرف الإيراد

انه إجمالي التدفقات الداخلة من المنافع الاقتصادية خلال الفترة والناتجة عن الأنشطة العادية للمؤسسة والتي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية بخلاف الزيادة التي تنتج عن مساهمات أصحاب حقوق الملكية.

نطاق المعيار: يطبق هذا المعيار في محاسبة الإيرادات الناتجة من العمليات والأحداث الآتية:بيع البضائع، تأدية الخدمات، استعمال أطراف أخرى لموجودات المؤسسة وما ينتج عنها من فوائد وإيرادات، حيث تشتمل البضائع المذكورة في نص المعيارعلى البضائع المنتجة من قبل المؤسسة بغرض بيعها والسلع التي تم شراءها بقصد إعادة بيعها كالسلع المشتراة من قبل تاجر التجزئة أو الأراضي أو الممتلكات الأخرى التي يحتفظ بها بغرض إعادة البيع.

تتضمن تأدية الخدمات عادة قيام المؤسسة بأداء مهام متعاقد عليها خلال فترة متفق عليها، وقد تقدم الخدمات خلال فترة واحدة أو خلال أكثرمن فترة،ويتحقق الإيراد من خلال استخدام الآخرين لأصول المؤسسة وفقاً لأحد الأشكال التالية: فوائد، إتاوات، أرباح الأسهم.

❖ **المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون (IAS24):الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة**[16]

الهدف:إن الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي البيانات المالية للمؤسسة على الإفصاح اللازم لجذب الانتباه نحو إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة المعلقة لدى هذه الجهات.

نطاق المعيار:يتم تطبيق هذا المعيار في:

- ✓ تحديد وتعريف الأطراف ذو ي العلاقة والمعاملات المتبادلة؛
- ✓ تحديد الأرصدة المعلقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة الخاصة بها؛
- ✓ تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود في النقطتين السابقتين مطلوبا.
- ✓ تحديد الإفصاح التي ينبغي القيام بها حول تلك البنود.

❖ **المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون (IAS38) :الموجودات غير الملموسة** [17]

تعريف الأصل غير الملموس:هو أصل غير نقدي قابل للتحديد لكن ليس له وجود مادي، ويجب أن يتوفر شرطين في الأصل غير الملموس:

- ✓ تسيطر عليه المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة مثل الشراء أو التطوير الداخلي؛
- ✓ يتوقع أن تحصل المؤسسة نتيجة اقتناء أو استخدام الأصل على منافع اقتصادية ممثلة بتدفقات نقدية مستقبلية.ومن الأمثلة الشائعة على الأصول غير الملموسة:الشهرة وبراءة الاختراع،والعلامة التجارية والاسم التجاري وحقوق التأليف.

هدف المعيار: يهدف المعيار إلى تغطية الأصول غير الملموسة والتي لا تغطيها معايير محاسبية أخرى من حيث:

- ✓ تحديد متى يمكن أو يجب أن يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة؛
- ✓ تحديد الأسس الواجب استخدامها لقياس الأصول غير الملموسة؛
- ✓ توضيح كيفية معالجة الإطفاء وخسائر التدني التي يمكن أن تطرأ على الأصول غير الملموسة؛
- ✓ الإفصاح الواجب عرضها بخصوص الأصول غير الملموسة

❖ **المعيار المحاسبي الأربعون (IAS40): العقارات الاستثمارية** [18]

الهدف: هدف هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة؛

نطاق المعيار: يشمل المعيار كل الممتلكات الاستثمارية المحتفظ بها من قبل كافة المؤسسات وليس مقصورا على المؤسسات التي نشاطها الرئيسي في هذا المجال؛

ويقصد **بالممتلكات الاستثمارية** : أنها تلك الممتلكات (أرض أو مبنى أو جزء من مبنى أو كلاهما) محتفظ بها لغرض من قبل المالك أو المستأجر ضمن عقد إيجار تمويلي لاكتساب إيرادات ايجارية أو إيرادات ناتجة من ارتفاع في قيمتها الرأسمالية أو لكلا الغرضين؛

❖ **معيار التقرير و الإبلاغ المالي الثامن(IFRS8): القطاعات التشغيلية**

هدف المعيار: حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 14، ويتطلب من المؤسسات الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة وأثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.

نطاق المعيار: يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية المنفصلة أو الافرادية للمؤسسة أو القوائم المالية الموحدة للمؤسسة التي:

✓ يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية أو الإقليمية)؛

✓ إذا كانت المؤسسة تودع،أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام.

تعريفات : تستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها:

القطاع التشغيلي: هو جزء من المؤسسة يتصف بما يلي:

✓ يمارس نشاط تجاري، يولد إيرادات، يتكبد مصاريف بما فيها الإيرادات و المصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء المؤسسة الأخرى؛

✓ يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذي القرار التشغيلي الرئيسي للمؤسسة لاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع و تقييم أدائه؛

✓ تتوفر معلومات منفصلة حول ذلك القطاع.

2- النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

أ- تعريف النظام المحاسبي المالي

يمكن تعريف النظام المالي وفقا للمادة (3) من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007 والتي سمي في صلبها بالمحاسبة المالية كما يلي: "هي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" [19]

من الناحية القانونية نظام المحاسبة المالية الجديد هو عبارة عن"مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها". [20]

ويخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، كل شخص طبيعي ومعنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، ماعدا الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. [21]

ب-الفرضيات الأساسية والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

جاءت المواد من 06 إلى 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 توضح مختلف المبادئ المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المالية: [22]وتتمثل الفرضيات الأساسية لإعدادها في مبدئي:

محاسبة التعهد (الالتزام):تتطلب الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض؛

الاستمرارية: عند إعداد القوائم المالية يتم افتراض أن المؤسسة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور.

وندرج أهم المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي في ما يلي:

- الدورة المحاسبية؛ – التكلفة التاريخية؛

- استقلالية الذمة المالية؛ – استقلالية الدورات المحاسبية؛
- عدم المقاصة؛ – الوحدة النقدية؛
- عدم المساس بالميزانية الافتتاحية؛– مبدأ الأهمية النسبية .

الخصائص النوعية للمعلومة المالية في إعداد القوائم المالية :

لقد حدد النظام المحاسبي الجزائري خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها تتطابق مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية وهو ما يؤكد الغاية من وضع هذا النظام وهي خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية وتتمثل في:

- القابلية للمقارنة ؛ – الملاءمة ؛
- القابلية للفهم ؛ –الموثوقية (المصداقية)

كما تكون المعلومات متضمنة الصفات الفرعية الموالية:–الحياد؛ –تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني

–الشمولية؛ –الحيطة والحذر؛ –البحث عن الصورة الصادقة .

ج– أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

يهدف تطبيق النظام المحاسبي إلى تحقيق جملة أهداف نذكرها:[23]

- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق و الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- ✓ الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام؛
- ✓ تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار هذا النظام يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له؛
- ✓ تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه للجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- ✓ محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- ✓ تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية؛

✓ تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية؛

✓ التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛

✓ نشر معلومات كافية وصحيحة،موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛

✓ يسمح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصريحات الجبائية بموضوعية ومصداقية؛

✓ تستفيد الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

✓ يتوافق النظام المحاسبي المالي كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل تكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير.

لا يزال واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي يشوبه كثير من العوائق، فليس من السهل تغيير نظام تأصلت جذوره في المؤسسات الجزائرية لمدة تفوق سن الجيل، ولكن تسعى الجزائر جاهدة لتصدي كل المعيقات وذلك بعدة أساليب خاصة توفير فرص التكوين.

3- مفهوم التحليل المالي

أ- تعريف التحليل المالي: نستدرج فيما يلي بعض التعاريف التي خصت مفهوم التحليل المالي فيما يأتي:

"هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره و توسيعه و تشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظروف عدم التأكد وهي مهمة في مشاريع الدولة المركزية لأن المجتمع هو من يتحمل الخسائر الناجمة عن فشل المشاريع ويتضمن عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وهو أحد المصادر المهمة للمعلومات..."[24].

ب- أهداف التحليل المالي: تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة و تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات ويهدف التحليل المالي إلى:[25]

✓ تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية بالمؤسسة؛

✓ تحليل الجدارة الائتمانية وقرارات الائتمان؛

✓ التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي، تحليل السيولة، تحليل تقلص الربحية وتدهور مستوى النشاط، وتحليل هيكل التمويل والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية وتقييم البدائل الاستثمارية؛

✓ دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية والتخطيط المستقبلي لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد قيام المشاريع.

ج- وظيفة المحلل المالي: يعتبر المحلل المالي أحد أركان التحليل المالي الناجح حيث يقوم المحلل المالي بوظيفتين رئيسيتين هما:[26]

✓ **الوظيفة الفنية**: بعدما تبين أن للتحليل المالي قواعد وأسس ومعايير فوظيفة المحلل المالي تتجلى فنيا في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير مثل كيفية احتساب النسبة المالية رياضيا؛تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراضالدراسة والمقارنة؛مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

✓ **الوظيفة التفسيرية:** وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج،وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفتيه سواء الفنية والتفسيرية مراعاة عدة عوامل نذكر منها: طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة، القطاع الذي تنتمي إليه، الموقع الجغرافي الذي توجد به المؤسسة...الخ.

ويمكن التمييز بين نوعين من المحللين كما يلي:[27]

محلل داخلي: فهي الجهة التي تقوم بالتحليل باعتبارها عضوا في المؤسسة التي تخضع للتحليل و من أمثلة ذلك الإدارة، وأما **المحلل الخارجي**: فهي الجهة التي لا تنتمي إلى المؤسسة موضع التحليل والذي قد يكون مستثمرا أو ممولا أو موردا متوقعا.

د- استعمالات التحليل المالي:يتم استعمال التحليل المالي للأغراض الآتية :[28]

- التحليل الائتماني: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين).

-التحليل الاستثماري:تكمن أهمية هذا التحليل لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسا في التعرف على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

-تحليل الاندماج والشراء: ينتج من هذا التحليل (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو إحداهما؛

-تحليل تقييم الأداء: هذا النوع من التحليل يهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة،المستثمرين والمقرضين؛

- التخطيط:تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا لمستقبل كل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها.

هـ- الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:ان التقرير النهائي للمحلل يعتبر المحصلة النهائية لعمله وهذا التقرير تستفيد منه العديد من الأطراف نذكر منها:[29]

- الدائنون: وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين هما الدائنون قصيري الأجل، والدائنون طويلي الأجل؛

-المستثمرون: هناك مستثمرون قصيري الأجل، ينصب اهتمامهم بأسعار بيع الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة. ومستثمرين طويلي الأجل، اهتماماتهم موجهة نحو معدل العائد على السهم، وعلى قدرة المؤسسة على الاستمرار وتحقيق الأرباح.

- أصحاب المشروع: من الاهتمامات الرئيسية للملاك تقييم أداء الأطراف التي فوضت إليها الإدارة في توظيف أموالهم والمحافظة عليها؛

-الإدارة: إن مصلحة أو اهتمامات الإدارة بالوضع المالي للمؤسسة والربحية والنمو من أول أهدافها. لذلك، تستخدم الإدارة الجيدة مجموع طرق ووسائل وأدوات وتقنيات تساعدها في إدارة المؤسسة. ويعتبر التحليل المالي أحد أهم هذه الأدوات.

-الجهات الأخرى: يستخدم التحليل المالي لتلبية احتياجات العديد من الفئات الأخرى التي لها علاقة أو مصلحة في المؤسسة محل التحليل ومن هذه الجهات:اتحاد العمال، الغرف التجارية،أجهزة التخطيط والرقابة، مصلحة الضرائب.

و-منهجية التحليل المالي وخطواته: منهجية التحليل المالي هي " الطرائق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل

يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي".[30] ونذكرها من الأهداف ما يلي: [31]

- ✓ تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل؛
- ✓ تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية؛
- ✓ تحديد المعلومات التي يحتاجها للوصول إلى غايته؛
- ✓ اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث لأن كل مشكل له أداة توضحه وتبرز الخلل المطروح؛
- ✓ استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار والإجراء المطلوب؛
- ✓ اختيار المعيار المناسب وهذا لقياس النتائج ولا مانع من استعمال عدة معايير؛
- ✓ تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه، للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية؛
- ✓ تحليل أسباب الانحراف وتحديدها؛
- ✓ وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

4- تأثير المعايير المحاسبية على التحليل المالي

أ- لبعض المعايير المحاسبية تأثير مباشر على مهنة المحلل المالي وسنتناول أهم هذه ذلك فيما يأتي: [32]

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1):إن هذا المعيار يقتضي ضرورة إعداد جميع المؤسسات لأربع قوائم مالية وملاحق حيث تخدم هذه الأخيرة احتياجات المحلل المالي، إذ أن الشكل النموذجي للميزانية المالية حسبما يقتضيه هذا المعيار من تصنيف العناصر إلى متداولة وأخرى غير متداولة واحتوائها إضافة إلى معطيات السنة الحالية على معطيات السنة السابقة مما يسمح بالمقارنة إضافة إلى استخدامها دون إعادة تبويب عناصرها كما كان عليه الحال سابقا، وكل هذه التغيرات التي حملها المعيار في طياته جعل تحليل القوائم المالية أكثر مصداقية مما كان عليه سابقا.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7):من خلال هذا المعيار نجد "جدول تدفقات الخزينة" هذا الأخير يسمح للمحلل المالي باشتقاق نسب ومؤشرات جديدة لم تكن متوفرة من خلال القوائم المالية السابقة، ومنه مساعدة المحلل المالي في اتخاذ العديد من القرارات الهامة على مستوى وظيفته؛

تأثير المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر (IAS16):حسب ما يقتضيه هذا المعيار، فانه ضروري على المؤسسة إعادة تقييم القيم الثابتة المادية مرة في السنة على الأقل بالقيمة العادلة[33] عوضا عما كان يسمى بالتكلفة التاريخية عكس ما كان عليه التحليل المالي القديم حيث يقوم المحلل المالي بإعادة تقييم عناصر الميزانية طبقا للقيم السوقية أو الحقيقية؛

فمثلا القيمة العادلة للتجهيزات والمعدات هي قيمتها السوقية المحددة بالتثمين، وحينما لا يوجد ما يدل على القيمة السوقية تقيم بالتكلفة الجارية أما القيمة العادلة للأراضي والمباني هي قيمتها السوقية التي يحددها خبراء أكفاء، وتجرى إعادة تقييم أخرى لما يكون هناك فروقات جوهرية بين القيمة العادية للأصل المعاد تقييمه و قيمته الدفترية؛

ولما يعاد تقييم أي عنصر يجب إعادة تقييم كل المجموعة ينتمي إليه هذا الأخير ويدرج الارتفاع والانخفاض كفائض أو كتكلفة ناتجة من إعادة التقييم.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (IAS17):تناول هذا المعيار عقود الإيجار التي من خلالها يتم إدراج عناصر ليست ملك للمؤسسة ضمن الأصول نظرا لتوفر شروط تمكن من كونها كذلك، حيث تسجل عقود الإيجار ضمن الأصول مما يؤدي إلى رفع قيمتها.

وإذا لم يتم إظهار عمليات الإيجار في ميزانية المستأجر، فإن الموارد الاقتصادية ومستوى الالتزامات للمؤسسة تكون قد ظهرت بأقل من حقيقتها، وبذلك تشوه النسب المالية، وعلى ذلك من المناسب الاعتراف بعقد الإيجار التمويلي في الميزانية للمستأجر كأصل والتزام لسداد دفعات الإيجار المستقبلية، ونظرا لتغير قيمة الأصول بعد إدراج هذا العنصر فعلى المحلل المالي تدقيق النظر فيه.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر(IAS18):يؤثر المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر على رقم أعمال المؤسسة، وهذا الأخير يعتبر مؤشرا هاما، وهو أول ما ينظر إليه المحللون والمقرضون وأصحاب المصلحة الآخرون خصوصا عندما يتعلق الأمر بتقييم الأداء الحالي والمتوقع للمؤسسة.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الرابع والعشرون(IAS24):هدف المعيار هو ضمان أن القوائم المالية للمؤسسة توفر المعلومات الضرورية لمستخدميها، ووجود الأطراف ذات العلاقة هو معيار مفيد جدا للتحليل المالي، هذا الأخير الذي هو بحاجة دائمة ومستمرة للمعلومات المفصلة لإجراء تحليل أكثر دقة.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون(IAS38):من خلال هذا المعيار يتم الاعتراف بأصل غير ملموس وقياسه في حالة ما إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية؛ أو كان بالإمكان قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق، ويتم تقييم احتمال المنافع الاقتصادية.

بناء على افتراضات معقولة ومدعومة،كما يجب قياس الأصل مبدئيا بمقدار تكلفته أما فيما يخص الشهرة المولدة داخليا، يجب عدم الاعتراف بها على أنها أصل.

– يجب عدم الاعتراف بأي أصل غير ملموس ناتج من البحث بل يعترف به كمصروف عندما يتم تحمله،بينما يجب الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ من تطوير داخلي فقط إذا تمكنت المؤسسة من بيان مايلي:

- ✓ الجدوى الفنية لإكمال الأصل لكي يصبح جاهزا للاستخدام أو البيع؛
- ✓ النية لإكمال الأصل واستعماله أو بيعه؛
- ✓ قدرتها على استعمال الأصل أو بيعه؛
- ✓ كيف سيولد الأصل المنافع المستقبلية؛
- ✓ توفر الموارد الفنية والمالية والموارد الأخرى لإكمال تطوير الأصل واستعماله أو بيعه؛
- ✓ قدرتها على قياس الإنفاق على الأصل بموثوقية.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الأربعون (IAS40):من خلال هذا المعيار المحاسبي الدولي تم تناول "العقارات الاستثمارية"حيث يجب على المؤسسات أن تقيسها باستخدام القيمة العادلة التي غالبا ما تكون هي القيمة السوقية والمقصود بها أفضل سعر ممكن الحصول عليه من البائع وأكثر ملاءمة للمشتري، ويتم استثناء أي اعتبارات خاصة أو امتيازات في ذلك، ودون أي خصومات لتكاليف العملية،أي أنه من الضروري أن تعكس القيمة العادلة حالة السوق الفعلية في تاريخ الميزانية. وان تعذر ذلك، فعلى المؤسسة التحصل على جملة من المعلومات من عدة مصادر، كما تشمل القيمة العادلة للعقار الاستثماري القيمة العادلة لأثاثه، وعلى المؤسسة الاستمرار في قياس العقار الاستثماري بالقيمة العادلة إلى غاية التنازل عنه.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي للإبلاغ المالي رقم 8(IFRS8):تحسن معايير الإفصاح المالي الدولية بصفة ملموسة تحليل المردودية الاقتصادية من خلال المعلومة القطاعية حسب طبيعة النشاط وحسب المنطقة الجغرافية، وهذا بتطبيق المعيار الثامن للإبلاغ المالي المتضمن المعلومة القطاعية،فهذه الأخيرة تسمح للمحلل المالي بحساب المردودية الاقتصادية القطاعية من خلال حساب نسبة النتيجة القطاعية إلى

الأصول القطاعية، ومنه إعطاء تفسير للمردودية الاقتصادية الإجمالية بتفكيكها حسب المردوديات القطاعية مما يسمح بتحديد مصادر الربحية والنمو، ومنه يمكن متابعة إستراتيجية النمو المناسبة من خلال الاستثمارات القطاعية.

ب–مقارنة بين التحليل المالي الكلاسيكي والتحليل المالي الحديث

ينجر عن تطبيق نظام المحاسبة المالية بعض التغييرات التي تطرأ على الكشوف والقوائم المالية وهذا توافقا مع المتغيرات المحاسبية والمالية، وجعل هذه الكشوفات تتميز بمصداقية أكبر وشفافية في تقديم المعلومات لمستخدميها خاصة المستثمرين منهم،ومن خلال هذا الجدول سنحاول إدراج أهم التغييرات التي طرأت على محتوى الكشوف المالية والتي تؤثر بدورها على التحليل المالي بالمؤسسة.

جدول رقم (01): جدول مقارن بين التحليل المالي قبل تبني المعايير المحاسبية الدولية و بعدها

التحليل المالي قبل تبني المعايير المحاسبية	التحليل المالي بعد تبني المعايير المحاسبية
1-في إطار التحليل المالي الكلاسيكي كانت المؤسسات تعتمد على مجموع وثائق شاملة تعتبر إلزامية مهما كان حجم المؤسسة ندرجها فيما يأتي: – الميزانية: تعبر الميزانية عن الوضع المالي للمؤسسة، ومن خلالها يبرز نشاط المؤسسة ومدى تطورها، وتحتوي على شقين أحدهما يحوي موجودات وحقوق المؤسسة والشق الأخر يحوي التزامات المؤسسة، وتعد المؤسسة ميزانيتين الأولى عند انطلاق النشاط تسمى الميزانية الافتتاحية والأخرى تسمى الميزانية الختامية. – جدول حسابات النتائج: يعرف على أنه :"ملخص نواتج وتكاليف الدورة دون الأخذ بعين الاعتبار لتاريخ قبضها أو تسديدها وبناء على الفرق بينهما يظهر ربح أو خسارة المؤسسة لدورة معينة". الجداول الملحقة: وتضم جداول تمكن من الحصول على تفاصيل الميزانية وجدول حسابات النتائج مثل: جدول الاهتلاكات، حركات الأموال...الخ.	1- في إطار التحليل المالي الحديث و حسب ما يقتضيه تطبيق المعيار المحاسبي الأول IAS1الذي صدر تحت مسمى القوائم المالية فان كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية[34] في نهاية كل دورة محاسبية ما عدا الكيانات الصغيرة فهي تمسك محاسبة مالية مبسطة وتضم الكشوفات المالية: – الميزانية المالية: تحتوي على عمودين الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة (يحوي الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛ – جدول حسابات النتائج: ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة و معطيات السنة المالية الجارية؛ – جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ – الجداول الملحقة والإيضاحات: تشمل معلومات أو شروح أو تعاليق ذات أهمية معتبرة ومفيدة بالنسبة إلى مستعملي الكشوف المالية على أساس إعدادها والطريقة المحاسبية الخاصة المستعملة والوثائق الأخرى التي تتألف منها الكشوف المالية، ويتم تنظيم تقديمها بكيفية نظامية، وبالمقابل كل قائمة من القوائم المالية تحتوي على عمود للملاحظات يتضمن إحالات إلى الملحق بإعطاء تحليل عن مبالغ الدورة، ويعطي معلومات عن المؤسسات الحليفة،الفروع، المؤسسة الأم... ويمكن عرض نماذج أولية لهذه القوائم المالية، لكن عند إعدادها من طرف المؤسسة يجب مراعاة خصوصيات كل كيان ، بحيث يمكن إضافة بعض العناصر و حذف أخرى على حسب

	طبيعة نشاط المؤسسة.أي أن هذه الكشوف المالية نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات كل مؤسسة على حدا.
2 – ما يعاب على القوائم المالية حسب النظام القديم:	2- و حسب النظام المحاسبي المالي:
– شكل الميزانية لا يساعد المحلل في أداء عمله،لذلك يجب عليه القيام بعملية الانتقال من الميزانية المحاسبية المعدة إلى ميزانية مالية وإعادة تصنيف عناصر الميزانية المحاسبية بأسلوب يساعده باستخراج العلاقات التي تنشأ بينها؛	– فان المحلل المالي يستخدم الميزانية المالية المعدة مباشرة؛
– لا يوجد تمييز بين الأصول بأنواعها متداولة و أخرى غير متداولة،ونفس الشيء بالنسبة للخصوم.	– هناك تمييز بين الأصول المتداولة و غير المتداولة،ونفس الشيء بالنسبة للخصوم (جارية وغير جارية)؛
– تصنف الديون والحقوق حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها ومدة الوفاء بها مما يجعل عملية التحليل المالي صعبة؛	– تقسم الديون والحقوق حسب سيولتها ومدة الوفاء بها.
– لا تحوي القوائم المالية على مبالغ السنة السابقة مما لا يسمح بعملية المقارنة؛	– تحوي القوائم المالية على عمودين، الأول للسنة الجارية والثاني للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط) مما يسهل عملية المقارنة؛
3–إضافة إلى طريقة تسجيل بعض الحسابات مثل :	**3– و بالمقابل اختلاف طرق تسجيل بعض الحسابات :**
– تسجل شهرة المحل ضمن القيم المعنوية ،	– تسجل شهرة المحل good will في حساب 20وبالضبط في حساب 207 في حالة تجميع المؤسسات أو إدماج مؤسسة في أخرى أو عملية ضم مؤسسة لأخرى.
– نفقات التطوير تسجل كمصاريف استثمارية، أي ضمن المصاريف الإعدادية.	– نفقات التطوير تسجل ضمن القيم المعنوية؛
– المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الاستثمارات،ويتم إطفاؤها بعد ذلك ، وأقصى مدة لإطفائها 5 سنوات ؛	– المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الأعباءومدة اهتلاك الأصل المعنوي يمكن أن تصل إلى20 سنة .
– يجب إعادة تبويب وتحويل سندات المساهمة والكفالات المدفوعة من الحقوق إلى القيم الثابتة الأخرى.	– تسجل سندات المساهمة و الكفالات المدفوعة في الميزانية المالية ضمن القيم الثابتة المالية في ح/26 و ح /27 على الترتيب.
– توجد ثلاثة طرق لتقييم المخزونات فبالإضافة لطريقة FIFOوطريقة التكلفة الوسطية المرجحة توجد طريقة LIFO.	– المخزونات لا يمكن أن تقيم إلا بطريقة الداخل أولا الخارج أولا أو بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة.
4 – من خلال التحليل المالي الكلاسيكي يقوم المحلل المالي بإعادة تقييم عناصر الميزانية طبقا للقيم الحقيقية السوقية نظرا لعدم مسايرة القيم التاريخية الاقتصاد التضخمي ويمكن للمؤسسة إجراء تعديلات على قيمها الثابتة في إطار إعادة تقييم قانونية لأصولها الثابتة؛	4 – في إطار التحليل المالي الحديث يجب إعادة تقييم الأصول مرة على الأقل في السنة بالقيمة العادلة عوضا للتكلفة التاريخية وذلك بموجب المعيار المحاسبي السادس عشر IAS16وعندما يعاد تقييم أصل مادي فان كل فئة الأصول المادية التي ينتمي لها الأصل المعني يعاد تقييمها؛
5- حسب المخطط المحاسبي الوطني تظهر عقود الإيجار التمويلية في جدول حسابات النتائج؛	5- حسب النظام المحاسبي المالي فان الأصول المحصل عليها بعقود الإيجار التمويلي تقدم وفق طبيعتها و تقيد في الأصول والديون .
6- لم يعالج المخطط المحاسبي الوطني بعض العمليات منها العمليات بالعملة الأجنبية.	6- أما بالنسبة للعمليات بالعملة الأجنبية فقد تناولها المعيار المحاسبي IAS 21أثار التغيرات في أسعار صرف العملات.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المصادر الآتية:

– أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية (الشركات المتعددة الجنسيات)، الدار الجامعية،الإسكندرية،2004؛

– شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (الجزء الأول)، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، 2008؛

– كتوش عاشور،متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف،العدد السادس.
– عقاري مصطفى،المعيار المحاسبي الأول :عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد الأول،جوان 2007، جامعة باتنة.

ج – مؤشرات التوازن المالي

رأس المال العامل:يعرف رأس المال العامل على أنه "هامش ضمان للسيولة داخل المؤسسة ويشمل ذلك القسم من الأموال الدائمة غير المستعملة في إطار تمويل الأصول الثابتة".[35]

طريقة حسابه: أما عن طريقة حسابه فيمكن ذلك من زاويتين:[36]

أعلى الميزانية:(من خلال المدى الطويل) ويساوي نتيجة طرح الأصول الثابتة من الأموال الدائمة (رم ع = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة)

أسفل الميزانية: (خلال المدى القصير)ويساوي نتيجة طرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة(رم ع = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة)

حالات ودلالات رأس المال العامل:إن تحليل رأس المال العامل يمكن القيام به من خلال حسابنا للعلاقة من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر ثلاث فرضيات:[37]

✓ **أصول متداولة = الخصوم المتداولة**، والمتمثلة في إجمالي الديون قصيرة الأجل وهو شكل التوازن المالي الأدنى بمعنى أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

✓ **أصول متداولة أكبر من الخصوم المتداولة**، وهذا يعني أن رأس المال العامل الدائم موجب هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

✓ **الأصول المتداولة اقل من الخصوم المتداولة**، وهذا يعني أن رأس المال العامل الدائم سالب، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من اجل تحقيق التوازن المالي لكن

بالمقابل هذا يدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون القصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلاني لأموال المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك:[38]

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

رأس المال العامل الخاص : يمثل رأس المال العامل – الديون الطويلة الأجل.

وهو يساوي أيضا = **الأموال الخاصة – القيم الثابتة.**

رأس المال العامل الأجنبي: يمثل الجزء من الديون التي بحوزة المؤسسة. وهو يمثل رأس المال العامل الإجمالي مطروح منه رأس المال العامل الخاص.وهو يساوي نتيجة طرح الأموال الخاصة من مجموع الخصوم.

– احتياجات رأس المال العامل:تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون القصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفات المصرفية ويحسب كالآتي : **(قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة)– (د.ق.أ –السلفات المصرفية).**[39]

الخزينة: وهي مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته و تعبر عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية) كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجاته،كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، ونكون أمام ثلاث حالات:[40]

– ر.م.ع › ا. ر.م.ع: هذا يعني أن **الخزينة موجبة،** وفي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

–ر. م. ع ‹ ا.ر. م.عفإن **الخزينة سالبة،** المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو أن تقترض من البنوك، أو أن تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

–ر. م. ع = ا. ر.م. ع، هنا **الخزينة تساوي الصفر** بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى،والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

د– استخدام النسب المالية في التحليل المالي

تعريف النسب المالية:"تشير أي نسبة إلى قسمة عنصر على أخر مثل: القيمة المضافة /رقم الأعمال".[41]

"كما تشير إلى العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية".[42]

وتسمح النسب المالية إلى إجراء مقارنات سواء بين مؤسسات ذات أحجام مختلفة أو ذات أنشطة مختلفة أو مقارنات لنفس المؤسسة لكن لسنوات متعددة.

إذن وكما سبق وان ذكرنا أنه لا يوجد اتفاق بين خبراء التحليل المالي حول عدد النسب المالية التي يمكن التوصل إليها من القوائم المالية، أو نوعيات تلك النسب، وليست العبرة في النسبة ذاتها وإنما في دلالاتها وفرص الاستفادة منها.

ويمكن ذكر هذه النسب حسب المظاهر الاقتصادية: كنسب السيولة، المديونية، الربحية،... أو حسب مصادر المعلومات فهناك نسب مستخرجة من الميزانية وأخرى من قائمة التدفقات النقدية... ومن هذه النسب ما سندرجه بالترتيب فيما يلي:[43]

النسب المالية التي لها علاقة بالميزانية: ونذكر النسب الآتية:

- ✓ **نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.**
- ✓ **نسبة التمويل الذاتي =الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.**

إضافة إلى نسب أخرى ندرجها فيما يأتي :[44]

- ✓ **نسبة التداول (نسبة السيولة السريعة)= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.**

نسبة السداد السريع أو معدل التداول السريع (نسبة الخزينة العامة أو السيولة المختصرة)= إجمالي القيم الجاهزة وغير الجاهزة / الخصوم المتداولة.

- ✓ **نسبة النقدية أو السيولة الحالية = النقديات وما يعادلها / الخصوم المتداولة.**

- ✓ **نسبة إجمالي الالتزامات إلى الأصول أو نسبة الاقتراض= إجمالي الالتزامات / مجموع الأصول.**
- ✓ **الالتزامات إلى حقوق الملكية أوالاقتراض إلى حقوق المساهمين = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات**
- ✓ **معدل تغطية الالتزامات طويلة الأجل = الأصول الثابتة/ الالتزامات طويلة الأجل.**
- ✓ **نسبة الالتزامات طويلة الأجل = الالتزامات طويلة الأجل / إجمالي الالتزامات .**
- ✓ **نسبة الالتزامات القصيرة الأجل = الالتزامات القصيرة الأجل / إجمالي الالتزامات**

النسب التي لها علاقة بجدول حسابات النتائج: يمكن تحليل جدول حسابات النتائج من خلال نسب، ومن بين هذه النسب نذكر:[45]

- ✓ **نسبة هامش الربح الإجمالي = هامش الربح الإجمالي / المبيعات حيث** أن هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – تكلفة المبيعات.
- ✓ **نسبة القيمة المضافة للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال/المبيعات.**
- ✓ **نسبة إجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / المبيعات**،حيث أن فائض الاستغلال الإجمالي هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- ✓ **نسبة النتيجة الوظيفية = النتيجة الوظيفية / المبيعات**،حيث أن النتيجة الوظيفية = هامش الربح الإجمالي +المنتجات الوظيفية الأخرى – الأعباء التجارية –الأعباء الإدارية – أعباء وظيفية أخرى.
- ✓ **نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العادية قبل الضرائب /المبيعات.**حيث أن النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة الوظيفية – مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية – أعباء مالية.
- ✓ **نسبة النتيجة غير العادية = النتيجة غير العادية /المبيعات،** حيث أن النتيجة غير العادية هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات غير العادية والأعباء غير العادية.
- ✓ **نسبة نتيجة السنة المالية الصافية = نتيجة السنة المالية الصافية/ المبيعات**،حيث أن نتيجة السنة المالية الصافية هي عبارة عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

النسب التي لها علاقة بجدول التدفقات النقدية:[46] هناك العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن استنباطها من جدول التدفقات النقدية للخزينة بغرض التحليل وتختلف هذه النسب حسب أغراض المحللين الماليين، لذلك يجب على المحلل المالي اختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه:

✓ **نسبة النشاط التشغيلي = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية /الربح من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة .**

توضح هذه النسبة مدى قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على إنشاء وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على جودة أرباح المؤسسة.

✓ **نسبة النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الربح الصافي = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / الربح الصافي.**

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد نفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الربح الصافي بعد الفوائد والضرائب.

✓ **نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = التحصيل النقدي الناتج من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية،**

وتساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.
نسبة تغطية النقدية = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ومن التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية نذكر: الديون والقروض المستحقة الدفع، الدفعات المستحقة لعقود الإيجار التمويلي، المبالغ المدفوعة لشراء الأصول الثابتة، وتوزيعات الأرباح لحملة الأسهم.

وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية. وكلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

✓ **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية /فوائد الديون**

وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

✓ **نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.**

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، مدفوعات أعباء الديون، الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية، والديون المستحقة خلال السنة المالية.

✓ **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل**،هذه النسبة توضح مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تسديد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا ايجابيا دالا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

✓ **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية =التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية/التدفق النقدي الخارج للنفقات الاستثمارية.**

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية. وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، فهذا يعني أن المؤسسة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها.

✓ **نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.**

توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، كذلك تعتبر مؤشرا على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المؤسسة.

ويمكن تصنيف المؤشرات المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة الى مؤشرات تقييم السيولة، تقييم الربحية، تقييم سياسات التمويل.

- **النسب التي لها علاقة بجدول تغيرات الأموال الخاصة:**[47]

✓ **نسبة توزيع الأرباح = الأرباح الموزعة/الأرباح الصافية**، وتوضح هذه النسبة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.

✓ **معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعف السعر للعائد = متوسط قيمة السهم السوقية / ربح السهم.**

تمثل نسبة سعر السهم في السوق إلى العائد الموزع والمحتجز على السهم أي مقارنة سعر السهم بربح السهم كلما كان المستثمرون يتوقعون زيادة أرباح المؤسسة ازدادت هذه النسبة.

✓ **نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية = قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم.**

تبين هاته النسبة ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن القيمة المحاسبية بناء على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى المؤسسة، وبالتالي فهو يوضح ما إذا كان المستثمرون في سوق المال يتوقعون زيادة في ربحية المؤسسة مستقبلا أم لا، وهي قيمة السهم في السوق إلى قيمته الدفترية التي هي عبارة عن حقوق المساهمين على عدد الأسهم.

✓ **معدل دوران الأسهم = عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية / عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية.**

يقاس من خلاله متوسط عدد مرات تداول السهم في الدورة المحاسبية .

خلاصة

- ✓ تهدف جملة المعايير المحاسبية الدولية إلى المساعدة في توفير معلومة مالية شفافة، موثوق بها ومعبرة فعلا عن الوضعية المالية في المؤسسة؛
- ✓ تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى تحقيق متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي، مسايرة المستجدات والتحولات وجذب الاستثمارات؛
- ✓ لا تؤثر المعايير المحاسبية الدولية على المنهجية العامة للتحليل المالي، وإنما في:
  - محتوى القوائم المالية وذلك نظرا للتوجه نحو رؤية اقتصادية أكثر؛
  - النسب المالية، خصوصا تلك المشتقة من جدول تدفقات الخزينة؛
  - إضافة إلى عدم وجود تسويات و تعديلات على القوائم المالية عند تحليلها.
- ✓ وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1فإن:
  - الميزانية المالية تقدم بيانات حول الوضعية المالية ويسمح شكلها النموذجي بتطبيق مبدأ المقارنة ولا تتطلب إعادة معالجتها للقيام بعملية التحليل؛
  - يعد جدول حسابات النتائج إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، ويقدم معلومات حول أداء المؤسسة، وهو يسهل عملية التحليل الأفقي؛
  - أما فيما يخص جدول تدفقات الخزينة، فهو يعد حسب الطريقة المباشرة أو غير المباشرة، وهو يوضح قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية.وذلك، من خلال العديد من النسب المشتقة منه، وقد تناوله بالتفصيل معيار المحاسبة الدولي السابع IAS7؛
  - إن جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة يهتم بدراسة الحركات المؤثرة في رؤوس أموال المؤسسة؛
- ✓ تساعد المؤشرات والنسب المشتقة من القوائم المالية في التعرف على نواحي القوة والضعف في المؤسسة ويسهل من معرفة كفاءة الإدارة في تسيير الاستخدامات بكافة أنواعها؛
- ✓ تبقى لمسة المحلل المالي وطريقته في استخدام ما تم استنباطه من القوائم المالية أمرا لا يقل أهمية في تحديد فعالية نتائج التحليل المالي كذلك، لأن غياب الحذر والمنطق في تفسير النتائج يفقد التحليل المالي فعاليته ولا يؤدي إلى تحقيق الدور المنوط به.

الهوامش والمراجع :

[1]حسين القاضي، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية الدولية للنشر،عمان،2000، ص:33.

[2] توفيق محمد شريف، "**رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية** "، مجلة الادارة العامة،1987،العدد:55.

[3]مرازقة صالح،مداخلة بعنوان "**الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية في الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة**"، جامعة سعد دحلب، البليدة،12و 13 ماي 2010.

[4]SIC هي اختصار دلالته لجنة تفسيرات المعايير، أماIFRIC فدلالته لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالي، وهي لجنة تسهر على شرح وتفسير معايير المجلس الموجودة، يلي ذلك تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة، انتظارا في عرض معيار نهائي مناسب؛

[5]محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحات الزرقاء، 2010، ص:47.

[6]حسين القاضي وآخرون، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2008، ص: 106.

[7] محمد بوتين،مرجع سبق ذكره، ص:45.

[8]عقاري مصطفى،**المعيار المحاسبي الأول:عرض القوائم المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد الأول،جوان 2007، جامعة باتنة ، ص ص:12-14.

[9] للمزيد من التفاصيل أنظر :www.ifrs..org 1/
www.iasplus.com/IAS1

[10]روتال عبد القادر، **التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في مؤسسة جزائرية**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2009/2008،ص:129.

[11] محمد أبو نصار وآخرون،**معايير المحاسبة والابلاغ المالي** ،عمان، الطبعة الثالثة،2012 ،ص: 120.

[12] محمد أبو نصار وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص:107.

[13]www.kantakji.com/fiqh/Files/**Accountancy/IAS16.doc**(pour plus de details fais voir le site : www.IASB.org)

[14] العرابي حمزة، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية (متطلبات التوافق والتطبيق)** ،أطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، 2012-2013، ص: 85، وللمزيد من التفاصيل أنظر الموقع : www.IASB.org

[15]www.kantakji.com/fiqh/Files/**Accountancy/IAS18**.doc ,(pour plus de details fais voir le site : www.IASB.org)

[16]www.kantakji.com/fiqh/Files/**Accountancy/IAS24**.doc,(pour plus de details fais voir le site : www.IASB.org)

[17](pour plus de details fais voir le site : www.IASB.org)jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4610

[18] العرابي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص:93، وللمزيد من التفاصيل أنظر الموقع : www.IASB.org

[19]لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،القانون رقم :07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد: 74 ،2007، المادة رقم 3

[20]كتوش عاشور،**متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف،العدد السادس،ص:291.

[21]بلقاضي بلقاسم، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3 ،2012/2011، ص:116.

[22]أحسين عثماني، مرجع سبق ذكره، وللمزيد من التفاصيل أنظر: الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

[23]كتوش عاشور،مرجع سبق ذكره،ص:292.

[24]خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص:54

[25]شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**،دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن،2012 ، ص:38

[26]www.kantakji.com/fiqh/Files/.../1204.

[27]جمال الدين مرسي،**الإدارة المالية**،الدار الجامعية الإسكندرية،الطبعة الأولى،2007،ص:99.

[28]أيمن الشنطي، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**،دار البداية للنشر،عمان ،2007،ص: 130.

[29]محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، 2009،ص ص:30-34.

[30] : www.kantakji.com/fiqh/Files/.../1204.doc

[31]أيمن الشنطي، مرجع سبق ذكره،ص:130.

[32] أنظر شعيب شنوف: **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-28.

[33] يبين (IFRS 13) أسلوب القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات بدلا من التكلفة التاريخية، ويهدف هذا المعيارالى إعطاء تعريف واضح ومفصل للقيمة العادلة، التي يعرفها على أنها السعر الذي يتم استلامه لقاء بيع أصل أو دفعه لقاء تحويل التزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس.

[34] يجب أن تحتوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسية على المعلومات الآتية: اسم القائمة ،اسم المؤسسة المعدة لها،توضيح ما إذا كانت القائمة لوحدة أم لمجموعة مشاريع،الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة،العملة المستخدمة،مستوى تجميع أو اختصار القيمة في القوائم المالية.

[35]Pierre conso , **la gestion financière de l'entreprise** , 7eme édition , Dunod , Paris , 1990 ,P :80 .

[36]Josette peyrard et autres , **Analyse financière (normes françaises et internationales (IAS/IFRS)**, Vibert ,9eme édition , 2006, P166.

[37] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي**،مرجع سبق ذكره ، ص:119.

[38]شعيب شنوف،**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول**،مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود،2008، ص: 216.

[39] شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،الجزء الأول، مرجع سبق ذكره،ص:216.

[40]شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،الجزء الأول، ص:217.

[41]Christophe Thibierge , **Analyse financière** , Vuibert ,3eme édition , 2009,P :61 .

[42]كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص:204.

[43]أنظر :

- وليد ناجي الحيالي، ا **لاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء للنشر و التوزيع عمان، الأردن ، 2009، ص ص: 65-68.

- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، مرجع سبق ذكره،ص ص:125-130.

- محمد فتوح وآخرون،**الإدارة المالية**،دار شعاع للنشر والتوزيع، سوريا، 2010، ص ص:314-337.

[44] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، مرجع سبق ذكره،ص ص:125-130.

[45] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، مرجع سبق ذكره،ص ص:157 -161.

[46] أنظر : - شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 183 -188.

- عريف عبد الرزاق ومفيدة يحياوي،الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة

الدوليةتجارب تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي،17 و18 جانفي2010.

[47] شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 211-212.

واقع الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة -الجزائر- خلال الفترة (2007-2015) دراسة تحليلية

The reality of financial performance in Arcelor Mittal Annaba, Algeria - during the period (2007-2015) analytical study

حطاب دلال
Hattab dallel
جامعة مهري عبد الحميد، قسنطينة 2،
الجزائر
hattab.dallel@yahoo.fr

بن قطيب علي
Benguetib ali
جامعة ابن خلدون، تيارت،
الجزائر
benguetibali@yahoo.com

ملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على واقع الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (مركب سيدار الحجار) ، اعتمادا على استقراء القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية ، واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لموضوع البحث ، حيث تم الاستعانة بالمصادر التي تناولت هذا الموضوع في الجزء النظري ، أما الجزء التطبيقي على تحليل المعلومات الواردة في القوائم المالية المقدمة من طرف قسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة ،و أهم النتائج المتوصل إليها ،ضعف المؤشرات المالية بفعل انخفاض الإيرادات باستثناء سنة 2007 ، وأهم توصيات البحث هو ضرورة تحسين الوضعية المالية للمؤسسة و التحكم في تكاليفها .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأداء، المؤشرات المالية، الأداء المالي، أرسيلور ميتال

Abstract:

The research aims to identify the reality of the financial performance of Arcelor Mittal Annaba (Cedar Al Hajjar Complex), based on the extrapolation of the financial statements and the extraction of financial indicators, and we relied on the analytical descriptive approach to its relevance to the subject of the research. The sources that dealt with this topic were used in the theoretical part. The analysis of the information presented in the financial statements presented by the accounting and finance department at the institution, and the most important results reached,

is the weakness of the financial indicators due to the decrease in revenues except for 2007. The main recommendations of the research are the need to improve the financial position of the institution How much it costs.
Keywords: financial analysis, performance, financial indicators, financial performance, Arcelor Mittal

تمهيد:

تسعى إدارة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى البحث عن أساليب وتقنيات من شأنها مواكبة التطورات الحديثة خاصة الجانب المالي ، تنبع أهمية هذه الورقة البحثية بضرورة التركيز على الجانب المالي للمؤسسة الذي أصبح لزاما عليها الاهتمام به ، وهذا للكشف عن مواطن القوة و الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح ، وهذا لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها المالية لبلوغ الأهداف المالية لها ، ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث

–دراسة حسام عيسى عبد الرحمن حمدان ، أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية (دراسة ميدانية على سلسلة فئة الخمس نجوم في الأردن) ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان،الأردن،2014: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وأهمية تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المنشآت الفندقية ، حيث قام الباحث بتصميم استبيان خاص بجميع المنشآت الفندقية فئة خمس نجوم والبالغ عددها 12 فندق ، أما عينة الدراسة فتم اختيارها من المديرين الماليين والمحاسبين في تلك المنشآت وتكونت من (95) مستجيبا ، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية ، كما أن تطوير الأنظمة المحاسبية يساهم في تطوير الأداء الإداري وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنشأة .

– دراسة مهري عبد المالك ، عولمي بسمة ، مساهمة مؤشر المردودية في تقييم الأداء المالي لشركة سونطراك الجزائرية للفترة 2010–2013،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر الاقتصاد والتنمية البشرية،جامعة البليدة 2 ، الجزائر ،ديسمبر2015: تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى

تأثير استخدام مؤشرات الأداء المالي لقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية وبالتحديد في شركة سونطراك الجزائرية ومعرفة ما يقدمه لها من نتائج ، حيث انصب اهتمام هذه الدراسة حول دراسة آثار وتأثير مؤشرات الأداء المالي على المردودية في المؤسسة الاقتصادية ، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء متوسط بدليل تدهور مؤشرات المردودية الاقتصادية والمالية خلال فترة الدراسة بسبب ارتفاع التكاليف وخاصة مصاريف العمال وقد أوصت الدراسة بالتحكم في حجم الاستهلاكات ، كمانجد – **دراسة المهدي مفتاح السريتي ،مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي ، مجلة الجامعة، العدد الخامس عشر ، المجلد الثالث ، 2013**: يهدف البحث بصفة عامة إلى دراسة تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة، وما صاحبها من تطورات وفي جميع المجالات وخاصة مجالات الإنتاج وتطور الأساليب الإنتاجية ومدى تطبيقها في البيئة الليبية ، حيث تم توزيع 120 استبانة، غير أنه تم تحليل البيانات انطلاقا من عدد الاستبانات الصالحة للتحليل والبالغ عددها 86 استبانة أي بنسبة 71.6 % ، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام المؤشرات المالية إلى جانب المؤشرات غير المالية من شأنه أن يحقق فعالية عملية تقييم الأداء ومن تم يساعد في ترشيد عملية اتخاذ القرارات .

– **دراسة أنس مصلح ذياب الطراونة ،العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية) ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط عمان ، الأردن ،2015**: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي ، حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم تصميم استبيان على شركات التأمين الأردنية ، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية لكل من العوامل الخارجية والداخلية في الأداء المالي لشركات التأمين ، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين .

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: أن هذه الدراسة اعتمدت على استقراء واقع الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة خلال الفترة الممتدة (2007- 2015) ، من خلال حساب بعض

مؤشرات الأداء المالي ، معتمدين في ذلك على القوائم المالية ، ومن ثم استخلاص النتائج والكشف عن نقاط القوة والضعف .

1- مشكلة الدراسة: تعتبر المؤسسة محل البحث من أهم المؤسسات الرائدة في مجال الحديد والصلب ، لهذا حظيت باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي ، الذي يلعب دور أساسي في التنمية الاقتصادية ، لذلك وفي ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المؤسسة ارتأينا تقييم الوضع المالي لها بهدف معرفة نقاط القوة والضعف ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بأدائها المالي الذي ينعكس إيجابا على نموها واستمراريتها ، والقوائم المالية تشكل قاعدة المعلومات التي سنعتمد عليها في تحليل المعطيات وعلى هذا الأساس تتمحور مشكلة البحث على سؤال رئيسي يتمثل في: ما هو واقع الأداء المالي بالمؤسسة محل التطبيق؟ وما هي الأسباب التي تعرقل كفاءة الأداء المالي؟

حيث تندرج عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل تتبنى المؤسسة أساليب فعالة لتقييم الأداء المالي؟
- هل تملك المؤسسة موارد مالية كافية لتمويل نشاطها والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير؟
- ماهي العوامل المؤثرة على كفاءة الأداء المالي؟
- هل تمكن المؤشرات المالية من الكشف عن مواطن القوة والضعف بالمؤسسة محل التطبيق؟

2- فرضيات الدراسة:

- تتميز المؤسسة بتحقيق كفاءة عالية في الأداء المالي.
- تتبنى المؤسسة أساليب فعالية لتقييم الأداء المالي بالمؤسسة.
- تملك المؤسسة موارد مالية لتمويل نشاطها والوفاء بالتزاماتها.
- هناك عدة عوامل أثرت في كفاءة الأداء المالي.
- تمكن المؤشرات المالية من الكشف عن نقاط القوة والضعف بالمؤسسة .

3- أهداف الدراسة: إن هدفنا من إجراء هذا البحث يتمحور فيما يلي:

- إبراز أهمية استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة.

من أجل تشخيص وضعيتها و معرفة أهم العوائق التي توجهها وبالتالي اقتراح حلول للرفع من كفاءتها وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية.

4- أهمية الدراسة: تواجه المؤسسة الوطنية للحديد والصلب صعوبات مالية ، وخسائر متراكمة منذ فترة طويلة ، الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى خوصصة هذه المؤسسة (الشراكة الهندية مع عملاق الحديد والصلب بالعالم أرسيلور ميتال) بهدف تنفيذ مشاريع مهمة كتجديد الاستثمارات وغيرها ورفع القدرة الإنتاجية ، إلا أن سياسة الشراكة لم تأتي بأية نتيجة ايجابية ، الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى استرجاع المركب ليصبح تحت اسم مركب سيدار الحجار أواخر 2015 أي مع بداية 2016 ، وفي ظل الظروف الراهنة (أزمة النفط) توجهت الحكومة الجزائرية إلى إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية بالجزائرية ، ومن ضمن هذه المؤسسات نجد المؤسسة محل التطبيق وذلك نظرا للدور الحيوي لقطاع الحديد والصلب بالجزائر وللدور الذي يلعبه في تحقيق تنمية اقتصادية ، لهذا ارتأينا التوجه إلى دراسة الأسباب التي حالت دون تحقيق ربحية للمؤسسة وهذا بالتعرف على واقع الأداء المالي بالمؤسسة ، ومن ثم دراسة العوامل المؤثرة فيه ، وهذا لاستخلاص جملة من النتائج و تقديم اقتراحات من شأنها النهوض بهذا القطاع الحيوي .

- تقديم بعض التوصيات لزيادة الاهتمام بكفاءة الأداء المالي من قبل الأطراف المعنية بالمؤسسة وأهمهم المسيرين؛

5- منهجية وأسلوب البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث اعتمدنا في الدراسة النظرية على بعض المصادر التي تخص موضوع البحث من كتب، ومقالات علمية، ....،أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عنابة (مركب الحديد والصلب) سنة 2017، حيث أجرينا العديد من المقابلات مع المسيرين الماليين ، أين تم الاطلاع على الميزانية المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج للفترة (**2007 – 2015**) .

6- نموذج الدراسة:

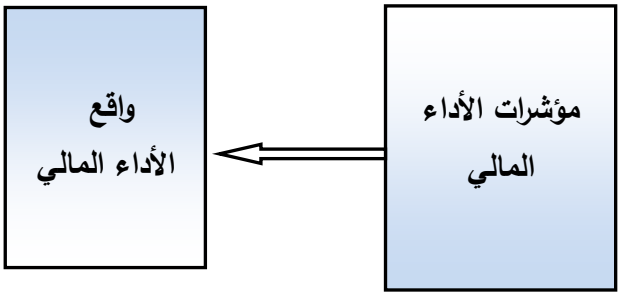

المصدر: من إعداد الباحثان

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي

1- تحديد مفهوم التحليل المالي: إن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف ، في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة بشكل يضمن إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها ، وهو معالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل(يوسف محمد شهوان ، 2013 ، ص 23).

يمكن تعريف التحليل المالي أيضا بأنه دراسة القوائم المالية واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة (اليمين سعادة ، 2009 ، ص03).

كما يمكن إضافة بأنه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرارات (ليث أكرم مفلح القضاة ، أيمن محمد نمر الشنطي ، 2014 ، ص 33).

2– تحديد مفهوم الأداء والأداء المالي: يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا في حقل اقتصاد وتسيير المؤسسات ، حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين خاصة في علم الاقتصاد ، لذلك سنحاول عرض تعاريف له كما يلي:

2–1 تعريف الأداء

يعرف حسب **(a.kherakhem):**على "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة ، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة (hamadouche ahmed,1992,p135).

وتشير كلمة أداء (**performance**) إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل ، كما تعني درجة أو مستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ، ويقصد البعض بالأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها ، ويعرفها البعض الآخر بأنه العلاقة بين المنجزات أو خدمات تم تقديمها ، أما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق المخرجات (جودي حيدر حمزة،2006،ص 83).

كما يمكن إضافة بأن الأداء نعني به درجة تحقيق و إتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد ، ويعكس الكيفية التي يحقق بها الفرد متطلبات الوظيفة ، وعليه يتم التمييز بين الأداء والجهد (سليمان عائشة ، خيرة قويقع ، 2017 ،ص 190) .

2–2 تعريف الأداء المالي: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام نسب مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ، ويساهم في إتاحة الموارد وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (جودي محمد رمزي ، 2015 ، ص91).

كما عرف الأداء المالي على أنه قياس للنتائج المحققة ، أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا ، وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية المتاحة للمؤسسة ، وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة (وسيم عبد الله صالح ، 2014 ، ص 20).

وهو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة creation de valeur ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات ، جدول حسابات النتائج ، والجداول الملحقة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة .(arnaud,2005,p23)

2-3 تقييم الأداء المالي: فهو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة (محمد نجيب دبابش ،طارق قدوري ، 2013 ، ص07) ، تتمثل المعلومات المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في البيانات المقدمة من قبل مصلحة المحاسبة ، وأهمها الميزانية وجدول حسابات النتائج(eric stephany,1999,p63) .

وتقييم الأداء المالي هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع ، ومن بين الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي استخدام النسب المالية كحزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي (شريف غياط ، عبد المالك مهري ، 2015، ص 156) .

3- العوامل المؤثرة على الأداء المالي: تتمثل أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي فيما يلي:

- العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي: وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة ويمكن للمؤسسة التحكم بها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف من خلال الرقابة على التكاليف وكفاءة استخدام الموارد.

- العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي: تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيرها ، وتشمل التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات ، والقوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق، والسياسات المالية والاقتصادية للدولة (حسام باسم يوسف حداد ، 2013 ، ص 38،39).

4 – استخدام المؤشرات المالية في تحليل وتقييم واقع الأداء المالي

4–1 النسب المالية: تعرف النسبة على أنها تقرير يقدم توضيح حول الوضعية المالية للمؤسسة ، قوتها ونشاطها انطلاقا من تحليل عناصر الميزانية ، وتساعد النتيجة على تسهيل تحليل الوظائف ، يجب أن تقدم النسبة فحص دقيق للمؤسسة يسمح بالتقييم لعدة سنوات(khemici chiha,2009,p82، وحتى يتم التمكن من استخلاص النتائج المفيدة والتغيرات المرتبطة باستخدام النسب يتعين عمل مقارنات بين النسب الفعلية للسنة الحالية ، مع تلك التي تخص السنة السابقة ، أو النسب الحالية مع المقدرة ، أو إجراء مقارنة مع المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع (أمين السيد أحمد لطفي،2005،ص311) .

أ– نسب تحليل السيولة: وتمثل السيولة مرجع عن نقدية الخزينة في المستقبل القريب بعد الأخذ في الحسبان الالتزامات المالية للفترة ، القدرة على الوفاء تمثل مرجع عن نقدية الخزينة في المدى البعيد من أجل تلبية الالتزامات المالية، التي حان استحقاقها ، وتعتبر المعلومات الخاصة بأداء المؤسسة وبالأخص على مردوديتها ضرورية من أجل تقييم التغيرات الكامنة للموارد الاقتصادية القابلة للمراقبة في المستقبل ، وهي ضرورية أيضا للتنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات الخزينة انطلاقا من الموارد المتاحة(عبد الكريم شناي ، 2016 ، ص 19) .

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة /الديون القصيرة

نسبة السيولة المختصرة=(الأصول المتداولة – المخزونات)/ الديون القصيرة

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون القصيرة

ب– مجموعة نسب الرفع المالي: تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها (بوصبع هناء ، صاري محمد ، 2016 ، ص 288) .

نسب المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول

حيث مجموع الديون يتضمن الديون الطويلة وقصيرة الأجل هذه النسبة تعبر عن مدى ضمان مستحقات الغير ويستحسن أن تقل عن **0.5** وزيادة عن هذه النسبة يعتبر دليلا على زيادة المخاطر التمويلية(نوبلي نجلاء ، 2015 ،ص140) .

ج– نسب الربحية: وتشير هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية (نهال فريد مصطفى ، طارق مصطفى الشهاوي ، 2012 ، ص من 72إلى 82).

– نسبة الربح الصافي = صافي الربح (النتيجة الصافية)/ المبيعات

– نسبة العائد إلى الأصول= الربح الصافي(النتيجة الصافية)/الأصول (عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقي وآخرون، ص 105) .

توضح هذه النسب القوة الإيرادية للمؤسسة وذلك في ضوء مبيعاتها أو حقوق ملكيتها أو أصولها حيث بدون الأرباح لن تستطيع المؤسسة جذب أي مستثمر لديها(أحمد محمد غنيم ، 2008 ، ص85) .

د– نسب النشاط: وتستخدم هذه النسب لقياس كفاءة استخدام عناصر الإنتاج بالمشروع التي تم تدبير الأموال اللازمة لتمويلها ، هذه النسبة تسمح بقياس فعالية التسيير كذلك أخذ فكرة عن الأصول المشتغلة والنفقات المستهلكة (necib redjem,2005,p98)

وأهمها:

معدل دوران المخزون السلعي= المبيعات/ المخزون السلعي(محمد الصيرفي،2014، ص248)

معدل دوران الأصول= المبيعات/ إجمالي الأصول

وتقيس هذه النسبة إنتاجية الأصول وقدرة كل دينار مستثمر في الأصول في تحقيق مبيعات(دريد كامل آل شبيب،2007،ص 94)؛

حيث كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لأن بعض الأنشطة تحتاج أصول ثابتة كبيرة بينما أنشطة أخرى قد لا تحتاج أصول ثابتة كبيرة (مجيد الكرخي ، 2015 ،ص 384).

2-4 مؤشرات التوازن المالي:

أ- رأس المال العامل: يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة ويستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة (pierre conso,r.lavaud,1982,p08) ، يقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة gross working capital وهي تلك الأصول التي عادة ما تتحول إلى نقدية خلال عام ، وتتضمن هذه الأصول بالإضافة إلى النقدية ذاتها الاستثمارات المؤقتة والذمم والمخزون السلعي (منير ابراهيم الهندي ، 1999 ، ص 209) .

رأس المال العامل = الموارد المستقرة – الأصول الثابتة

ب- احتياجات رأس المال العامل(BFR): يعرف الاحتياج لرأس المال العامل على أنه الفرق بين الاحتياجات المالية المتعسرة والأصول المتداولة للمؤسسة من مخزونات والحقوق الأخرى في المدى القصير ، أي الأصول المتداولة ماعدا الخزينة ، وموارد الدورة أساسا تتمثل في الموردون ، الديون الجبائية والاجتماعية والديون الأخرى قصيرة المدى ، أي الخصوم المتداولة ماعدا الخزينة السالبة.

(rachid belkahia ,hassan oudad,2007,p371)

ندرس احتياج رأس المال العامل في الأجل القصير وتصبح الديون قصيرة الأجل عندما يصل موعد تسديدها وتسمى موارد الدورة بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال فيحول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات وتحسب بالعلاقة التالية:

ج– الخزينة: يمكن تعريفها على أنها مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال ، أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال .

تشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، فهي على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو توازن مالي (شعيب شنوف ، 2008 ، ص 216) .

الاحتياج في رأس المال العامل = الأصول المتداولة– الخصوم المتداولة

الخزينة= رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

3–4 مؤشرات المردودية: تعتبر المردودية من بين أهم مؤشرات الأداء المالي ، وتعرف على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، والمردودية كمفهوم عام تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة (alain capiez,1994,p121) ، تعتبر مؤشرات المردودية من أهم الوسائل التي تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل المستعملة التي ساهمت في تحقيقها ، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها(مصطفى الفار ، 2008 ، ص 179) .

ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين للمردودية وهما:

أ– المردودية المالية: وتعني تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا ، ويقصد بالمردودية الكافية أي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها (michel gervais,2000,p149) .

المردودية المالية = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة ، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح .

ب– المردودية الاقتصادية: تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها ، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال ، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة ، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل؛

وتقيس مؤشرات المردودية الاقتصادية وكذا المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك نجد أن مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية في مجال اهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين فالمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي يمكنها أن تثريهم والمسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة ، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا أكثر من تلك التي لا تحققه(مفلح محمد عقل ، 2000 ، ص384).

تقيس المردودية الاقتصادية مدى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال (ناصر دادي عدون ، 2005 ، ص 240) .

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول

المبحث الثاني: دراسة ميدانية بمؤسسة أرسلور ميتال ستيل عنابة(مركب الحديد والصلب عنابة – الجزائر–)

1– لمحة تاريخية عن مؤسسة أرسيلور ميتال عنابة – الجزائر–

مؤسسة أرسيلور ميتال فرع عنابة هي المؤسسة المنبثقة عن الشراكة الهندية أرسيلور ميتال مع مركب الحديد والصلب ، حيث دخل الشريك الهندي كمساهم في رأس المال المؤسسة سنة 2001 ، وهي مركب سيدار الحجار قبل الشراكة ، يقع مركب سيدار للحديد والصلب على بعد **15كلم** جنوب شرقي مدينة عنابة بين بلديتي الحجار وسيدي عمار ممتدا على مساحة تقدر بـ **800 هكتار** ، ويربطه بمقر الولاية الطريق الوطني رقم **16** والطريق الولائي رقم **56** كما يتواجد بالقرب من ميناء عنابة ، وتربطه بمنجم الونزة سكة حديدية ، مما يسمح بنقل المعادن الخاصة ، تقدر احتياطات الحديد الخام الصالحة للاستغلال **ب86 مليون طن** وكذلك منتوج الاستهلاك المحلي والمستورد ، يحتل هذا المركب مساحة شاسعة موزعة على النحو التالي: **300 هكتار** مخصصة لورشات الإنتاج،**300هكتار**مخصصة للتخزين ، **200 هكتار** مخصصة للخدمات المختلفة.

2– دراسة تحليلية لواقع الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال خلال الفترة (2007– 2015)

من أجل توضيح الوضعية المالية للمؤسسة خلال الفترة (**2007–2015**) سنقوم بدراسة بعض النسب المالية التي تتمثل في:

2–1– نسب السيولة:

– نسب السيولة العامة:

التحليل: من خلال الجدول (**01**) ، نلاحظ أن نسب السيولة جاءت مقبولة خلال سنوات الدراسة وهي موافقة تماما للنسبة المعيارية (**1:1**) حيث شهدت أعلى قيمة لها سنة **2007** ب**2.77** وهي حالة جيدة بالنسبة للمؤسسة وتفسر بقدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون القصيرة ووجود هامش تستخدمه لتغطية الديون الطويلة ، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لم تقع ضمن حدود النسبة

المعيارية سنة **2014** بسبب انخفاض الأصول المتداولة خاصة عنصر المخزونات بسبب انخفاض كمية الإنتاج بسبب تعطل الفرن العالي .

الجدول (01): تطور نسب السيولة العامة

السنوات	الأصول المتداولة	الديون القصيرة	نسبة السيولة العامة
2007	35764180141	12867442743	**2.77**
2008	45062133048	24519902124	**1.83**
2009	30505146230	20415075660	**1.49**
2010	27541652707	15947328679	**1.72**
2011	25274205427	19405778500	**1.30**
2012	28618262647	24123408005	**1.18**
2013	24147144954	25573586080	**0.94**
2014	30140826658	42193604214	**0.71**
2015	24113093230	19131705985	**1.26**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية.

- نسب السيولة المختصرة:

– التحليل: من خلال **الجدول (02)** ، نلاحظ بأن نسبة السيولة المختصرة جاءت مقبولة خلال سنوات الدراسة لأنها تقترب من النسبة المعيارية وهي الواحد ، حيث شهدت أعلى قيمة لها سنة **2007** بـ **1.36** ويفسر هذا بقدرة الأصول المتداولة ماعدا المخزونات على تغطية الديون القصيرة وهذا باستبعاد الزبائن وعموما جاءت مقبولة حيث تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة للتحول إلى نقدية ، ونشير بأن هذه النسبة كانت في مستوياتها الدنيا سنة **2014** بسبب انخفاض قيمة الأصول المتداولة باستبعاد المخزونات .

الجدول(02): تطور نسب السيولة المختصرة

السنوات	الأصول المتداولة ماعدا المخزونات	الديون القصيرة	نسبة السيولة المختصرة
2007	17564146698	12867442743	**1.36**
2008	19696634970	24519902124	**0.80**
2009	16004013551	20415075660	**0.78**
2010	16646088692	15947328679	**1.04**
2011	14794176441	19405778500	**0.76**
2012	16485005096	24123408005	**0.68**
2013	16170487692	25573586080	**0.63**
2014	20509750196	42193604214	**0.48**
2015	14931986103	19131705985	**0.78**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

– نسب السيولة الفورية:

التحليل: من خلال **الجدول (03)** ، نلاحظ بأن نسبة السيولة الفورية جاءت مقبولة خلال سنوات الدراسة وذلك لوقوعها في مجال النسبة المعيارية المحصورة بين **0.2 و0.6** ، حيث شهدت أعلى نسبة لها سنة **0.22** وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على قيمها الجاهزة المتوفرة لديها للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها ، من خلال ما سبق يمكن القول بأن **مؤسسة أرسيلور ميتال عنابة** تحتوي على سيولة جيدة تسمح لها بالوفاء بديونها قصيرة الأجل .

الجدول رقم(03): نسبة السيولة الفورية

السنوات	القيم الجاهزة	الديون القصيرة	نسبة السيولة الفورية
2007	2848139334	12867442743	**0.22**
2008	4485612647	24519902124	**0.18**
2009	2105058823	20415075660	**0.10**
2010	2733978671	15947328679	**0.17**
2011	2192080072	19405778500	**0.11**
2012	4023050419	24123408005	**0.16**
2013	3116631701	25573586080	**0.12**
2014	5562517204	42193604214	**0.13**
2015	3164191740	19131705985	**0.16**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

2– 2 نسب المديونية:

التحليل: من خلال **الجدول (04)**،نلاحظ بأن نسبة الاستدانة جاءت مرتفعة في سنوات الدراسة حيث تجاوزت **0.5** وهي وضعية غير مقبولة بالنسبة للمؤسسة ويفسر هذا بعدم مقدرة المؤسسة على الاعتماد على الإمكانيات الذاتية لذلك فهي ستتحمل فوائد على القروض وأقساط كبيرة لتسديد الديون وهي في خطر مالي لابد من أخذه بعين الاعتبار وذلك لاعتمادها في تمويل أصولها بنسبة كبيرة على الديون، ونشير إلى أن نسبة الاستدانة كانت **0.15** وهي جيدة ويفسر هذا باعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية ، على غرار سنة **2015** التي قدرت ب**1.55** حيث تجاوزت **0.5** وهذا يعني ارتفاع ديون المؤسسة بسبب توقف الإنتاج في تلك الفترة ما انعكس سلبا على وضعيتها .

الجدول رقم (04): نسبة المديونية

السنوات	الديون	الأصول	نسبة المديونية
2007	12867442743	45965659686	**0.27**
2008	24519902124	53474432938	**0.45**
2009	20415075660	48466957493	**0.42**
2010	27567876065	45928315235	**0.60**
2011	30846972744	41374355969	**0.74**
2012	35446185632	42956452205	**0.82**
2013	40409572503	35779312690	**1.12**
2014	54526317215	40257255993	**1.35**
2015	61371928210	39565899998	**1.55**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

2-3 رأس المال العامل:

التحليل: من خلال **الجدول (05)** ، نلاحظ بأن رأس المال العامل موجب وهي حالة جيدة ويفسر هذا بقدرة الأموال الدائمة على تغطية الأصول والفائض توجهه لتغطية الأصول المتداولة وهي حالة جيدة بالنسبة للمؤسسة .

وعموما فمؤشر التوازن المالي في هذه المؤسسة كان مقبولا خلال سنوات الدراسة على عكس السنوات الأخيرة حيث كانت تعاني من نقص في تمويل احتياجات الاستغلال وهذا يدل على عدم سلامة أدائها المالي .

حيث شهد أعلى قيمة له سنة **2008** في حين نلاحظ بأنه جاء سالب سنة **2014،2013** وهذا يعني أن الأموال الدائمة غير قادرة على تغطية الأصول الثابتة وهذا بسبب انخفاض رؤوس الأموال بفعل النتائج السالبة وانخفاض الاحتياطات.

الجدول رقم (05): رأس المال العامل

السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل
2007	33098216944	10201479546	**22896737398**
2008	28954530815	8412299890	**20542260925**
2009	17039464316	6949393747	**10090070569**
2010	29980986555	18386662527	**11594324028**
2011	21968574470	16100150542	**5868426928**
2012	18833044200	14338189558	**4494854642**
2013	10205726610	11632167737	**1426441127–**
2014	1936348221 –	10116429335	**12052777556 –**
2015	20434194013	15452806768	**4981387245**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

2–4 الاحتياج لرأس المال العامل

التحليل: يتمثل في رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة، من خلال **الجدول (06)** ، نلاحظ بأن هناك احتياج في رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة ، نلاحظ أن **BFR** سالب (**2013–2014**) ما يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة وهذا على المدى القصير .

الجدول رقم(06): الاحتياج في رأس المال العامل

السنوات	الأصول المتداولة ماعدا الخزينة	الديون القصيرة ماعدا السلفات المصرفية	الاحتياج لرأس المال العامل
2007	32916040807	12867442743	**20048598064**
2008	40576520401	24519902124	**16056618277**
2009	28400087407	20415075660	**7985011747**
2010	24807674036	15947328679	**8860345357**
2011	23082125355	19405778500	**3676346855**
2012	24595212228	24123408005	**471804223**
2013	21030513253	25573586080	**4543072827–**
2014	24578309454	42193604214	**17615294760 –**
2015	20948901490	19131705985	**1817195505**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

2-5 الخزينة:

التحليل: وتعبر عن القيم المالية التي يمكن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة ، وإن الخزينة تمثل الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل وتعكس التوازن المالي للمؤسسة من عدمه ، و ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (**07**) ، أن رصيد الخزينة لمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (مركب سيدار الصناعي) كانت موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا ما يدل على وجود توازن مالي بين رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل ، ما أدى إلى توفير سيولة نقدية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة ، حيث شهدت أعلى قيمة لها خلال سنتي **2007،2008** بسبب ارتفاع القيم الجاهزة .

الجدول رقم (07): الخزينة

السنوات	رأس المال العامل	الاحتياج لرأس المال العامل	الخزينة
2007	22896737398	20048598064	**2848139334**
2008	20542260925	16056618277	**4485642648**
2009	10090070569	7985011747	**2105058822**
2010	11594324028	8860345357	**2733978671**
2011	5868426928	3676346855	**2192080073**
2012	4494854642	471804223	**4023050439**
2013	1426441127-	4543072827 -	**3116631700**
2014	12052777556 -	17615294760 -	**5562517204**
2015	4981387245	1817195505	**3164191740**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

2- 6 مؤشرات المردودية:

- المردودية المالية:

التحليل: حيث تعبر المردودية المالية عن العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة ، حيث تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أصحاب المؤسسة، واعتمادا على **الجدول (08)** ، حيث حققت المؤسسة أعلى نسبة مردودية مالية سنة **2013** بـ نسبة **2.62** وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب المؤسسة يولد ربح بـ **2.62** ، أما في بقية السنوات فكانت مقبولة باستثناء سنتي **2011،2010** فقد كانت سالبة وهذا بسبب النتيجة السالبة التي حققتها المؤسسة ، أما في سنة **2015** فقد حققت المؤسسة مردودية مالية بنسبة **0.55** وهذا يعني أن الدينار الذي تستثمره المؤسسة يحقق ربح ب **0.55 دج** .

الجدول رقم (08): المردودية المالية

السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	المردودية المالية
2007	2269765788	28532244281	**0.079**
2008	1377081813 -	28169168265	**0.048–**
2009	12513668004	26428749323	**0.47**
2010	10398318995 -	18360439169	**0.56 –**
2011	7833055942 -	10527383226	**0.74 –**
2012	6164703453 -	7510266573	**0.82–**
2013	12140131218-	4630259813 -	**2.62**
2014	12705617753 -	14269061222-	**0.89**
2015	12172097373 **–**	21806028212-	**0.55**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

– المردودية الاقتصادية:

التحليل: وتعبر هذه النسبة عن مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال ، من خلال **الجدول (09)** ، حيث جاءت نسب المردودية الاقتصادية مقبولة بسبب تحقيق نتيجة الاستغلال ايجابية ، حيث حققت أعلى قيمة لها سنة **2015** بنسبة **0.25** أي أن المؤسسة تولد ربح بـ **0.25 دج** من كل دينار واحد تستثمره، وتجدر الإشارة بأنها حققت مردودية اقتصادية سالبة خلال سنتي **2010،2011** بسبب نتيجة الاستغلال التي جاءت سالبة .

وبشكل عام يمكن القول أن النسب المتحصل عليها منخفضة، بسبب زيادة التكاليف وعدم قدرة المسيرين على التحكم فيها .

الجدول رقم (09): المردودية الاقتصادية

السنوات	الفائض الإجمالي للاستغلال	الأصول الاقتصادية	المردودية الاقتصادية
2007	1794173456	45965659686	**0.039**
2008	671620464	53474432938	**0.012**
2009	10613133282	48466957493	**0.21**
2010	4598498654-	45928315235	**0.100-**
2011	2030055469-	41374355969	**0.049 -**
2012	3189105415	42956452205	**0.074**
2013	7778778907	35779312690	**0.21**
2014	7888026846	40257255993	**0.19**
2015	9957112427	39565899998	**0.25**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

2-7 تطور نسب الربح الصافي:

التحليل: حسب الجدول (**10**) ، بأن نسب الربح الصافي جاءت سالبة خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب النتيجة الصافية التي كانت سالبة باستثناء سنتي **2007** و**2009** حيث كانت على التوالي **0.23** و**0.47** لأن النتيجة الصافية للسنة المالية كانت موجبة ويفسر هذا بتفوق الإيرادات على التكاليف وتعبر هذه النسبة عن قدرة المبيعات على توليد أرباح أي أن المبيعات ساهمت في توليد ربح بـ **0.23 دج** سنة **2007** في المقابل نجد أن المبيعات تساهم في توليد ربح بـ **0.47 دج** في حين نجد أن المبيعات في بقية السنوات لم تكن قادرة على توليد أرباح وتغطية المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى .

الجدول رقم (10): الربح الصافي

السنوات	النتيجة الصافية	المبيعات	نسبة الربح الصافي
2007	2269765788	9524312621	**0.23**
2008	1377081813-	10944956851	**0.12-**
2009	12513668004	26214926612	**0.47**
2010	10398318995 -	31933505011	**0.32 -**
2011	7833055942 -	32539626742	**0.24-**
2012	6164703453 -	31840069973	**0.19-**
2013	12140131218-	24185311702	**0.50-**
2014	12705617753 -	15279077513	**0.83-**
2015	12172097373 **-**	17537212617	**0.69-**

االمصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

2-8 معدل العائد على الأصول:

التحليل: من خلال **الجدول (11)**، نلاحظ بأن معدل العائد على الاستثمار كان سالبا معظم سنوات الدراسة وهذا بسبب النتيجة الصافية التي كانت سالبة ويفسر هذا بعدم قدرة الأصول على توليد أرباح ، على غرار سنتي **2007** و**2009** حيث كان معدل العائد على الاستثمار (الأصول) موجبا وقدر على التوالي **0.04** و**0.25** وهذا بسبب تحقيق نتيجة صافية موجبة ويفسر هذا بقدرة الأصول على توليد أرباح أي أن أصول المؤسسة ساهمت في توليد أرباح خلال السنتين بـ **0.04 دج** و**0.025 دج** .

الجدول رقم(11): معدل العائد على الأصول

السنوات	النتيجة الصافية	الأصول	معدل العائد على الأصول
2007	2269765788	45965659686	**0.04**
2008	1377081813 -	53474432938	**0.025 –**
2009	12513668004	48466957493	**0.25**
2010	10398318995 -	45928315235	**0.22 –**
2011	7833055942 -	41374355969	**0.18 –**
2012	6164703453 -	42956452205	**0.14–**
2013	12140131218-	35779312690	**0.33–**
2014	12705617753 -	40257255993	**0.31–**
2015	12172097373 -	39565899998	**0.30–**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

2– 9 معدل دوران الأصول

التحليل: وهي تعني مدى مساهمة عناصر الأصول في توليد الأرباح (المبيعات) ، حيث اعتمادا على **الجدول (12)** ، نلاحظ أن معدل دوران الأصول جاء مقبولا خلال سنوات الدراسة ، حيث شهدت إنتاجية الأصول أعلى قيمة لها سنة **2011** بنسبة **0.78** بمعنى أن الدينار الذي تستثمره المؤسسة في أصولها يولد أرباح بقيمة **0.78 دج** حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان هذا أفضل ، ثم تليها سنة **2012** بـ **0.74 دج** ثم سنة **2010** بقيمة **0.69 دج** ، ثم سنة **2013** لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة **2008،2007** بـ **0.20** أي أن كل دينار تستثمره المؤسسة في أصولها يولد ربح بقيمة **0.20 دج** ، ويمكن توضيح بأن المؤسسة خلال السنوات الأخيرة في إعادة تجديد استثماراتها .

الجدول رقم (12): معدل دوران الأصول

السنوات	المبيعات	الأصول	معدل دوران الأصول
2007	9524312621	45965659686	**0.20**
2008	10944956851	53474432938	**0.20**
2009	26214926612	48466957493	**0.54**
2010	31933505011	45928315235	**0.69**
2011	32539626742	41374355969	**0.78**
2012	31840069973	42956452205	**0.74**
2013	24185311702	35779312690	**0.67**
2014	15279077513	40257255993	**0.37**
2015	17537212617	39565899998	**0.44**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

2-10 تطور معدل دوران المخزون:

التحليل: وتعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة المخزونات في توليد مبيعات حيث اعتمادا على **الجدول (13)** ، نلاحظ بأن نسب دوران المخزون السلعي جاءت مقبولة خلال سنوات الدراسة حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان هذا أفضل بالنسبة للمؤسسة حيث شهدت أعلى نسبة لها سنة **2013** بـ **3.03** وهذا يعني أن إنتاجية المخزونات قد ساهمت بـ **3.03 دج** في توليد مبيعات ويعود هذا إلى الارتفاع إلى زيادة المبيعات، في المقابل كانت إنتاجية المخزونات في أدنى مستوياتها سنة **2008** بسبب انخفاض المبيعات وزيادة المخزونات وذلك بنسبة **0.43** حيث أن كل دينار تستثمره المؤسسة في مخزوناتها يولد ربح بـ **0.43 دج**.

وعموما جاءت نسب دوران الأصول والمخزونات مقبولة وهذا ما أثر بشكل جيد على أدائها المالي ويفسر بأن الأصولّ ، والمخزونات كانت مساهمتهما مقبولة في زيادة المبيعات .

الجدول رقم (13): معدل دوران المخزون

السنوات	المبيعات	المخزونات	معدل دوران المخزونات
2007	9524312621	18200033443	**0.52**
2008	10944956851	25365498078	**0.43**
2009	6303950546	14501132679	**0.43**
2010	32680219217	10895564015	**2.99**
2011	32439562626	10480028986	**3.09**
2012	31840069973	12133257551	**2.62**
2013	24185311702	7976657261	**3.03**
2014	15279077513	9631076462	**1.58**
2015	17537212617	9181107127	**1.91**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

الخلاصة:

1- نتائج البحث:

– فيما يتعلق بواقع تقييم الأداء المالي بالمؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على مؤشرات الأداء المالي يمكن استخلاص ما يلي:

– من خلال الدراسة الميدانية التي تمت بالمؤسسة محل التطبيق اتضح أن هذا الأخير لا يستخدم أي طريقة علمية لتقييم الأداء المالي بل يعتمد على الأساليب العملية مثل: مقارنة القوائم المالية لعدة سنوات سابقة بالسنة الحالية ، أو الاعتماد على النتائج الموجودة في القوائم المالية كرقم الأعمال المحقق، النتيجة الصافية المستخرجة من جدول حسابات النتائج، وضعية الخزينة خلال كل فترة زمنية معينة ،لذلك سيتم تحليل النتائج المتوصل إليها في ضوء المؤشرات المقترحة كما يلي:

– هناك تأثير سلبي للوضعية المالية على المدى القصير بالنسبة لرأس المال العامل وهذا يدل على عدم سلامة المركز المالي ، إلا أن هناك احتياج للأموال في أغلب السنوات.

– عند حساب قيم الخزينة وجدناها موجبة ، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في التحكم في سيولتها النقدية على المدى القصير وهذا طبعا لا يعكس الأداء المالي الجيد بالمقارنة مع احتياجاتها.

– بالنسبة للاستدانة فقد تجاوزت النسبة المعيارية 0.5 بإستثناء سنة (2007-2008-2009) بمعنى عدم تغطية الموارد الداخلية لاحتياجات المؤسسة.

– عند حساب النسب المالية وجدنا أن أداء المؤسسة ضعيف لأنها لم تقع في المستوى المعياري.

– بالنسبة لمؤشرات المردودية بنوعيها فكانت مقبولة إلى حد ما حيث لاحظنا انخفاضا في المردودية الاقتصادية والمالية في أغلب سنوات الدراسة.

– بالنسبة لمعدل دوران الأصول والمخزونات جاءت كليهما مقبولة ويفسر هذا بمساهمة الأصول ومخزونات المؤسسة في توليد مبيعات ، بإستثناء معدل العائد على الاستثمار الذي كان سالبا ماعدا سنة 2007،2009.

– في ظل هذه النتائج يمكن القول بأن الأداء المالي ضعيف وعلى المسيرين اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض به.

2– اختبار الفرضيات:

– **اختبار الفرضية الرئيسية:** من خلال النتائج السابقة التي تظهر ضعف المؤشرات المالية وبالتالي ضعف كفاءة الأداء المالي بالمؤسسة محل التطبيق .

– **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** تتبنى المؤسسة أساليب فعالة في تقييم الأداء المالي من خلال الدراسة الميدانية اتضح بأن المؤسسة لا تتبع أي طريقة من الطرق العلمية في تقييم أدائها المالي بل تعتمد على المعلومات الواردة في القوائم المالية كرقم الأعمال المحقق والخزينة الصافية وهو **ما ينفي الفرضية الأولى بعدم فعالية الأدوات التي تستخدمها المؤسسة في تقييم أدائها المالي** .

– **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** تملك المؤسسة موارد مالية كافية لتمويل نشاطها والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير ، من خلال النسب المالية ونسبة الاستدانة التي تجاوزت 0.5 تبين بأن المؤسسة بحاجة لسيولة

ويفسر هذا بعدم كفاية مواردها الداخلية ، وبالتالي فهي بحاجة إلى موارد مالية لتفعيل نشاطها وزيادة مواردها **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثانية** .

– اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: هناك عدة عوامل أثرت على الأداء المالي بالمؤسسة حيث نجد عوامل داخلية تتمثل أساسا في التوقف عن الإنتاج خلال سنة 2015 بسبب تعطل الوحدات الإنتاجية عن العمل ، بالإضافة إلى كبر حجم المؤسسة ما عرقل عملية التسيير بشكل فعال ، إضافة إلى تعدد المنتجات وتعقد العمليات الإنتاجية ، بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى من بينها فشل العديد من السياسات الاستثمارية (الشراكة الأجنبية) ، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة** .

– اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تمكن المؤشرات المالية من الكشف عن مواطن القوة والضعف بالمؤسسة محل التطبيق من خلال المؤشرات المالية تبين بأن المؤسسة في وضعية سيئة وهذا بسبب تعطل الفرن العالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في المؤسسة ما أدى إلى انخفاض كمية الإنتاج و بالتالي انخفاض المبيعات ما انعكس سلبا على أدائها المالي ، وعليه ينبغي تشخيص الأسباب التي أعاقت تحقيق توازن مالي بالمؤسسة ، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة** .

3– العوامل المؤثرة على كفاءة الأداء المالي بالمؤسسة محل التطبيق: من خلال المقابلات الشخصية مع المسيرين الماليين بالمؤسسة واستنادا إلى ضعف مؤشرات الأداء المالي ارتأينا دراسة العوامل التي أثرت على نشاط المؤسسة خلال فترة الدراسة حيث يمكن إرجاع ذلك إلى ما يلي:

– كبر حجم المؤسسة وتوزع فروعها ما صعب من التحكم في مهام التسيير.

– تأثير الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 والتي أدت إلى توقيف استيراد قطع الغيار ما أدى إلى التوقف الجزئي لبعض ورشات الإنتاج.

– فشل الشريك الأجنبي (العملاق الهندي أرسيلور ميتال) في تحقيق البنود التي جاءت في اتفاق الشراكة.

– تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على نشاط المؤسسة، حيث شهد 75% من الإنتاج في السوق المحلي انخفاضا في السعر بـ50% . وفي المقابل شهدت 25% من المنتجات المصدرة وخاصة المنتجات المسطحة انخفاضا في الطلب والسعر بنسبة 50%.

– ونتيجة هذه العوامل وتوقف شبه كلي عن الإنتاج واستيراد المواد الخام كالفحم الحجري ، المواد الفولاذية من الخارج ما أدى إلى ارتفاع التكاليف وعجز المجمع عن دفع أجور العمال سنة 2013 ما دفعها للاقتراض من أجل تسديد أجور العمال وهذا ما زاد من مديونيتها .

4– توصيات البحث: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

– على المؤسسة التحكم في التكاليف بجميع أنواعها لأن هذا يساعد على زيادة المردودية بنوعيها المالية والاقتصادية.

– على المؤسسة التخفيف من حجم الاستهلاكات وخاصة مصاريف المستخدمين التي شكلت نسبة معتبرة وهذا ما بينته القوائم المالية.

– على المؤسسة تحسين عملياتها الإنتاجية من خلال تجديد استثماراتها بهدف زيادة كمية الإنتاج وبالتالي المبيعات لتغطية التكاليف.

– على المؤسسة تحسين مردوديتها و تخفيض مديونيتها.

– على المؤسسة تفعيل عملية التسيير ، والتنسيق بين وحداتها الإنتاجية لضمان انسياب المعلومات في الوقت المناسب وبالتالي اتخاذ القرارات.

– ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من تجارب المؤسسات الناجحة والتي تنشط في نفس القطاع.

– توعية المسيرين الماليين بالرقابة على عناصر التكاليف وتأهيل اليد العاملة والتعرف على التقنيات الحديثة في مجال مراقبة التسيير كنظام التكاليف على أساس الأنشطة .

5– تطلعات المؤسسة: في ظل الظروف الحالية وانهيار أسعار النفط ، اتجهت الجزائر إلى البحث عن موارد اقتصادية أخرى غير الموارد النفطية ، وهو بناء نموذج اقتصادي جديد يشمل تأهيل العديد من المؤسسات الصناعية ومن بينها مؤسسة أرسيلور ميتال حيث كخطوة أولى استرجعت الدولة الجزائرية كامل أسهم المؤسسة من الشريك الهندي وذلك في أكتوبر 2015 ليصبح اسم المؤسسة "مركب سيدار

الحجار" ، ومن ثم تسطير برنامج للنهوض بالأداء المالي للمؤسسة كتطلعات لما بعد سنة 2017 ومن بين بنود النموذج ما يلي:

– إعادة تشغيل الفرن العالي رقم 2 بالإضافة إلى الوحدات الصناعية بهدف رفع القدرة الإنتاجية من الحديد والصلب إلى 1.2 مليون طن من الفولاذ السائل ؛

– إجراء عمليات تأهيل الوحدات والتجهيزات بالمجمع لتحقيق 2.2 مليون طن من الفولاذ سنويا وهذا خلال سنة 2020.

– تكوين وتدريب الموارد البشرية بعناية كبيرة حيث يشمل برنامج التكوين ما مجموعه 553 عامل في مختلف المستويات.

الهوامش والمراجع:

1– المراجع العربية:

(1)– اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلمة، سطيف**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر،2009،ص 03

(2)– أحمد محمد غنيم، **الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جامعة المنصورة،مصر،2008،ص 85

(3)– أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005،ص 311

(4)– بوصبع هناء، صاري محمد، **أثر الأداء المالي على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009–2012)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن والثلاثون،فلسطين،2016،ص 288

(5)– حسام باسم يوسف حداد، **مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات و أثره على مستوى الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن دراسة ميدانية بإستخدام أهداف الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة**

بها COBIT 5،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الزرقاء،الأردن،2013،ص 38-39

(6)- جودي حيدر حمزة، **علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي**، مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد68، جامعة المستنصرية، العراق، 2006،ص 83

(7)- جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات، رسالة دكتوراه (غير منشورة)،تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2015،ص 91

(8)- دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة طبعة الأولى**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2007،ص 94

(9)- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية،الجزائر،2005،ص 240

(10)- نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2015،ص 140

(11)- نهال فريد مصطفى، طارق مصطفى الشهاوي، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012،ص 72-82

(12)- وسيم عبد الله صالح، **أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي(دراسة حالة الشركات الإنشائية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء،الأردن،2014،ص 20

(13)- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،ج1، مكتبة المؤسسة الجزائرية،الجزائر،2008،ص 216

(14)- منير ابراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث،1999،ص 204

(15)- مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2015،ص 384

(16)- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،عمان،2000،ص 384

(17)- محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،2014،ص 248

(18)- ليث أكرم مفلح القضاة، أيمن محمد نمر الشنطي، **أثر أدوات التحليل المالي للنسب المالية المرتبطة بالاستثمار على القيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على شركات التأمين الأردنية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2،العدد11،الجزائر،ديسمبر2014،ص 33

(19)- عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقي، أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2007،ص 105

(20)- عبد الكريم شناي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه علوم تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2015،2016،ص 19

(21)- يوسف محمد شهوان، **أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء،الأردن،2013،ص 23

(22)- مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008،ص 179

(23)- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،الجزائر،2013، 07

(24)- سليمان عائشة، قويقع خيرة، **نظام المعلومات وانعكاساته على الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة بالمطاحن الكبرى للظهرة مستغانم**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس،المدية،العدد07، الجزائر، جانفي 2017،ص 190

(25)- شريف غياط، عبد المالك مهري، **تحليل أسباب و أبعاد فشل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به بإستخدام نماذج التحليل والتنبؤ دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،العدد09،الجزائر،ديسمبر 2015،ص 156

2- المراجع باللغة الأجنبية:

(1)- ALAIN CAPIEZ,**ELEMENT DE GESTION FINANCIERE**,MASSON,4 EME EDITION,PARIS,FRANCE,1994,P121

(2)- ARNAUD THAUVRON, **EVALUATION DES ENTREPRISE,TECHNIQUE DE GESTION**,PARIS ECONOMICA,FRANCE,2005,P23

(3)- ERIC STEPHANY,**GESTION FINANCIÉRE**, ECONOMICA,PARIS,FRANCE,1999,P63

(4)- HAMADOUCHE AHMED, **CRITERES DE MESURE DE PERFORMANCE DES ENTREPRISES PUBLIQUES INDUSTRIELLES DANS LES P.V.D**, THESE DE DOCTORAT D'ETAT,INSTITUT DE SCIEN CES ECONOMIQUES- UNIVERSIT D'ALGER (1992), P135

(5)- KHEMICI CHIHA, **FINANCE D'ENTERPRISE**, HOUMA, EDITIONS, ALGER,2009, P182

(6)- MICHEL GERVAIS, **CONTROLE DE GESTION**, ECONOMICA, EDITION, PARIS ,2000,P149

(7)- PIERRE CONSO,R.LAVAUD**, FONDS DE ROULEMENT ET POLITIQUE FINANCIERE** DOUND,PARIS ,FRANCE,1982,P 08

(8)- RACHID BELKAHIA ,HASSAN OUDAD, **FINANCE D'ENTREPRISE ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIERS**, CONCEPTS,OUTILS,CAS, CORRIGES,IMPRIMERIE NAJAH ELJADIDA CASABLANCA,2007,P371

(9) -NECIB REDJEM,METHODES **D'ANALYSE FINANCIERE**, EDITION DAR-ELOULOUM,ELHAJER,ANNABA,ALGERIE,2005,P98

واقع أخلاقيات الأعمال وسبل ترسيخها في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة

حازم فروانة
Hazem Firwana
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر
atiaf_1998@hotmail.com

عبد الحفيظ عباس
Abed al Hafez ABAS
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر
abbasabdelhafidh@gmail.com

خيرة شنتوف
Kaera Chqntof
جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر
chentoufnoury@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع أخلاقيات الأعمال وسبل ترسيخها في الشركات الصناعية في قطاع غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستلانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتم توزيع (55) إستبانة على مجتمع الدراسة المتمثل في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، وتم استرداد (44) إستبانة، بنسبة استرداد (80%).

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:تمارس أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة بصورة مقبولة.وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من (الرقابة الذاتية، القدوة الحسنة، تقييم الموظفين، ووضع أنظمة دقيقة) وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة. وأوصت الدارسة بعدة توصيات أهمها:ضرورة رفع مستوى الوعي بأهمية أخلاقيات الأعمال في المنظمات.تطوير ميثاق أخلاقي يلزم المدراء والعاملين على حد سواء التقيد به أثناء ممارستهم لعملهم.الاهتمام بالملتزمين أخلاقياً ومنحهم المكافآت المادية والمعنوية التي يستحقونها.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات الأعمال،الرقابة الذاتية، القدوة الحسنة، تقييم الموظفين، وضع أنظمة دقيقة.

Abstract: The study aimed to identify the reality of business ethics and ways of establishing them in the industrial companies in the Gaza Strip. The study used the descriptive analytical method and the questionnaire as a tool for collecting the study data, and 55 questionnaires were distributed to the study society represented by the industrial companies operating in the Gaza Strip.) With a recovery rate (80%).

The study reached several results, the most important of which are: Employing business ethics in the industrial companies operating in the Gaza Strip in an acceptable manner. There is a positive relation between statistical and Gaza strip. The study recommended several recommendations, the most important of which are: the need to raise awareness of the importance of business ethics in organizations; develop a moral charter that requires managers and employees alike to adhere to them while practicing their work.
Keywords: business ethics, self-censorship, good example, staff assessment, precise regulations.

1-1 تمهيد:

أصبحت أخلاقيات الأعمال من أهم التحديات التي تواجه المنظمات في العصر الحالي، وقد تعاظمت أهمية أخلاقيات الأعمال في المنظمات وأصبحت تأخذ قدراً متزايداً من الاعتبار، إذ كانت هذه الموضوعات في أفضل الأحول تعتبر من الموضوعات الهامشية، مما لا يجعل للأخلاقيات حيزاً يذكر مادامت الأخلاق لا تدفع، أو كانت في أسوأ الأحوال تجابه بالرفض أو الشجب، ولكن مع تزايد الفضائح الأخلاقية والتجاوزات في عالم الأعمال خلال السنوات الأخيرة، واتساع انتقادات المؤسسات بسبب اهتمامها بالمؤشرات الربحية على حسبا مسؤولياتها الأخلاقية والبيئية والاجتماعية، مما أدى إلى اهتمام الاقتصاد الجديد بأخلاقيات الأعمال إلى جانب اهتمامه بالربحية (بودراع، 2013م)، وتعتبر أخلاقيات الأعمال من الموضوعات التي حظيت باهتمام السلوكيين والإداريين، وذلك ببحث الجوانب المختلفة لهذا الموضوع ومدى توفره ومن عدمه لدى الموظف حيث يمكن اعتبار عقد السبعينات من القرن الماضي فترة الاهتمام بأخلاقيات الأعمال، حيث تزايد اهتمام الدارسين والأكاديميين بهذه الظاهرة، وقاموا بتقديم العديد من الأسس النظرية لتقييم السلوكيات الأخلاقية (القريوي، 1426هـ). إن الالتزام بأخلاقيات الأعمال سوف يقود إلى تطوير العاملين ويعكس الاهتمام الذي يوليه الموظف للالتزام بعناصر أخلاقيات الأعمال كالشفافية والنزاهة، حيث أن عدم الالتزام سوف يؤثر بشكل مباشر على سمعة وهيئة المنظمة (حاجي والصواف، 2006م، ص2)

2-1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما واقع أخلاقيات الأعمال، وسبل ترسيخها في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة؟

وينبثق من السؤال الرئيس السابق، الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما واقع أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة؟

2- ما دور الرقابة الذاتية في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة؟

3- ما دور القدوة الحسنة في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة؟

4- ما دور تقييم الموظفين في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة؟

5- ما دور وضع الأنظمة الدقيقة في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة؟

1-3 فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الرقابة الذاتية وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين القدوة الحسنة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم الموظفين وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين وضع أنظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

1-4 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: أخلاقيات الأعمال.

المتغيرات التابعة: (الرقابة الذاتية، القدوة الحسنة، تقييم الموظفين، وضع أنظمة دقيقة).

1-5 أهداف الدراسة:

1- التعرف إلى واقع أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

2- التعرف إلى دور (الرقابة الذاتية، القدوة الحسنة، تقييم الموظفين، وضع أنظمة دقيقة) في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

3- تقديم مقترحات تساعد في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في المؤسسات الاقتصادية.

1-6 أهمية الدراسة:

1- تتمثل أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على موضوع هام للمؤسسات الاقتصادية.

2- تساعد النتائج والتوصيات المسئولين في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة في ترسيخ أخلاقيات الأعمال، بالانتباه إلى نقاط الضعف فيها.

3- توفر هذه الدراسة للباحثين بيانات ومعلومات في مجال أخلاقيات الأعمال وسبل ترسيخها من خلال ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

1-7 حدود الدراسة:

- **الحد المكاني**: الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.
- **الحد الزماني**:طبقت الدراسة خلال عام 2017م.
- **الحد الموضوعي**:تناولت الدراسة واقع أخلاقيات الأعمال وسبل ترسيخها في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.
- **الحدود البشرية**:مدراء الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

1-8 الدراسات السابقة:

1-8-1 دراسة(الحنوش، 2017م) بعنوان: دور أخلاقيات العمل في تعزيز أداء العاملين بإدارة الأمن والسلامة بوزارة المالية بالرياض.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع أخلاقيات العمل ومستوى أداء العاملين بإدارة الأمن والسلامة بوزارة المالية بالرياض. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمد الإستبانة كأداة لجمع البيانات، وبعد التحقق من صدقها وصلاحيتها للتطبيق الميداني قام الباحث بتطبيقها وبعد جمع البيانات وتحليلها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

- أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة جداً على واقع أخلاقيات العمل لدى العاملين بإدارة الأمن والسلامة بوزارة المالية بالرياض، وأبرز ملامحها تمثلت في: التزام العاملين بأوقات العمل في الحضور والانصراف، وحرص العاملين على طاعة الرؤساء لخدمة المصلحة العامة.
- أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة جداً على مستوى أداء العاملين بإدارة الأمن والسلامة بوزارة المالية بالرياض وأبرز ملامحه تمثلت في: القيام بالإرشاد للتائهين وتقديم العون لهم.
- أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة جداً على القيم الأخلاقية التي تسهم في تعزيز الأداء من وجهة نظر العاملين بإدارة الأمن والسلامة بوزارة المالية بالرياض وأبرز ملامحها تمثلت في: حسنا استقبال الآخرين.

وفي الختام أوصت الدراسة بما يأتي:

- حث العاملين بإدارة الأمن والسلامة بوزارة المالية على استغلال أوقات العمل في ما يخدم مصلحة العمل.

- توعية العاملين بإدارة الأمن والسلامة بوزارة المالية بالتحلي بالصبر وضبط النفس في مواجهة الأزمات والكوارث.
- توجيه العاملين بإدارة الأمن والسلامة بوزارة المالية بالعمل على تنمية مهاراتهم العملية.

2-8-1 دراسة (عطاني، 2015م) بعنوان: "واقع تطبيق الشركات الصناعية للمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في إطار وظيفة الإنتاج والعمليات- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع تطبيق الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي للمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في إطار وظيفة الإنتاج والعمليات، ولتحقيق هذه الدراسة تم تطوير إستبانة خاصة وزعت على العاملين في الإدارات الرئيسة للشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (36) شركة، حيث تم استرجاع (132) صالحة للاستعمال من أصل (180) تم توزيعها، أي ما يعادل (73.3%)، وبينت نتائج الدراسة وجود درجة التزام عالية لأخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية في مجال تطوير المنتجات الجديدة، وتصميم العمليات والطاقة الإنتاجية، واختيار موقع المشروع، والترتيب الداخلي لمواقع الإنتاج والعمليات، إدارة سلاسل التوريد، وإدارة الصيانة، وتصميم العمل. وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: قيام جهات الرقابة والإشراف على الشركات بالاهتمام اهتماماً خاصاً بتشجيع تلك الشركات على المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، وإصدار دليل بالمبادئ الأساسية التي تحكم هذا النظام، وأن تولي الشركات الصناعية المزيد من الاهتمام بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في جميع وظائف المنظمة بشكل عام، وفي إطار أنشطة الإنتاج والعمليات بشكل خاص.

3-8-1 دراسة (Kaucher, 2010) بعنوان: "صنع القرار الأخلاقي والقيادة الفعالة"

هدفت الدراسة إلى العرف على العلاقة ما بين القيادة الفعالة وصنع القرار الأخلاقي، وقد تم جمع المعلومات من (168) عضو تدريس في ثلاث جامعات وكليات في جنوبي كاليفورنيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة متبادلة قوية ما بين القيادة الفعالة وصنع القرار الأخلاقي، وكان الصدق والاستماع والجدارة والكفاية والأهلية والإبداع في مقدمة سمات القيادة الفعالة. وقد وجدت الدراسة أن الصدق والأمانة والاستقامة هي السمات الأهم من حيث درجة توافرها لدى القائد من وجهة نظر العاملين.

2- الإطار النظري:

2-1 مفهوم أخلاقيات الأعمال:

تعرف أخلاقيات الأعمال بأنها "مجموعة من المبادئ أو الأسباب، والتي يجب أن تغطي تصرف منظمات الأعمال، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي" (شاو، 2005م، ص7)، وتعرف أيضاً بأنها "مجموعة القواعد التي تحدد الواجبات المهنية، أي تحدد السلوك الذي يجب على العامل التزامه في ممارسته لأعمال مهنته" (محبوب، 2001م، ص13).

2-2 أهمية أخلاقيات الأعمال:

تعطي أخلاقيات الأعمال أهمية كبيرة على عدة مستويات (الفرد، المجتمع ، العمل)، وفيما يري عرضاً لهذه الأهمية بالتفصيل:

2-2-1 أهمية أخلاقيات الأعمال على مستوى الفرد:

أشار السكارنة (2012م، ص381) إلى أهمية أخلاقيات الأعمال على الفرد في النقاط التالية:

1- تساعد الفرد في بناء حياته وتشكيل شخصيته المهنية.
2- المعيار الذي يحكم تصرفات الإنسان في حياته العامة وتضبط سلوكه وتوجهاته.
3- تمثل أحكاماً معيارية في تقييم سلوك الفرد وسلوك الآخرين في بعض المواقف والتصرفات.
4- تعمل على وقاية الفرد من الانحراف وتدعم ثقة الفرد بنفسه وثقته بالمنظمة والمجتمع.
5- تلعب دروراً رئيساً في اتخاذ القرارات عند الأفراد، ولها دوراً هاماً في حل الخلافات والنزاعات بين الأفراد.

2-2-2أهمية أخلاقيات الأعمال على مستوى المجتمع:

وضح عفيفي (2005م، ص23) أهمية أخلاقيات الأعمال على مستوى المجتمع بالنقاط التالية:

1- الإسهام في تحسين المجتمع بصفة عامة، حيث تقلل الممارسات غير العادلة، ويتمتع الناس بتكافؤ الفرص، ويجني كل امرئ ثمرة جهده، أو يلقى جزاء تقصيره.
2- يدعم الالتزام بالأخلاق الرضا والاستقرار الاجتماعيين بين غالبية الناس.
3- توفير المرجع الذي يحتكم إليه الناس ليقرروا السلوك الواجب أو ليحكموا على السلوك الذي وقع فعلاً.

2-2-3 أهمية أخلاقيات الأعمال على مستوى العمل:

تبرز أهمية أخلاقيات الأعمال على مستوى العمل بحصول الفوائد التالية (الغالبي والعامري، 2005م، ص137):

1- يأتي التصرف الأخلاقي ليضع المنظمة في مواجهة الكثير من الدعاوى القضائية وغيرها.

2- تعزيز سمعة المنظمة على صعيد البيئة المحلية والإقليمية والدولية، وهذا له مردود إيجابي على المنظمة.

3- الحصول على شهادات عالمية وامتيازات خاصة، ويقترن بالتزام المنظمة بالعديد من المعايير الأخلاقية في إطار الإنتاج والتوزيع والاستخدام والاعتراف بالخصوصيات، والعمل الصادق والثقة المتبادلة ودقة صحة المعلومة.

2-3 إرساء أخلاقيات الأعمال في المنظمة:

إتباع الأخلاق هو ما يجب أن يحرص عليه كل شخص .ولكن إدارة المنظمة لن تعتمد على مدى التزام العاملين بأخلاقيات الأعمال بناء على قناعاتهم الشخصية بلهيب حاجة لأن تلزمهم بذلك كجزء من متطلبات العمل، فعدم الالتزام بأخلاقيات الأعمال يؤثر على أداء المؤسسة وبالتالي فلابد لها من الحرص على تطبيقها وذلك عن طريق (نجم والمبيضين، 2010م، ص175):

1- تبني رؤية وإستراتيجية قائمة على الأخلاقيات، حيث أن بعض المنظمات وبعد الفضائح المدوية للشركات، أطلقت الدعوات من أجل تبني استقامة المنظمة كمعيار أخلاقي لسلوك المنظمات.

2- تشكيل لجنة الأخلاقيات واستحداث مركز مسؤول الأخلاقيات في المنظمة، مما يجعل الأخلاقيات جزءً من الهياكل وخطط وأنشطة المنظمة الأساسية، وتأخذ هذه اللجنة على عاتقها تخطيط أهداف بعيدة الأمد في مجال عملها، وتبني برامج التدريب الأخلاقي.

3- القيادة الأخلاقية تمثل المفهوم الجديد الذي تزايد الحديث عليه تحت تأثير الفضائح الأخلاقية للمنظمات، وتدهور العلاقة بين الإدارة والعاملين، وهذا جعل الحاجة للقيادة الأخلاقية لإعادة الاعتبار لكل قيم النزاهة والعدالة والاحترام والكرامة والإنسانية.

4- تنوع مداخل أخلاقيات الأعمال.

5- إصدار المنظمات للمدونات الأخلاقية والتصريحات الخاصة بقيم المنظمة.

2-4 وسائل ترسيخ أخلاقيات الأعمال (موقع المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية):

1- تنمية الرقابة الذاتية:

فالموظف الناجح هو الذي يراقب الله تعالى قبل أن يراقبه المسؤول، وهو الذي يراعي المصلحة الوطنية قبل المصلحة الشخصية، فإذا تكون هذا المفهوم الكبير في نفس الموظف فستنجح المؤسسة بلا شكّ؛ لأن الموظفين مخلصون لها.

هذه الرقابة تمنع من الخيانة، وتعين على الأمانة، لذا فهي من المقومات المتفق عليها في العالم .

ولتنمية الرقابة الذاتية وسائل : كتقوية الإيمان بالله والتقوى، وتعزيز الحس الوطني، وتحمل المسؤولية، والإقناع بأهمية الوظيفة وأدائها بشكل صحيح .

2- وضع الأنظمة الدقيقة التي تمنع الاجتهادات الفردية الخاطئة:

لأن الممارسات الأخلاقية غير السوية تنتج أحياناً من ضعف النظام، أو عدم وضوحه. ويمكن للمؤسسة أن تخصص مكتباً خاصاً للاهتمام بأخلاق المهنة، يقوم عليه مجموعة من الموظفين، ولهذا الجهاز رقم هاتف خاص ساخن للتبليغ عن أي خلل في الأخلاق، وسيكون مردود هذا المكتب على أداء العمل رائعاً جداً. كما يجب أن توضع في مكان ظاهر بالمؤسسة لائحة للجزاءات تشتمل على الأفعال والمخالفات وعدم تنفيذ الأوامر والالتزامات المكلَّف بها العامل .

3- القدوة الحسنة:

فإذا نظر العاملون إلى المدير وهو لا يلتزم بأخلاق المهنة، فهم كذلك من باب أولى، ولابد من وجود رقابة للمسؤولين لتقييم أدائهم.

4- تصحيح الفهم الديني والوطني للوظيفة:

فإذا اقتنع العامل بأن العمل عبادة، وأن العمل وسيلة للتنمية الوطنية، وازدهار البلد، وتحسين مستوى الدخل زاد لديها لالتزام بأخلاق المهنة.

5- التقييم المستمر للموظفين :

مما يحفزّهم على التطوير إذا علموا أن من يطوّر نفسه يقيَّم تقييماً صحيحاً، وينال مكافأته على ذلك.

2-5 علاقة أخلاقيات الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية:

هناك علاقة متداخلة بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، إذ أن أولوية الكفاءة في تعظيم موارد المنظمة من أرباح وما شابه ذلك كانت في المرحلة الأولى وحتى ستينات القرن العشرين، في حين نرى أن في المرحلة الثانية كان التركيز على المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات الإدارية إلى جانب

التأكيد على الكفاءة خلال سنوات السبعينيات، ومن ثم الانتقال أو التحرك إلى التركيز على أخلاقيات الإدارة إلى جانب المسؤولية الاجتماعية والكفاءة. إذن يمكن القول أن هنالك تداخل كبير بين المفاهيم وبالتحديد بدايات ممارسة شكل من أشكال المسؤولية الاجتماعية منذ الثورة الصناعية وبدايات القرن العشرين، في حين نرى أن في المرحلة الثانية كان التركيز على المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات الإدارية إلى جانب التأكيد على الكفاءة خلال سنوات السبعينات، ومن ثم الانتقال أو التحرك إلى التركيز على أخلاقيات الإدارة إلى جانب المسؤولية الاجتماعية والكفاءة. إذ يمكن القول أن هنالك تداخل كبير بين المفاهيم وبالتحديد بدايات ممارسة شكل من أشكال المسؤولية الاجتماعية منذ الثورة الصناعية وبدايات القرن العشرين داخل المصانع ومن خلال الاهتمام بظروف وبيئة العمل ونوعيتها، وهكذا وبعد السبعينات أصبح للمسؤولية الاجتماعية بعداً أخلاقياً جعلها تتداخل مع أخلاقيات الأعمال عموماً (حسين، 2009م، ص10).

3. إجراءات الدراسة:

3-1 منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

3-1-1 مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من مدراء الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة وعددها (55) شركة، واستخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لصغر حجم العينة، وتم توزيع (55) إستبانة، وتم استرجاع (44) إستبانة صالحة، بنسبة استرجاع (80%).

3-1-2 مصادر جمع المعلومات

قام الباحث باستخدام أسلوبين لجمع المعلومات كما يلي :

البيانات الأولية :استخدم الباحث في جمع البيانات الأولية على الإستبانة.

3-2-2-1 البيانات الثانوية :

تم استخدام البيانات الثانوية في جمع البيانات والمعلومات المختلفة من المراجع والمطبوعات المختلفة التي لها علاقة بموضوع الدراسة حتى تكون سند ودعم لكي تساهم في الفهم العميق والواضح للجوانب العلمية والعناصر الأساسية المكونة لموضوع الدراسة وتتميز هذه الطريقة بكونها تساعد على جمع المعلومات والمعطيات من المكتبات والمراجع ثم بعد ذلك تحليل البيانات وتستخلص منها النتائج.

3-1-4 أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف البحث ، قام الباحث باستخدام الاستبيان وتم توزيع الإستبانة على مجتمع الدراسة المكون من المدراء في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة

الجزء الأول :

يختص بالبيانات والمعلومات الشخصية (الديموغرافية) التي تتعلق بأفراد عينة الدراسة واشتملت البيانات على : العمر والجنس ومدة الخدمة و المؤهل العلمي .

الجزء الثاني :

وقد احتوى الجزء الثاني على مجموعة من الفقرات متعلقة بفرضيات الدراسة ، حيث تعلقت الفقرات من 1 حتى 4 بالفرضية الأولى ، والفقرات من 5 حتى 7 بالفرضية الثانية ، والأسئلة من 8 حتى 11 بالفرضية الثالثة ، والأسئلة 12 حتى 15 بالفرضية الرابعة ، وتم ترك المجال للأفراد العينة للإجابة على الأسئلة من 16 حتى 18

3-2 صدق وثبات الأداة :

3-2-1 صدق الأداة :

تم الاستعادة بالمشرف و الإحصائي وذوي الخبرة ، في إعداد الاستبيان وتم اخذ ملاحظاتهم وتعديل الإستبانة حتى وصلت إلى الشكل النهائي الذي تم توزيعه على أفراد العينة .

3-2-2 ثبات الأداة :

للتحقق من ثبات الأداة ، تم الاستعانة بمعادلة كرونباخ ألفا Cronba'ch alphaوذلك لقياس درجة المصداقية والثبات ، في إجابات مجتمع الدراسة على أسئلة الإستبانة ، إذ يعتمد هذا المقياس على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لعبارات الإستبانة ، وذلك ضمن معادلة مدخلة مسبقاً على برنامج (SPSS) وقد بلغت قيمة الالفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبانة بشكل عام (85%) وهي تدل على مستوى جيد من الثبات للاعتماد على بيانات الإستبانة .

3-3 مناقشة نتائج التحليل الإحصائي

3-3-1 وصف خصائص العينة:

في هذه الفقرة يتم عرض و تحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث العمر والجنس ومدة الخدمة والمؤهل العلمي.

العمر: يشير الجدول رقم (1) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 30	17	39
من 30 إلى اقل من 35	14	30
من 35 إلى اقل من 40	9	21
اكبر من 40	4	9
الإجمالي	44	100%

يشير الجدول رقم 1 إلى إن عينة الدراسة قد وزعت حسب العمر إلى 4 فئات حيث إن فئة الشباب اقل من 30 سنة كانت اكبر نسبة من المستجيبين لعينة الدراسة بنسبة 39% وفئة الأفراد من 30 إلى 35 إلى 30% والفئة من 35 إلى 40 بنسبة 21% واقل عدد هم من الأفراد اكبر من 9% وحيث إن النسبة العظمى من المستخدمين هم من فئات اقل من 35 سنة ، يشير إلى مصداقية الإستبانة حيث أنها الفئة الأكبر من العاملين في الشركات الصناعية ، وأيضا النتائج تشير إلى التنوع في أعمار العاملين

الجنس

يشير الجدول رقم (2) إلى توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول (2) توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	31	70
أنثى	13	30
الإجمالي	44	%100

يشير الجدول (2) إلى توزيع عينة الدراسة حسب الجنس ، ويبين الجدول التنوع بين الأفراد من حيث الجنس حيث يظهر إن 70% من عينة الدراسة هم من الذكور بينما 30% هم من الإناث ، وهو مؤشر على أن العدد الأكبر بين العاملين في الشركات الصناعية في قطاع غزة هم من الذكور وأيضا التنوع ووجود الإناث بنسبة جيدة 30% .

مدة الخدمة:

يشير جدول رقم (3) إلى توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة

جدول رقم (3) توزيع العينة حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة	التكرار	النسبة
اقل من 3سنوات	14	32.4
من 3 حتى اقل من 6 سنوات	16	35.3
من 6 إلى اقل من 10 سنوات	7	17.6
10 سنوات فأكثر	7	17.7
الإجمالي	44	100%

يشير جدول رقم 3 إلى توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة حيث يظهر أن نسبة 35.3% هم من ذوو الخدمة من 3 حتى اقل من 6 سنوات يليها ، 32% هم من ذوي الخبرة اقل من 3 سنوات ، فيما بلغ عدد ذوي الخبرة من 6 إلى اقل من 10 سنوات والذين أكثر من 10 سنوات 17% لكل منهم .

المؤهل العلمي :

يشير جدول (4) إلى توزيع عينة الإستبانة حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة

جدول(4) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	5	11.8
بكالوريوس	33	76.5
دراسات عليا	4	10.2
الإجمالي	44	100%

يشير الجدول (4) إلى توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي ، حيث يشير الجدول أن اغلب عينة الدراسة هم من فئة البكالوريوس بنسبة 76% يليه حاملي الدبلوم بنسبة 11.8 % ، وهذه النسب مؤشر إلى نسبة كبيرة من المتعلمين من العاملين في الشركات الصناعية في قطاع غزة

3-3-2 عرض نتائج الفرضية الأولى :

ما واقع أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة

جدول (5) واقع أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية في قطاع غزة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	ألتزم بكل القوانين والأنظمة داخل المؤسسة التي أعمل بها.	3.8	.97	4	موافق
2	أشعر بالعدالة في تعامل المؤسسة مع كافة العاملين.	3.6	.86	7	موافق
3	أحرص على بذل الجهد الكافي لإخراج العمل على أكمل وجه.	4.2	.89	1	موافق
4	أنجز جميع أعمالي اليومية دون تأجيل أو إهدار للوقت.	3.8	.89	5	موافق
5	أحافظ على أسرار العمل وعدم نشرها خارجه.	4	.88	2	موافق
6	أحرص على تأدية المهام الموكلة إلي بأمانة وإخلاص.	3.8	.85	6	موافق
7	أتحمل كافة المسؤولية على المهام الموكلة إلي.	3.5	.86	8	موافق
8	أحافظ على العمل بروح الفريق في مؤسستي.	3.5	.88	9	موافق
9	أحافظ على الاحترام المتبادل مع جميع الموظفين.	4	.85	3	موافق
10	أشعر بالنزاهة في فض الخلافات بين الموظفين.	3	.88	10	موافق
	المتوسط الحسابي	**3.85**	**.88**		

يشير الجدول (5) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (3 -4.2) وتشير النتائج أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس واقع أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة ، إذ أن هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي 3 ويتضح من الجدول إن الفقرة التي تنص على "أحرص على بذل الجهد الكافي لإخراج العمل

على أكمل وجه." كانت الأكثر أهمية في الفقرات التي تقيس واقع أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة ، في حين كانت الفقرة التي تنص على " أشعر بالنزاهة في فض الخلافات بين الموظفين" في المرتبة الأخيرة . وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغت (3.7) والانحراف المعياري لها (.89) أي إن موافقة العينة على هذا المتغير كانت متوسطة وان اتجاهاتهم حيال هذا المبدأ كانت ايجابية ، أي إن هناك إدراك لأهمية أخلاقيات العمل في الشركات الصناعية في قطاع غزة

3-3-2 عرض نتائج الفرضية الثانية:

: سبل ترسيخ أخلاقيات الأعمال

أولا : تنمية الرقابة الذاتية

جدول(6)تنمية الرقابة الذاتية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يوجد وازعاً داخلياً لديك يمنعك من الأفعال الخاطئة.	4	.89	1	موافق
2	تهتم بالمصلحة العامة على حساب مصالحك الشخصية.	3.6	.72	3	موافق
3	تشعر بأهمية الوظيفة التي تعمل بها.	3.8	.75	2	موافق
4	توجد علاقة ارتباط قوية بينك وبين وظيفتك.	3.5	.80	5	موافق
5	تشعر أن عملك عبادة وعليك إتقانه.	3.7	.97	4	موافق
	المتوسط الحسابي	3.72	.82		

يشير الجدول (6) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (3.5 -4) وتشير النتائج أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس مدى الرقابة الذاتية في ترسيخ أخلاقيات الأعمال ، إذ أن هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي 3 ويتضح من الجدول أن الفقرة التي تنص على "يوجد وازعاً داخلياً لديك يمنعك من الأفعال الخاطئة " كانت الأكثر أهمية في الفقرات التي تقيس الرقابة الذاتية ، في حين كانت الفقرة التي تنص على " توجد علاقة

ارتباط قوية بينك وبين وظيفتك" في المرتبة الأخيرة "وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغت (3.72) والانحراف المعياري له.82) أي إن موافقة العينة على هذا المتغير كانت متوسطة وان اتجاهاتهم حيال هذا المبدأ كانت ايجابية ، أي إن هناك توجه لتنمية الرقابة الذاتية للعاملين في الشركات الصناعية في قطاع غزة .

3-3-3 عرض نتائج الفرضية الثالثة

القدوة الحسنة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة

جدول (7) القدوة الحسنة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يمثل المدير قدوة حسنة للعاملين.	4.2	.89	1	موافق
2	يتم تطبيق القانون على المدراء والعاملين على حدٍ سواء.	4.2	.89	2	موافق
3	يخضع المدراء لدورات تدريبية لصقل مهاراتهم.	4.2	.96	3	موافق
4	يتقيد المدراء بأوقات الدوام بشكل دقيق.	3.6	.851	5	موافق
5	يتعامل المدراء مع مرؤوسيهم بتواضع.	3.8	.88	4	موافق
	الوسط الحسابي	**3.89**	**.89**		

يشير الجدول (7) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (3.6 -4.2) وتشير النتائج أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس مدى اثر القدوة الحسنة على العاملين في الشركات الصناعية ، إذ أن هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي 3 ويتضح من الجدول آن الفقرة التي تنص على " يمثل المدير قدوة حسنة للعاملين.." كانت الأكثر أهمية في الفقرات التي تقيس أهمية القدوة الحسنة في الشركات الصناعية ، في حين كانت الفقرة التي تنص على " يتقيد المدراء بأوقات الدوام بشكل دقيق" في المرتبة الأخيرة "وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغت (3.89) والانحراف المعياري لها (88.) أي أن موافقة العينة على

هذا المتغير كانت متوسطة وان اتجاهاتهم حيال هذا المبدأ كانت ايجابية ، أي إن هناك إدراك لأثر القدوة الحسنة على أداء العاملين في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية .

3-3-4 عرض نتائج الفرضية الرابعة

تقييم الموظفين وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

جدول (8)تقييم الموظفين

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	تتم عملية تقييم الموظفين بشكل مستمر.	3. 6	.78	4	موافق
2	تعتبر الأخلاق من أولويات عملية تقييم الموظفين.	4.1	.81	1	موافق
3	يتلقى المتميزون أخلاقياً عبارات الثناء والمدح.	3.9	.52	2	موافق
4	تُعطى الوظائف الجيدة للعاملين المتميزين أخلاقياً وعملياً.	3.6	.78	3	موافق
5	يُعطى الملتزمون أخلاقياً أولوية الترقية والمكافآت.	3.5	.77	5	موافق
	الوسط الحسابي	**3.74**	**.73**		

يشير الجدول (8) إلى إن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (3.5 -4.1) وتشير النتائج أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس دور تقييم الموظفين في ترسيخ أخلاقيات الأعمال، إذ أن هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي 3 ويتضح من الجدول إن الفقرة التي تنص على " تعتبر الأخلاق من أولويات عملية تقييم الموظفين.." كانت الأكثر أهمية في الفقرات التي تقيس أدراك الصحفي لأهمية تقييم الموظفين بشكل دائم ومستمر ، في حين كانت الفقرة التي تنص على " يُعطى الملتزمون أخلاقياً أولوية الترقية والمكافآت. " في المرتبة الأخيرة "

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغت (3.74) والانحراف المعياري لها (.73) أي إن موافقة العينة على هذا المتغير كانت متوسطة وان اتجاهاتهم حيال هذا المبدأ كانت ايجابية بأهمية التقييم للموظفين والعاملين في الشركات الصناعية في قطاع غزة في ترسيخ أخلاقيات الأعمال

5-3-3 عرض نتائج الفرضية الخامسة

وضع أنظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

جدول (8) أهمية وضع أنظمة دقيقة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	تتسم أخلاقيات الأعمال في المؤسسة بالوضوح لجميع العاملين.	4	.81	1	موافق
2	يتم وضع أنظمة دقيقة بعبارات مفهومة لا لبس فيها.	3.5	.78	3	موافق
3	توضع لائحة للجزاءات في مكان ظاهر بالمؤسسة تشتمل على الأفعال والمخالفات.	3	.52	5	محايد
4	يوجد إدراك لأولويات الأخلاقية لكل عمل ومهنة ويتم ترتيبها حسب الأهمية.	3.9	.77	2	موافق
5	يوجد مكتب خاص في المؤسسة للاهتمام بأخلاقيات الأعمال.	3.5	.78	4	موافق
	الوسط الحسابي	**3.58**	**.73**		

يشير الجدول (8) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (3.5 -4.1) وتشير النتائج إن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس وضع أنظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.. ، إذ إن هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي 3 ويتضح من الجدول أن الفقرة التي تنص على" تتسم أخلاقيات الأعمال في المؤسسة بالوضوح لجميع العاملين. " كانت الأكثر أهمية في الفقرات التي تقيس أهمية وضع الأنظمة الدقيقة ، في حين كانت الفقرة التي تنص على " توضع لائحة للجزاءات في مكان ظاهر بالمؤسسة تشتمل على الأفعال والمخالفات." في المرتبة الأخيرة "وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغت (3.58) والانحراف المعياري لها (.73) أي إن موافقة العينة على هذا المتغير كانت

متوسطة وان اتجاهاتهم حيال هذا المبدأ كانت ايجابية بأهمية وضع أنظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

3-4 اختبار الفرضيات :

تتركز مهمة هذه الفقرة حول مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال اختبار T-test وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها :

3-4-1 اختبار الفرضية الأولى :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq .05$) بين الرقابة الذاتية وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

جدول (9)معامل الارتباط بين بين الرقابة الذاتية وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

الفرض	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq .05$) بين الرقابة الذاتية وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.	0.781	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول9 السابق أن معامل الارتباط يساوي01.78، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الذاتية وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرقابة الذاتية وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية في قطاع غزة

3-4-2 اختبار الفرضية الثانية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين القدوة الحسنة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " معامل

بيرسون للارتباط " لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين القدوة الحسنة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية

جدول (10)عامل الارتباط بين القدوة الحسنة وترسيخ أخلاقيات الأعمال

الفرض	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين القدوة الحسنة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.	0.712	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول السابق (8) أن معامل الارتباط يساوي 0.712، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القدوة الحسنة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية .

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين القدوة الحسنة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية .

3-4-3 اختبار الفرضية الثالثة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين تقييم الموظفين وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " معامل بيرسون للارتباط " لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين تقييم الموظفين وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية .

جدول (11)عامل الارتباط بين تقييم الموظفين

الفرض	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم الموظفين وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.	0.695	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول السابق (11) أن معامل الارتباط يساوي 0.712، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تقييم الموظفين وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية .

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم الموظفين وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية .

3-4-4 اختبار الفرضية الرابعة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين وضع أنظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " معامل بيرسون للارتباط " لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين وضع أنظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية .

جدول (12)عامل الارتباط بين وضع أنظمة دقيقة

الفرض	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين وضع أنظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.	0.711	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول السابق (12) أن معامل الارتباط يساوي 0.712، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بينوضع انظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية .

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وضع انظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية.

4. نتائج وتوصيات

4-1 النتائج:

- جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة بالموافقة على واقع أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

- جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس دور الرقابة الذاتية في ترسيخ أخلاقيات الأعمال، وجاءت النتائج كالتالي:

- يوجد وازعاً داخلياً لديك يمنعك من الأفعال الخاطئة " كانت الأكثر أهمية في الفقرات التي تقيس دور الرقابة الذاتية .
- بينما "توجد علاقة ارتباط قوية بينك وبين وظيفتك" في المرتبة الأخيرة

- جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس دور القدوة الحسنة في ترسيخ أخلاقيات الأعمال، وجاءت النتائج كالتالي:

- " يمثل المدير قدوة حسنة للعاملين." كانت الأكثر أهمية في الفقرات التي تقيس دور القدوة الحسنة.
- " يتقيد المدراء بأوقات الدوام بشكل دقيق" في المرتبة الأخيرة "

- جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس دور تقييم الموظفين في ترسيخ أخلاقيات الأعمال، وجاءت النتائج كالتالي:

- "تعتبر الأخلاق من أولويات عملية تقييم الموظفين" كانت الأكثر أهمية في الفقرات التي تقيس دور تقييم الموظفين.
- بينما " يُعطى الملتزمون أخلاقياً أولوية الترقية والمكافآت. " في المرتبة الأخيرة "

- جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس دور وضع أنظمة دقيقة في ترسيخ أخلاقيات الأعمال، وجاءت النتائج كالتالي:

- " تتسم أخلاقيات الأعمال في المؤسسة بالوضوح لجميع العاملين. " كانت الأكثر أهمية في الفقرات التي تقيس دور وضع الأنظمة الدقيقة.
- بينما " توضع لائحة للجزاءات في مكان ظاهر بالمؤسسة تشتمل على الأفعال والمخالفات." في المرتبة الأخيرة "

- تبين أيضاً:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرقابة الذاتية وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القدوة الحسنة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم الموظفين وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين وضع أنظمة دقيقة وترسيخ أخلاقيات الأعمال في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

4-2 التوصيات:

- ضرورة رفع مستوى الوعي بأهمية أخلاقيات الأعمال في المنظمات.
- تطوير ميثاق أخلاقي يلزم المدراء والعاملين على حد سواء التقيد به أثناء ممارستهم لعملهم.
- الاهتمام بالملتزمين أخلاقياً ومنحهم المكافآت المادية والمعنوية التي يستحقونها.
- أهمية وضع قوانين وقواعد أخلاقية لسلوك العاملين في المنظمة، حتى يتسنى لهم فهم أسس أخلاقيات الأعمال، ومن ثم تطبيقها.
- ضرورة وجود مكتب خاص بأخلاقيات الأعمال في المنظمة، هدفه وضع القوانين، واستقبال الشكاوى.
- عقد ورشات العمل بهدف إبراز أهمية أخلاقيات الأعمال في المنظمات.

المراجع:

- بودراع، أمينة. (2013م). دور أخلاقيات الأعمال في تحسين أداء العاملين- دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية. رسالة ماجستير. جامعة المسيلة، الجزائر.

- حاجي، أمين، والصواف، حمدون. (2006م). أخلاقيات الوظيفة العامة وأثرها على أداء منظمات الأعمال. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد. العدد (96).
- حسين، ليث. (2009م). المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل. ندوة "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة". الأردن: 27-29 نيسان.
- الحنوش، عبد الرحمن. (2017م). دور أخلاقيات العمل في تعزيز أداء العاملين بإدارة الأمن والسلامة بوزارة المالية بالرياض. (رسالة ماجستير). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- السكارنة، بلال خلف. (2012م). أخلاقيات العمل وأثرها في إدارة الصورة الذهنية في منظمات الأعمال، دراسة ميدانية على شركات الاتصالات الأردنية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد 33.
- شاو، وليام. (2005م). أخلاقيات منظمات الأعمال. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عطاني، مراد سليم. (2015م). واقع تطبيق الشركات الصناعية للمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في إطار وظيفة الإنتاج والعمليات- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية- المجلد الخامس عشر- العدد الثاني.
- عفيفي، صديق محمد. (2005). أخلاق المهنة لدى المعلم. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية المستدامة.
- الغالبي، طاهر محسن، والعامري، صالح مهدي. (2005م). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. ط1، عمان: دار وائل للنشر.
- القريوي، عمر. (1426هـ). أخلاقيات العمل في الدوريات الأمنية- دراسة تطبيقية على منسوب الدوريات الأمنية بمدينة الرياض. رسالة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، السعودية.
- محبوب، جابر محبوب. (2001م). قواعد أخلاقيات المهنة، مفهومها، أساس إلزامها ونطاقه. القاهرة: النسر الذهبي للطباعة.
- موقع المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية https://hrdiscussion.com .
- نجم، عبود، والمبيضين، باسم. (2010م). أخلاقيات الإدارة- دراسة ميدانية في مجموعة من المنظمات الأردنية. مجلة علمية، العدد 1.
- Kaucher, d. E. (2010) Ethical decision making and effective leadership, Communty College Journal of Research and Practice. Volume 26, Issue 5.

نحو ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات في إطار إدارة الجودة الشاملة

Towards the promotion of Algerian industrial exports outside hydrocarbon sector in the context of the TQM

حمزة العوادي
Hamza laouadi
جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،
الجزائر
ham.laouadi@gmail.com

ملخص:

ما يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مزمنة لقطاع المحروقات، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة بغرض تنويع صادراتها وذلك من خلال تسطير إستراتيجية لترقية الصادرات تتضمن إدخال جملة من السياسات والإجراءات المالية، الضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى توفير إطار مؤسسي لمرافقة وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية.

وبالنظر للدور الذي صارت تضطلع به إدارة الجودة الشاملة في دفع الصادرات تبرز ضرورة المراهنة عليها في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات ليتوافق الإنتاج الموجه للتصدير مع احتياجات المستهلكين في الأسواق الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليتطابق مع المقاييس المطلوبة دوليا التي تعد من أهم العقبات التي تواجه عملية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: ترقية الصادرات، الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، الجودة، إدارة الجودة الشاملة.

Abstract:

Algerian economy, which suffers from monopolies in export, all exports are hydrocarbons. It has worked hard to diversify exports through an export development strategy that includes a set of fiscal, customs, and trade policies and procedures, as well as an institutional framework to accompany and encourage national export enterprises.

Due to the role of the TQM in the payment of exports, it is necessary to adopt this philosophy in promoting the exports of Algerian industrial enterprises

outside the hydrocarbons sector through the programs of institutional qualification to implement this philosophy and adopt it in the production process to meet the needs of consumers in the international markets.
Keywords: *Export developed, Algerian industrial exports non-hydrocarbons, Quality, Total Quality Management.*

تمهيد:

يحتل التصدير مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول لما يدره من تدفقات للنقد الأجنبي نحو الداخل لتمويل عملية التنمية، بالإضافة إلى تغطية ما تحتاجه المجتمعات من سلع وخدمات ضرورية، لذلك يحتل التصدير مرتبة هامة في بناء وتطوير وتنويع الهيكل الاقتصادي للدول، لما تشكله الصادرات من قوة محركة للنمو الاقتصادي، لكن وبالقدر الذي تلعبه الصادرات في تسريع النمو الاقتصادي، ترهن مصير الدول في حال عدم تنوعها وخلوها من الصادرات المصنعة كما هو حال الجزائر أين تهيمن المحروقات على جل الصادرات، ما يجعل اقتصادها رهين الأسواق الدولية وتقلبات أسعار البترول، وخير دليل على ذلك أزمة سنة 1986 أين تراجعت أسعار النفط بشكل كبير وتسببت في انخفاض حصيلة الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، وكل هذا راجع إلى النهج الذي تبنته الجزائر عقب الاستقلال أين تم منح الأولوية للقطاع العام والصناعات المصنعة والصناعات الثقيلة خاصة مع اعتماده على الواردات من المادة الأولية ووسائل الإنتاج بشكل كبير، وهو ما أدى بالدولة الجزائرية إلى التفكير في مرحلة ما بعد البترول وذلك بانتهاج إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات للخروج من قوقعة الاقتصاد أحادي التصدير، حيث سعت الدولة جاهدة لبناء اقتصاد متنوع المصادر والمداخيل من خلال التوجه نحو ترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات ، غير أن هذا التوجه لم يجد طريق النجاح، نظرا لهشاشة القطاع الصناعي خارج المحروقات، وافتقاره إلى أدنى المقومات التي تجعله قطاعا استراتيجيا، حيث انطلقت المسيرة التصنيعية من العدم، لكن حرصا على تحسين الأداء حظيت الصناعة بإصلاحات هيكلية كبيرة، لاسيما أن ترقية الصادرات الصناعية أضحت ضرورة يستوجبها الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية للاستفادة من المزايا الناتجة عن تحرير التجارة الدولية.

إن ترقية الصادرات الصناعية تعتمد أساسا على رفع مقدرة المؤسسات الوطنية في الوصول إلى الأسواق الدولية، وكذا تحسين نوعية المنتجات واستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، لذلك فتنمية الصادرات تحتاج إلى إستراتيجية صناعية ملائمة تعمل على تنويع الإنتاج بغرض التصدير و تقوية القدرة التنافسية النوعية للمنتج الوطني في الأسواق الدولية، و في هذا السياق يؤكد النجاح الذي حققته العديد

من المؤسسات الصناعية على الدور المهم لتبني نظام الجودة الشاملة في تحقيق طفرة نوعية مهمة و كبيرة على مستوى الجانب التصديري فيها.

تأسيسا على هذا، جزأنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، و يتضمن المحور الأول تشخيصا لواقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ؛ بينما يخصص المحور الثاني للبحث في طبيعة العقبات التي تقف عائقا أمام ترقية هذا النوع من الصادرات، بينما يتضمن المحور الثالث إبراز المتطلبات اللازمة لنجاح عملية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات في إطار إدارة الجودة الشاملة.

1. واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات:

يختص هذا المحور بالوقوف عند واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ، كما يختص بالبحث في طبيعة العقبات التي تقف عائقا أمام ترقية هذا النوع من الصادرات.

1.1. هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2010–2015):

في هذا المجال يمكن التعرف على خصائص الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات من خلال عرض هيكل الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إجمالا قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق الكامن بين الاقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات ، ويمكن إبراز ذلك من خلال قراءة بيانات الجدول رقم 1 .

الجدول رقم (1): الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2010–2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

		2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات النفطية		56121	71661	70584	63327	58362	35724
الصادرات خارج المحروقات	صناعية	967	1227	1152	1050	1634	2062
	غير صناعية	3	-	-	-	-	1
	المجموع	970	1227	1152	1050	1634	2063
إجمالي الصادرات		57091	72888	71736	64377	59996	37787
نسبة ص ص خ م من الإجمالي		%1.7	%1.7	%1.6	%1.6	%2.7	%5.3

المصدر: بنك الجزائر ، "**التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**" ، نوفمبر 2016 ، ص168.

Centre Nationale de l'informatique et des statistique. " ***statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2015)*** *",* http://www.douane.gov.dz/. *p16.*

و يلاحظ من الجدول رقم 1 تركز الصادرات الجزائرية في المحروقات وارتفاع قيمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات من سنة إلى أخرى(هذا التطور في القيمة كان مصاحبا بتدهور على صعيد الصادرات النفطية) ، أما من ناحية النسبة فإن مساهمة الأخيرة في إجمالي الصادرات جد ضعيفة إذ لم تتعدى نسبة 3% طوال الفترة الممتدة من سنة 2010 و2014 وإن تعدت حاجز 5% سنة 2015 فهذا لا يعد مؤشرا إيجابيا لأن مرده هو تدهور حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انهيار سعر النفط في الأسواق الدولية ، حيث انخفضت حصيلة الصادرات النفطية من 58362 مليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 35724 مليون دولار سنة 2015 ، وهو ما يعني أن الهدف المسطر من وراء الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات لم يجد طريقه إلى التحقيق ، و هذا ما يمكن إرجاعه إلى غياب نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات التسويق الدولي وقد انحصرت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ما بين 1.6% و5.3% خلال الفترة المدروسة.

2.1. التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات (2010–2015)

توضح التركيبة السلعية للصادرات درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع ، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية ، تتوقف على عدد السلع المصدرة و مدى وجود طلب عالي عليها ، وتعبر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة ، و هو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ و إما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع ، و هو ما يعني زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين ، و قلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة ، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع[1] ، والجدول رقم 2 يوضح هذه التركيبة وتطورها خلال الفترة (2010–2015).

الجدول رقم (2): التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات (2010–2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	315	32.58	355	28.93	315	27.34	404	38.48	323	19.77	234	11.34
مواد خام	94	9.72	161	13.12	168	14.58	109	10.38	110	6.73	106	5.14
منتجات نصف مصنعة	498	51.50	660	53.80	618	53.65	492	46.86	1173	71.79	1693	82.10
معدات صناعية	30	3.10	35	2.85	32	2.78	29	2.75	17	1.04	18	0.87
سلع استهلاكية	30	3.10	16	1.30	19	1.65	16	1.53	11	0.67	11	0.55
المجموع	967	100	1227	100	1152	100	1050	100	1634	100	2062	100

المصدر: بنك الجزائر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 170.

Centre Nationale de l'informatique et des statistique. ***Op.cit***. *p16.*

من خلال الجدول يتبين لنا أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تتركب من خمسة أصناف تختلف نسبها من صنف لآخر إلا أنها تبقى نفسها من سنة لأخرى من حيث التركيبة ، و في هذا الصدد يلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة تحتل الصدارة من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات وذلك بنسبة تفوق 50% في المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية طوال الفترة المدروسة ، و هو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات ، و المنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في المنتجات الحديدية و الالكترونية ، البلاستيك ، المطاط ، الزيوت و مشتقاتها ، الورق ، الأمونياك و الهيليوم ، و قد عرفت المنتجات نصف المصنعة انتعاشا ملحوظا ، حيث انتقلت قيمتها من 498 مليون دولار سنة 2010 إلى ما قيمته 1693مليون دولار سنة 2015 بعد أن شهدت انخفاضا مفاجئا وصل إلى 492 مليون دولار سنة 2013 ، و السبب راجع إلى ارتباط هذا الصنف الوثيق بصادرات المحروقات فكلما ازدادت هذه الأخيرة ازدادت معها حصيلة المنتجات نصف المصنعة المصدرة والعكس أيضا ، و على هذا الأساس فإن الصادرات الفعلية من المواد نصف المصنعة تظل جد هامشية مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الصناعي الجزائري.

و في المرتبة الثانية نجد المواد الغذائية التي تضم بالدرجة الأولى العجائن الغذائية ، السكر و الماء و التي تمتاز بالجودة ، وقد عرفت خلال الفترة المدروسة باستثناء سنة 2015 تحسنا كبيرا في حصيلة الصادرات من هذه المنتجات حيث كانت القيمة المصدرة في سنة 2010 تقدر بـ 315 مليون دولار ،

بنسبة مساهمة في مجموع الصادرات 32.58% لتبلغ سنة 2014 ما قيمته 323 مليون دولار بنسبة مساهمة بلغت 19.77% لتسجل بذلك أكبر القيم المسجلة لها مقارنة بالسنوات الأخرى.

و تأتي في المركز الثالث المواد الخام بالرغم من عدم الاستقرار الذي شهدته في حصيلتها السنوية خلال الفترة المدروسة بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى و بنسب متفاوتة وهو ما يبين عدم قدرة الجزائر على المحافظة على حصتها في الأسواق العالمية للسلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية ظاهرة ، و تشتمل هذه المواد على الفوسفات ، الزنك و النحاس ، و سبب احتلالها لهذه المرتبة يعود إلى ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة طبيعية معدنية و التي يمكن أن تساهم أكثر في الرفع من حصيلة الصادرات خارج المحروقات ، لو استغلت بشكل مثلوي ، و لقد عرف هذا الصنف تطورا ملموسا حيث قدرت حصيلتها في سنة 2010 بما قيمته 94 مليون دولار مشكلا نسبة 9.72 % من الصادرات الصناعية خارج المحروقات لتلك السنة ، وقد بلغ سنة 2015 ما مقداره 106 مليون دولار.

أما في المرتبة الرابعة فنجد المعدات الصناعية و المتمثلة أساسا في التجهيزات و الوسائل المستعملة في ميدان البناء ، الصحة ، الميكانيك و الأشغال العمومية ، وفي هذا الصدد سجلت هذه الفئة انخفاضا تدريجيا من 35 مليون دولار سنة 2010 إلى أن وصلت حصيلتها سنة 2015 إلى 18 مليون دولار مع نسبة مساهمة بلغت 0.87% من الصادرات الصناعية خارج المحروقات لتلك السنة.

هذا فيما احتلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة في حدود 2% من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات ، و تضم في تركيبتها مواد التنظيف ، منتجات التجميل ، الأدوية و الورق... ، و قد عرفت قيمتها انخفاضا كبيرا فاق نسبة 50% إذ انتقلت قيمتها من 30 مليون دولار سنة 2010 إلى 11 مليون دولار سنة 2015 وبنسب مساهمة من 3.1 % إلى 0.55 % من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات بين سنتي 2010 و2015.

في الأخير ، لا يمكن الجزم بأن هناك تطورا إيجابيا ملموسا بعد تطبيق سياسة ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات على صعيد توسيع قاعدة المنتجات المصدرة ، فالنسب المسجلة تكشف عن هامشية وتركز الصادرات الصناعية خارج المحروقات في عدد قليل من المنتجات ، و على هذا الأساس فإن الصادرات الصناعية خارج المحروقات ليست متأتية من شريحة واسعة من المنتجات الصناعية كما أنها لا تحتوي على سلع ذات قيمة مضافة عالية ، ورغم ذلك ثمة آفاق واعدة للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ، لكن يبقى المشكل في تطوير الإمكانيات و بذل مجهودات أكبر لتحسين مردودية الفروع

الصناعية و استغلال أفضل للموارد المتاحة سواء الطبيعية منها أو المالية بالإضافة إلى إدخال الكثير من الإصلاحات لإعطاء دفعة قوية للصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات[2].

3.1. تحليل لبعض مؤشرات الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات (2010-2015)

تعد القدرة التصديرية من أهم العوامل المحددة لاستطاعة الدولة على الاستيراد من جهة ، كما أنها تعكس بشكل قوي طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة من جهة أخرى ، لهذا تعتمد الدول في تقييم إمكانات صناعاتها التصديرية على مؤشرات أداء الصادرات ، و على العموم سنتعرض في هذا العنصر إلى أهم المؤشرات شائعة الاستخدام مع إسقاطها على حالة الجزائر وبالتحديد الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات.

- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية للصادرات ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع ، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع ، وتكتب الصيغة الرياضية لهذا المؤشر بالعلاقة الآتية:[3] $RCA = \frac{xi - mi}{xi + mi}$

حيث: x_i : قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع؛

m_i : قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع.

و كلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح ، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة ، و يأخذ المؤشر القيمة (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا ، و بالعكس يأخذ المؤشر القيمة (-1) في حالة عدم وجود صادرات ، و الجدول الآتي يوضح قيم هذا المؤشر الخاص بالصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إجمالا خلال الفترة (2010-2015).

الجدول رقم (3): مؤشر المزايا النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2015)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات ص خ م	967	1227	1152	1050	1634	2062
واردات ص خ م	37732	44059	47058	51298	55362	50838
مؤشرRCA	0.95-	0.94-	0.95-	0.96-	0.94-	0.92-

المصدر: بنك الجزائر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 170.

و من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة يشير على مدى سنوات الدراسة إلى قيم سلبية قريبة من (-1) مما يعني أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة ، بمعنى أن طلب المنتجات الأجنبية على المستوى المحلي غلب على طلب المنتجات الوطنية ومنه المنتجات المستوردة تتفوق على المنتجات الوطنية ، و هذا راجع لعدة أسباب أبرزها أن القاعدة الصناعية في الجزائر والتي تم تشييدها في بداية السبعينيات كانت مشتتة على كل القطاعات ، و لم تكن متخصصة وفق القدرات التكنولوجية و البشرية المتوفرة ، حيث أنها كانت في الغالب تتبع أسلوب عقود المفتاح في اليد ، الأمر الذي جعلها بعد سنوات من التطور العالمي تنتج منتجات يصنف الكثير منها عالميا كخردة نظرا لاستخدامها التكنولوجيا القاعدية فنسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية لا تتجاوز في الجزائر 1% من مجموع الصادرات ، بالمقابل هذه النسبة أعلى بكثير في الدول المجاورة ، كما أن عملية الخصخصة وإعادة الهيكلة الصناعية أخذت وقتا طويلا جدا مما جعلها عبئا ثقيلا على كاهل الدولة ، وقد كان بالإمكان دعمهما بقرارات سياسية ناجعة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد قطاعات صناعية متطورة تكنولوجيا[4].

أما إذا عدنا إلى تحليل مؤشر المزايا النسبية المحققة و الذي يعبر عن وضع غير متكافئ بشدة بين الصادرات و الواردات يمكننا تقديم تحليل أشمل و أعمق من خلال دراسة التركيبة السلعية للواردات الصناعية خلال الفترة (2010-2015) ، و هو ما يمكن رصده في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): التركيبة السلعية للواردات الصناعية الجزائرية خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	5696	15.10	9261	21.02	8483	18.03	9013	17.57	10550	19.07	9314	18.32
مواد خام	1325	3.51	1676	3.80	1729	3.67	1732	3.38	1812	3.27	1551	3.05
منتجات نصف مصنعة	9494	25.16	10047	22.80	9994	21.24	10642	20.74	12301	22.21	11982	23.57
معدات صناعية	14690	38.93	15091	34.25	12793	27.19	15233	29.70	18115	32.72	17046	33.53
سلع استهلاكية	5629	14.92	6890	15.65	9400	19.97	10539	20.54	9864	17.82	8597	16.91
طاقة	898	2.38	1094	2.48	4659	9.90	4139	8.07	2720	4.91	2348	4.62
المجموع	37732	100	44059	100	47058	100	51298	100	55362	100	50838	100

المصدر: بنك الجزائر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 170.

Centre Nationale de l'informatique et des statistique. ***Op.cit****. p16.*

وتشير بيانات الجدول إلى تزايد الواردات الصناعية للجزائر من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 2015 ، و هذا الارتفاع راجع أساسا إلى عجز الهيكل الصناعي الجزائري عن تلبية احتياجات السوق

المحلي هذا من جهة ، و ارتفاع معدلات التضخم العالمية وانعكاسات دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ من جهة أخرى ، و تبين الأرقام المرصودة في الجدول أن واردات المعدات الصناعية تشغل المرتبة الأولى بحصة قدرها 33.53% سنة 2015 ، أما المنتجات نصف المصنعة فقد بلغت حصتها 23.57% من إجمالي الواردات لسنة 2015 ، و احتلت بذلك المرتبة الثانية ، وعلى العموم يمكن القول بأن الارتفاع المعتبر للواردات من المنتجات نصف المصنعة و المعدات الصناعية يفسر بشكل واضح سبب ارتفاع إجمالي الواردات الجزائرية ، بالمقابل شهدت الواردات من المواد الغذائية التي تحتل المرتبة الثالثة انخفاضا في معدل نموها ليصل إلى 18.32% سنة 2015 هذا من جهة ، وبحصة قدرها 16.91% و مرتبة رابعة تزايدت واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية من 5629 مليون دولار سنة 2010 إلى 8597 مليون دولار سنة 2015 من جهة أخرى ، بالمقابل سجلت واردات الطاقة التي تشغل المرتبة الخامسة في هيكل الواردات الجزائرية بنسبة 4.62% ارتفاعا من 898 مليون دولار سنة 2010 إلى 2348 مليون دولار سنة 2015.

– مؤشر القدرة على التصدير:

كما هو معلوم أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على الاعتماد الكبير على الخارج ، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية و التقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها الاقتصادي على المدى البعيد ، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات ، و ثمة احتياط آخر يتعلق بنوعية الصادرات وخاصة إذا ما كانت هذه الصادرات مواد أولية أو منتجات صناعية[5].

على العموم ، و بالإسقاط على حالة الجزائر يمكن الاعتماد على بيانات الجدول رقم (5) التي تبين مساهمة الصناعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2010-2015).

الجدول رقم (5): مساهمة الصناعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2010-2015)

		2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الناتج الداخلي(مليار دج)		11991.6	14526.6	16115.4	16569.3	17205.1	16591.9
PIBتوزيع حسب القطاعات	صناعات خارج المحروقات	617.4	663.8	728.6	765.5	837	900.9
	محروقات	4180.4	5242.1	5536.4	4968	4657.8	3134.3
	قطاعات أخرى	6446.4	7766.1	8772.9	9689.89	10471.9	12149
	رسوم على الواردات	747.7	854.6	1077.5	1235.9	1238.4	1308.6
ص خ م ÷ إجمالي الناتج		%5.1	%4.6	%4.5	%4.6	%4.86	%5.40

المصدر: بنك الجزائر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 170.

ومن خلال الجدول نلاحظ مدى ضعف قدرة الجزائر على التصدير الصناعي خارج قطاع المحروقات حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة الصناعات خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الداخلي سقف 5% من الناتج الداخلي الخام طوال الفترة المدروسة باستثناء سنتي 2010 و 2015 ، وهذا ما يتجلى في تدني نسبة الصادرات الصناعية خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات.

– درجة الانكشاف (الانفتاح) الاقتصادي على الخارج

تبرز أهمية هذا المؤشر في إبراز مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، و بتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة ، هذا و يشير ارتفاع المؤشر إلى عمق اعتماد اقتصاد الدولة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته و الحصول على احتياجاته من سلع و خدمات ، و من ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية و السياسات المالية ، الاقتصادية و التجارية للشركاء التجاريين و الاتفاقات و التكتلات الاقتصادية و الأحداث و الأزمات العالمية ، و يمكن قياس درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج وفق الصيغة الآتية:[6]

$$T = \frac{X + M}{Y}$$

حيث: X: قيمة الصادرات ، M: قيمة الواردات ، Y : الناتج المحلي الإجمالي.

و الجدول الآتي يوضح قيم هذا المؤشر في المجال الصناعي خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015.

الجدول رقم (6): مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر على الخارج في المجال الصناعي خارج المحروقات (2010-2015)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات صناعية خارج المحروقات (مليار دج)	1134.22	1502.67	1695.12	1598.97	1373.70	2741.76
واردات صناعية (مليار دج)	*4425.71*	*5395.79*	*69243.88*	*78118.06*	4780.07	5263.97
إجمالي الناتج الداخلي(مليار دج)	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3	17205.1	16591.9
درجة الانكشاف الاقتصادي (%)	%37.85	%38.17	%44	%48.11	%28.58	%31.65

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات تقرير بنك الجزائر لسنة 2015.

و من خلال تتبع مسار المؤشر يلاحظ أنه تزايد بشكل تدريجي من سنة 2010 إلى سنة 2013 و هذا بسبب تزايد الواردات الجزائرية وبدرجة أقل التحسن الحاصل على مستوى الصادرات الصناعية خارج المحروقات ، و قد وصل المؤشر إلى ما نسبته 48.11% سنة 2013 قبل الانهيار المفاجئ له في سنتي 2014 و2015 أين وصل إلى 28.58 % و 31.65 % على التوالي نتيجة للانخفاض الكبير لواردات الجزائر ، و على العموم تشير قيمة المؤشر إلى ضعف نسبي لدرجة انفتاح الجزائر على العالم الخارجي في مجال التجارة خارج المحروقات و ذلك راجع بالأساس إلى أن الناتج المحلي مكون بصفة كبيرة من الصادرات النفطية ، مما يعني أنه في حالة حدوث أي خلل في أسعار المحروقات فإن الاقتصاد الجزائري يكون في حالة تأثر كبيرة جدا خاصة أنه لا توجد بدائل يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن لتغطية حاجيات الجزائر على المدى المتوسط خصوصا و أن الكثير من الدول بدأت تأخذ احتياطاتها في مجال الطاقة الأحفورية ، وبدأت فعليا في الاعتماد على طاقات بديلة ، و هو ما يدعو الجزائر إلى التفكير بشكل جدي في رفع درجة الانفتاح الاقتصادي فيما يتعلق بالصناعات خارج قطاع المحروقات و الاعتماد التدريجي على الطاقات المتجددة.

-التركز الجغرافي للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

إن الغرض من تحليل التركز الجغرافي لأبرز الصادرات الصناعية خارج المحروقات هو الوقوف على مدى اعتماد الجزائر على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها ، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في مجموع الصادرات حدود الأمان أصبحت الجزائر في تبعية ، حيث يمكن لتلك الدولة أو تلك الدول ممارسة ضغوطات على الجزائر بالامتناع عن شراء صادراتها ، مما قد يتسبب في كساد السلع أو تلفها و خاصة إذا كانت سلعا استهلاكية ، و ذلك قد يكون لغرض اقتصادي مثل التأثير على الأسعار ، أو لأغراض أخرى قد تكون لها أبعاد و خلفيات سياسية ، هذا و يسمح التوزيع الجغرافي للصادرات بمعرفة مدى تنوع سلة العملات الأجنبية المحصلة من جراء العمليات التصديرية ، مما يتيح للدولة هامشا للمناورة في اختيار مورديها و الاستفادة أيضا من تغيرات بورصة العملات ، أو على الأقل تفادي الخسائر التي قد تنجر عنها[7] ، ويمكن إلقاء نظرة على تركز الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2013- 2015) من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (7): التركز الجغرافي للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2013-2015)

المنطقة	2013		2014		2015	
	القيمة (مليون دولار)	النسبة(%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة(%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة(%)
الاتحاد الأوربي	41277	63.53	40378	64.20	25801	68.28
دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوربي)	12210	18.79	10344	16.45	5428	14.36
دول أوربية أخرى	52	0.08	98	0.02	37	0.10
دول أمريكا الجنوبية	3211	4.94	3183	5.06	1575	4.17
دول آسيوية	4697	7.23	5060	8.05	2562	6.78
دول المشرق العربي	797	1.23	648	1.03	628	1.66
دول المغرب العربي	2639	4.06	3065	4.87	1607	4.25
دول إفريقيا	91	0.14	110	0.17	92	0.24

المصدر: *Centre Nationale de l'informatique et des statistique. Op.cit.. p17.*

ومن خلال الجدول يتبين أن غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتجه نحو دول الاتحاد الأوربي وهذا بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية و أيضا كمحصلة للاتفاقية المبرمة معه ، حيث احتلت هذه الدول المرتبة الأولى طوال الفترة المدروسة وبقيمة 25801 مليون دولار سنة 2015 و بنسبة قدرت بـ 68.28% مرتفعة بنسبة فاقت 4% عن سنة 2014 ، ثم تأتي بعد ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوربي) بنسبة 14.36% ، تليها دول آسيا و أمريكا اللاتينية ، وبالمقابل نجد نسبة متواضعة في درجة التوجه نحو الأسواق العربية خاصة دول الجوار و إن كانت في تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة ، رغم التشابه الكبير في العادات الاستهلاكية و الثقافية و كذا تزايد فرص تفعيل السوق العربية المشتركة ، و في الجهة المقابلة يلاحظ أن الدول الإفريقية تأتي في ذيل الدول المستقطبة للصادرات الجزائرية شأنها شأن الدول الأوربية التي لا تنتمي إلى الاتحاد ، إذ لا تتعدى نسبة واردات إفريقيا من الجزائر نصف نقطة مئوية من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بالرغم من التقارب الجغرافي بينها و بين الجزائر من جهة ، و تدني مستوى الجودة المطلوبة بالنسبة للمنتجات في تلك الدول[8].

2. معوقات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة ، و رغم فرص نجاح عملية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ، إلا أن هذه العملية تواجه عددا من المعوقات والتي يمكن إجمال أبرزها في التالي:

1.2. غياب نسيج صناعي قوي

إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تنويع و ترقية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية ، و هو ما يتجلى من خلال التالي:

* **ضعف الأداء:** حيث لا تزال مساهمة الصناعة خارج المحروقات متواضعة في الناتج الداخلي الإجمالي إذ لا تتعدى 6% ، وتأتي في المرتبة الأخيرة بعد قطاعات الفلاحة ، البناء والأشغال العمومية والخدمات حيث بلغت نسبة المساهمة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2015 والذي بلغت قيمته 16591.9 مليار دينار نسبة 5.4%[9] ، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع الصناعة الجزائرية خارج المحروقات أن تنتج سلعا إستراتيجية تسمح لها بالتموقع في الأسواق الدولية بشكل مستدام ، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية ، إذ لم تستطيع التخصص بها و إنتاجها بكميات كبيرة و أذواق متطورة و جودة متميزة ، بل انحصر تطور هذه

الصناعات بتطور الاستغلال السوق المحلية ، أي توجه للداخل و هكذا اضطرت الصناعة المحلية لأن تكون حبيسة السوق الذي تعمل له و محدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده ، محاولة لفرض نفسها على المستهلك في ظل الدعم الذي تحظى به ، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه ، لأجل بقائها بالاكتفاء بالتواجد في السوق الوطنية ، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق غير الواعدة ، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا[10].

*** عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية:**

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة ، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج و أذواق المستهلكين ، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج أجنبي داخل السوق ، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج و تحسين نوعيته لتفقد بذلك القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية.

إن أسوار الحماية التي يتمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف و الغاية التي وجدت من أجلها ، بل كانت النتائج عكس ما أريد و كانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة أبرزها تدني مواصفات السلع المنتجة [11] ، إذ تتميز الصناعة الجزائرية خارج المحروقات بشكل عام بعدم توافق مواصفات منتجاتها مع المعايير الدولية المتعلقة بالجودة و البيئة ، و هذا راجع إلى غياب ثقافة الإبداع و الابتكار داخل المؤسسات نظرا لعدم توفر التحفيز المادي و المعنوي في المؤسسة بالإضافة إلى ضعف ميزانية البحث و التطوير فضلا على أنماط الإدارة المتسلطة ، و تعود رداءة الجودة إلى أسباب عديدة خاصة منها المرتبطة بطبيعة الجهاز الإنتاجي الذي يهيمن عليه القطاع العام هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى نجد أن القطاع الخاص بحكم أن أهدافه منحصرة في الربح السريع ، فإنه في بداية النشاط تكون منتجاته تمتاز بنوع من الجودة و الارتفاع النسبي في السعر ، و لكن بعد طرحه للمنتج في السوق و مع بداية ظهور الطلب عليه من طرف المستهلكين ، يعمل المنتجون على الرفع من الكمية المنتجة و المعروضة دون إعطاء الأهمية الضرورية لعنصر الجودة بغية تلبية الطلب المتزايد بل و العمل على الإنقاص أو الحذف من المكونات التي تدخل في تركيبة المنتج مما يؤثر سلبا على النوعية ، هذا فضلا على أن القطاع الخاص يتميز بمحدودية الخبرة في الإنتاج و

التسويق خارج السوق الداخلية و خاصة محدودية الموارد المالية التي تؤدي إلى تراجع و تدني الجودة في المنتجات لعدم التمكن من الحصول على أفضل التكنولوجيات الحديثة[12].

يضاف لما سبق أن قيام الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص المحلي و إعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق و أدخله في منافسة لم يكن مهيئا لها ، مما ساهم في تفاقم مشاكله وأدى إلى عجزه عن الوقوف أمام المنافسة في السوق الداخلية والسوق الخارجية على حد السواء.

و لتأكيد النقاط السابقة يمكن الاستشهاد بما توصلت إليه بعض الدراسات كدراسة "**حداد و الضمور**" التي وجدت أن 58.5% من الشركات الجزائرية المصدرة تنسحب من الأسواق الدولية التي تكون فيها نسبة المنافسة عالية ، و يرجع ذلك إلى أن المنتجات الجزائرية غير مؤهلة للمنافسة ، كما أن المؤسسات الجزائرية لا تملك الخبرة الكافية[13] ، كما أنها تواجه مشكل التكيف الهيكلي لنظم الإنتاج و التسويق في المدى القصير مع السوق الأجنبي خصوصا في ظل غياب الدراسات اللازمة عن الأسواق الخارجية و عدم وجود نظام للمعلومات التسويقية و التصديرية ، هذا ناهيك عن انعدام دراسات السوق ، خاصة منها الدراسة لأذواق المستهلكين ، إذ يتم الإنتاج بصفة عشوائية حسب المتوفر من المواد و دون خطة رقابية خاصة على مراحل الإنتاج و بالتالي استنزاف الموارد المالية دون دراسات و كذا دون معرفة إمكانيات إيصال هذا المنتج إلى المستهلك النهائي ودون انتهاج سياسة تسويقية واضحة[14] ، فضلا عن قصر النظر الاستراتيجي لدى المؤسسات الجزائرية ، فحسب "ق.**بن نافلة**" فإن معظم المؤسسات التي شملها الاستبيان والمقدر عددها بـ 28 مؤسسة لديها مديرية تجارية بنسبة 85.7% و لا تتوفر على مديرية للتسويق ، أما باقي المؤسسات فتكتفي فقط بمصلحة للتسويق ، و هذا يدل على أن مؤسساتنا لا زالت تعمل وفق نمط تسير تقليدي و هذا رغم امتلاك 92.9% من مؤسسات العينة لأفراد مؤهلين لأداء و تصميم النشاطات التسويقية[15] ، فهي إذن لا تأخذ بعين الاعتبار في تقسيماتها بناء إستراتيجية للتصدير منذ البداية ، و لكنها تكتفي بالبحث عن أسواق دولية في إطار التظاهرات الاقتصادية فقط[16] حيث تشترك 60.4% من المؤسسات الجزائرية في المعارض الدولية بغرض تعريف عملاء الأسواق الخارجية بمنتجاتها[17].

2.2.تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد و دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة و تحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار ، و ما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة و زيادة حجم المبيعات إذ يمتلك هذا

النوع من المؤسسات القدرة على تغيير أو تعديل النشاط أو أسلوب العمل تساعدها على مسايرة التحولات السريعة ، و هذا بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا لما تتمتع به من ديناميكية وسرعة ، من خلال ابتكار منتجات تستجيب للتطورات المستمرة الذي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث ، بجانب قدراتها الهائلة على اختراق الأسواق الدولية والمساهمة بشكل فاعل في ترقية الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات ، بل أنها ساهمت في تحقيق فائض في موازين المدفوعات لدى الكثير من الدول خاصة النامية منها ، لترسخ بذلك قناعة تامة لدى صانعي السياسات الاقتصادية بمحدودية التأثيرات الإيجابية للمؤسسات كبيرة الحجم في دفع الاقتصاديات بصورة مطردة خصوصا فيما يتعلق برفع المستوى التصديري للدول ، و في الجزائر تشير الأرقام المصرح بها إلى مساهمة متواضعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصادرات؛ حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 2% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2010 ، و هي نسبة ضئيلة جدا خاصة إذا ما تم مقارنتها بدول نامية أخرى ، ففي الفيتنام مثلا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع التصدير بنسبة 20% هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا تتعدى نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المصدرة 0.1% من مجموع المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير وبالمقابل في فرنسا تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوجهة نحو التصدير ما نسبته **94%** من العدد الإجمالي للمؤسسات المصدرة في البلد[18].

والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 وإلى غاية سنة 2015.

الجدول رقم (8): التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (2010-2015)

السنوات / القطاع	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
خدمات	172653	46.75	186157	47.52	204049	48.57	228592	49.76	251629	50.68	456373	63.66
بناء وأشغال	129762	35.14	135752	34.65	142222	33.85	150910	32.85	159775	32.15	168557	23.52
صناعة	61228	16.58	63890	16.31	67517	16.07	73037	15.90	78108	15.72	83701	11.67
فلاحة	3806	1.03	4006	1.02	4277	1.02	4616	1	5038	1.01	5626	0.78
طاقة	1870	00.50	1956	0.5	2052	0.49	2259	0.49	2439	0.49	2639	0.37
المجموع	369319	100	391761	100	420117	100	459414	100	496989	100	716896	100

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (رقم 19 ص 15) ، (رقم 20 ص 16) ، (رقم 22 ص 14) ، (رقم 24 ص 14) ، (رقم 26 ص 12) ، (رقم 28 ص 12).

ومن خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتركز جلها في قطاعي الخدمات والبناء ، وهو الأمر الذي لا يتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية ، وهو ما يجعل متخذي القرار في الدولة الجزائرية أمام تحد ضخم يدفعهم إلى اتخاذ جملة من التدابير الجادة للدفع في اتجاه تشجيع إنشاء المؤسسات ذات التوجه التصديري في قطاع الصناعة و العمل على تأهيل وتطوير الموجود منها ، وتوفير كل ما من شأنه أن يمدها ويوسع قاعدة تواجدها في الأسواق الدولية والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية[19].

3.2. معوقات بيئة الأعمال

لقد فشلت الصادرات الصناعية الجزائرية غير النفطية في التموقع بالأسواق الدولية ، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصناعية ، و إصدار القرارات التشريعية والتنظيمية دون التطبيق الميداني في مجال ترقية الصادرات ، إذ هناك العديد من النصوص التشريعية الصادرة من حين إلى آخر خاصة التي تخص الجانب التمويلي و التأميني بالإضافة إلى سهر الدولة على حل المشاكل بالتعديلات المتكررة لمختلف النصوص القانونية و التنظيمية كلما استدعى الأمر ذلك مثلما نجده في النظام الضريبي الجمركي لتحفيز المؤسسات على التصدير إلا أن الواقع لا يظهر التطبيقات الميدانية لمثل هذه الإجراءات و التدابير المتخذة ، إذ تبقى حبرا على ورق في أغلب الأحيان وإن طبقت فيكون ذلك بصورة جزئية لا تلبي الرغبات و لا تصل إلى الطموحات المرجوة[20].

بالإضافة لما سبق ، صنف تقرير بيئة الأعمال "*Doing Business*" لسنة2011 الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المرتبة 127 حيث سجلت خسارة بأربعة مراتب مقارنة بالعام الذي سبقه فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، وتشير البيانات إلى تأخر الجزائر مقارنة بتونس والمغرب فيما يخص سياسة ترقية الصادرات فتكلفة التصدير لكل حاوية في الجزائر تتجاوز 1300 دولار أمريكي في حين لا تتعدى 600 دولار و700 دولار على التوالي في كل من المغرب وتونس[21] ، أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة ، فيجب عليها ملء ثمانية وثائق ، والانتظار لمدة سبعة عشر يوما وهي مؤشرات سلبية إذا ما قورنت بدول الجوار ، و علاوة على ذلك فإن بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تبين أن المصدرين هم أقل عددا ، إذ لم يتجاوز عددهم 350 مصدر سنة 2010 بالمقابل بلغ عددهم 450 مصدر سنة 2008 ، ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها[22].

4.2 المعوقات التجارية : تتمثل مصادر المعوقات التجارية أساسا في ضآلة النسب المحققة في مجال التصدير و التي لا يمكن الاعتماد عليها في تمويل نشاطات المؤسسة بالعملة الصعبة ، فوفقا لدراسة **"ق. بن نافلة"** على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة وقد ضمت العينة 14 مؤسسة تنتمي إلى ثلاث قطاعات تعتبر من بين القطاعات الأكثر مساهمة في صادرات الجزائر خارج المحروقات و يتعلق الأمر بالقطاعات الثلاث الأولى المذكورة آنفا ، كما أن 16 مؤسسة من مؤسسات العينة تتراوح مبيعاتها للخارج بين 11 % و 20% من إجمالي مبيعاتها ، الأمر الذي يدل على تواضع أرقام أعمال هذه الأخيرة نتيجة التصدير ، و رغم ذلك فإن المشكل لا يكمن فيما تحققه من مبيعات و إنما في عدد هذه المؤسسات الذي يبقى ضئيلا[23]؛ هذا فضلا على عدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات والبيانات الكافية عن الأسواق الدولية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التصدير على أسس اقتصادية رشيدة ، مما يترتب عنه عدم إدراكهم للفرص المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط[24] ، و في هذا السياق وحسب دراسة قام بها الباحثان **"نور الهدى حداد" و"هاني الضمور"** سنة 2011 على عينة من المؤسسات الجزائرية المصدرة (200 مؤسسة) تبين أن 66% منها تواجه صعوبة في الحصول على معلومات عن الأسواق الخارجية ، هذا علاوة على نقص الدعم اللوجيستي من حيث التخزين ، النقل والشحن إذ تشكو المؤسسات من ارتفاع تكاليف النقل الدولي و عجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك ، والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية و بالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير؛ عدم انتظام برامج الرحلات ، نقص الخطوط الموجهة للتصدير و عدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط؛ غياب الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسات و انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي و خدمات ما بعد البيع ، فالصادرات لا يمكن تحقيقها دون وضع مصلحة لخدمات ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أو من خارج المؤسسة ، و قد وجدت دراسة "حداد والضمور" أن 64.3% من المؤسسات الجزائرية تعتمد في توزيع منتجاتها على مؤسسات محلية جزائرية وذلك لكون البعض منها ليس لديه علاقات مع موزعين خارجيين والبعض الآخر بسبب التكلفة الإضافية التي ستقوم الشركة بدفعها في حال الاعتماد على موزعين خارجيين[25].

3.متطلبات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات في إطار إستراتيجية الجودة الشاملة

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم المتطلبات الضرورية لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات في إطار إدارة الجودة الشاملة.

1.3. تأهيل المورد البشري: و في هذا الصدد توضح التجربة اليابانية أن معيار الرقي و التقدم ليس بامتلاك الثروات وإنما بامتلاك الإنسان القادر على التغيير و التحول من حال إلى حال أفضل و القادر على الاستثمار الأمثل لإمكانياته وللموارد واستغلالها استغلالا أمثلا ، وفي الجزائر يعد نظام التعليم الرسمي من أهم مخرجات العمالة الماهرة لذا يتعين أمام كل المعطيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة العمل على تأهيل العنصر البشري وتطوير قدراته من خلال تكوينه بالشكل الذي يسمح بتعزيز أداء الاقتصاد و استخدام تكنولوجيات الإعلام والتحكم في التقنيات الحديثة ، و ذلك من خلال إعداد البرامج المتعلقة بتكوين و تدريب الموارد البشرية فضلا على تقديم حوافز اجتماعية للأميين الراغبين في التعلم ، وتشجيع الترجمة و تطوير سياسات التعليم و ربط الجامعة بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل وعصرنة القطاع الصناعي ، حيث أن سبب عجز الجهاز الإنتاجي في الجزائر عن توفير عرض قابل للتصدير يعود إلى سوء المعرفة بتقنيات التصدير وأسواق التجارة الخارجية و الذي يعد عائقا لابد من تجاوزه ، و ذلك من خلال تكوين إطارات متخصصة في هذا المجال ، فتطوير العامل البشري يشكل عنصر مشجع لامتصاص التكنولوجيات[26].

2.3.توفير البنية التحتية و تطوير الهياكل القاعدية: ويشتمل ذلك على المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات و المتمثلة أساسا في الهياكل المرتبطة بحركة و تدفق السلع و الخدمات و المعلومات و الأشخاص كشبكة الطرق الكبرى ، المياه ، الكهرباء ، المواصلات السلكية واللاسلكية ، وسائل الاتصالات ، المواقع الصناعية ، الموانئ والمطارات لخدمة عمليات التصدير[27].

3.3. توفير البيئة المساعدة على التصدير

يتطلب توفير المناخ المناسب للتدويل إيجاد محيط صالح لتطوير عمليات التصدير يسمح بتكوين إستراتيجية واضحة لترقية صادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ويرى الباحث أن ذلك يتطلب القيام بالخطوات التالية:[28]

– في مجال التخطيط:

يعتبر وجود سياسة وطنية شاملة محددة المعالم و الأهداف المدخل الصحيح لتحقيق الأهداف المرجوة ، وفي هذا المجال يجب التشديد على إيجاد إستراتيجية طويلة المدى تقوم على تصدير الإنتاج الموجه و المعد خصيصا للتصدير ، و ليس على تصدير الفائض من الإنتاج الذي يتذبذب من سنة إلى أخرى إن لم يتوقف نهائيا في بعض السنوات ، و في هذا الصدد يجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، و أقرب مثال على ذلك تجارب دول آسيا.

– في مجال منظومة التصدير: وهنا لابد من إنشاء مراكز لترقية الصادرات ، كهيئة مستقلة ذاتية التمويل تقدم خدماتها للمؤسسات المصدرة ، وتوفر المعلومات الكافية حول فرص التصدير المتاحة ، والتغيرات المستمرة في احتياجات الأسواق وأنماط الاستهلاك فيها ، بالإضافة إلى تقديم خدمات مواكبة لمراحل تطور المؤسسات المحلية ذات القدرة التصديرية[29].

– في مجال الترويج:

يعد الاهتمام بالتسويق الخارجي من أهم المعوقات أمام التصدير ، و يجب أن يتولى تنفيذ حملات تسويق الصادرات أشخاص ذوي خبرة و يمكن الاستعانة بشركات تسويق متخصصة للقيام بهذا الدور ، وتوجد مجموعة من السياسات التي اتبعتها الدول لترويج صادراتها منها:[30]

❖ **بناء قاعدة رقم وطني للمشروعات التصديرية:** حتى يتم تجنب تعدد طرق و أنظمة تسجيل المشروعات و يتم التعامل به لدى جميع الجهات ، حيث يتيح توافر مثل هذه القاعدة دقة أكبر في معرفة طبيعة و عدد المؤسسات الفعلية العاملة بقطاع معين من قطاعات التصدير.

❖ **إنشاء وكالات ترويج الصادرات:** تعمل هذه الوكالات على تنفيذ خطط تسويقية متكاملة و إجراء الأبحاث الخاصة بالتسويق و تشجيع الصادرات ، كما تقوم بتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين عن طريق التعاون مع وزارة الخارجية حتى يتم جمع المعلومات التجارية عن بعض الأسواق ، و إجراء الاتصالات بمراكز المعلومات الدولية و الاعتماد على النشرات والأبحاث المتخصصة ، بالإضافة إلى طبع و توزيع هذه المعلومات على المصدرين و المؤسسات بالإضافة إلى توفير مطبوعات تساعد المصدرين في الترويج لمنتجاتهم من خلال الاستفادة من تجارب ناجحة لمصدرين آخرين سواء من الدولة نفسها أو من خارجها ، تقوم هذه الوكالات بعقد مؤتمرات و ورش عمل من أجل تقييم أنشطة ترويج الصادرات ، وتنظيم حلقات نقاش للمصدرين ؛

❖ **إنشاء المكاتب التجارية و المعارض الدائمة أو المؤقتة**: و ذلك من خلال تشجيع المؤسسات المحلية على إقامة مكاتب تجارية لها بالخارج من أجل الترويج لمنتجاتها ، بالإضافة إلى التوسع في تنظيم معارض تجارية دائمة أو دورية لمساعدة المصدرين في الترويج لمنتجاتهم ، و يتم اختيار المشروعات التي تتميز بارتفاع جودة منتجاتها بالإضافة إلى قدرتها على تنفيذ عقود التصدير للمشاركة في المعارض الدولية مع استبعاد المشروعات الأخرى ، و ذلك لضمان القدرة على المنافسة؛

❖ **إنشاء صندوق للتسويق**: يختص هذا الصندوق بتمويل برامج و أنشطة التسويق الخارجي للمصدرين مثل دراسة فتح أسواق جديدة و إقامة معارض و الدعاية خارج البلاد و يتم تقسيم المستفيدين من الصندوق إلى فئات كالمصدر المبتدئ والمصدر المتوسط و الكبير على سبيل المثال؛

❖ إتاحة جميع المعلومات الخاصة بفرص التصدير أمام المصدرين من خلال مواقع إلكترونية خاصة ، بالإضافة إلى توفير تقارير عن أنشطة المؤسسات المختلفة في مجال عمل الشركة على هذه المواقع؛

❖ التنسيق مع الشركة الوطنية للمعارض والشركات المنظمة للمعارض الخارجية لتسهيل مشاركات الصناعيين في تلك المعارض ؛

❖ العمل على وجود بعثات تجارية دائمة في الأسواق العالمية الكبرى؛

❖ إقامة الندوات المتعلقة بأساليب ومتطلبات التصدير؛

❖ وضع برنامج لتطوير الشراكات بين المؤسسات الجزائرية المنتجة وشركات دولية مسوقة.

– في مجال التمويل:

إن العملية التصديرية ذات طبيعة خاصة في استخدام أنشطة الائتمان لذا يجب توفير التمويل و الائتمان المناسب كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري ، و قد يقدم الائتمان بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية في الداخل أو الخارج ، و تتمثل أهم السياسات التي تتبعها الدول في توفير التمويل اللازم للمصدرين من خلال عدة آليات منها:[31]

– توفير قروض ميسرة للمصدرين و تمنح هذه القروض للمصدرين لشراء المواد الخام و مستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ عقود التصدير؛

– منح القروض متوسطة الأجل: تقدم هذه القروض لمساعدة المشروعات الموجهة للتصدير على التوسع في الإنتاج؛

– تقديم القروض طويلة الأجل: تقدم هذه القروض للتوسع في الصادرات من السلع الرأسمالية و التكنولوجية.

–في مجال التأمين: يخفف وجود هيئات لتأمين الصادرات من حالة عدم اليقين المقترنة بولوج المصدرين الأسواق الخارجية وما يعترضهم من المخاطر التجارية و السياسية وغيرها المحتملة أثناء العملية التصديرية ، و التي لا تشملها نظم التأمين الأخرى ، تقوم الدولة بإنشاء نظام لتأمين الصادرات ، أو ما يسمى بنظام تأمين القرض عند التصدير ، بحيث تشرف على إدارة هذا النظام مؤسسات متخصصة بهدف تأمين المؤسسات المصدرة من المخاطر السياسية والتجارية ، و الكوارث الطبيعية إلى غير ذلك من أخطار التصدير ، و يتم وضع تسهيلات خاصة بالنسبة للتأمين على صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتمثل في نسبة أقساط صغيرة و مدة تعويض قصيرة و نسبة تأمين مرتفعة ، و هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية.

–السياسة الضريبية والجمركية: تتأثر الكفاءة التصديرية والقدرة التنافسية للصادرات بقدرة أجهزة الدولة على تخليص الصادرات من المؤثرات السلبية التي تنجم عن التدخل الإداري ، حيث تؤثر هذه السياسات على تكلفة الإنتاج في القطاعات التصديرية المختلفة وتتمثل هذه السياسات في السياسات الضريبية والجمركية[32] ، ويعتمد تطوير قطاع التصدير على تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي وذلك بإلغاء بعض أو جميع الضرائب والرسوم على الآلات والمعدات الرأسمالية المستوردة لإنتاج سلع التصدير أو منح التخفيضات الضريبية على السلع التي يتم تصديرها أو على تلك المواد المستوردة الداخلة في تركيب وإنتاج السلع التصديرية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج و تمتع تلك السلع بميزة تنافسية في الأسواق الدولية ، ففي اليابان مثلا تم وضع نظام ضريبي يتمثل في احتياطي ترقية الأسواق الخارجية لبعض السلع التصديرية ، مع معاملة بعض المصروفات المنفقة بالخارج معاملة الخسائر [33].

– جانب النقل و التوزيع:

بعيدا عن العملية الإنتاجية يجب توفير الهياكل الضرورية من طرق ، موانئ ، مطارات و وسائل نقل عمومية و خاصة مكيفة حسب الحاجة لنقل مختلف السلع دون الإضرار بها ، و كذلك توفير مساحات ملائمة للتخزين كمستودعات خاصة في المطارات وإقامة ما يعرف بالموانئ الجافة الهادفة لتخفيف عبء اكتظاظ أرصفة الموانئ بالحاويات و كذا توفير معدات المناولة من رافعات وعربات مخصصة تتلاءم مع طبيعة التغليف الذي يجب أن يحظى بدرجة عالية من الاهتمام خاصة للسلع أو المواد سريعة التلف لما لذلك من تأثير على تقليل الخسائر و التكاليف الإضافية غير الضرورية لتسيير أفضل لنقاط العبور المختلفة ، حيث يسمح ذلك باحترام مواعيد الشحن و التسليم خاصة للمواد سريعة التلف حسب العقود المبرمة مع الزبائن في الأسواق الخارجية و تفادي التعويضات و الخسائر المادية والمعنوية الناجمة عن

مخالفة شروط و مواعيد التسليم ، كما تقوم بعض الدول بتقديم المساعدات للمؤسسات المصدرة في مجال نقل و توزيع السلعة المراد تصديرها ، بتحمل الدولة لنسبة من مصاريف النقل و التوزيع والمشاركة في المعارض الدولية ، مما يجعل المنتجات المصدرة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها للأسواق الدولية[34].

4.3. توسيع الحيز الجغرافي للصادرات

كما هو معلوم أن للصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات أسواقا محدودة ولم تعرف أي تنوع ملموس ، لذا فإن بناء إستراتيجية فعلية يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار توسيع النطاق الجغرافي لصادرات هذه المؤسسات حتى لا يكون نشاطها مرهونا بمنطقة جغرافية محددة ويكون ذلك من خلال البحث عن أسواق جديدة يمكن لهذه الصادرات النفاذ إليها؛ وهو ما يعول عليه حال إتمامها اتفاقات التبادل الحر مع بعض الدول الأعضاء في الجمعية الأوربية للتبادل الحر (سويسرا ، النرويج وأيسلندا)؛ و يرى الباحث أن التوجه نحو الأسواق العربية (بحكم التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط المنتجات بدل تعديلها وفق الاحتياجات المختلفة لكل سوق) وكذا الأسواق الإفريقية (بحكم التقارب الجغرافي الذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير بالإضافة إلى انخفاض حدة المنافسة في هذه الأسواق) يمثل السبيل الممكن لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ، و على العموم يعتمد ذلك على مستوى الدول العربية على:[35]

- ✓ التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ؛
- ✓ الإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة و النقل و الجمارك ؛
- ✓ الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ العربية التفصيلية للسلع لتنشيط و تسهيل تدفقات حركة السلع عبر نقاط العبور الجمركية ؛
- ✓ تعزيز القدرات التنافسية للكيانات الاقتصادية بتخفيض التكاليف على السلع و توفير البيئة التمكينية لتحقيق التبادل التجاري الفعال ؛
- ✓ تفعيل برامج التمويل و التأمين على الصادرات لزيادة الدعم و توفير التسهيلات المصرفية المناسبة و تسهيل الإجراءات البينية؛
- ✓ توفير التشريعات الخاصة بخلق المناخ الجاذب لتوطين رؤوس الأموال وإقامة المشروعات العربية المشتركة في المنطقة ، مع التشديد على دور الحكومات في تهيئة البنى الارتكازية والترويج للاستثمار في كافة الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي إلى تفعيل التجارة العربية البنية .

أما فيما يخص الأسواق الإفريقية التي تعد أسواقا تقليدية و مجالا واعدا لصادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية ، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك ، كما تتوافر على حوافز جمركية تتبناها الكثير من تكتلات الدول الإفريقية و يمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى وهو الأمر الذي تسعى إليه الجزائر وتأمل إبرام اتفاقات مع دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا ، و يرى الباحث بأن ذلك يمكن تحقيقه من خلال:[36]

- ✓ التعاون و التنسيق بين وزارة التجارة و الصناعة ، و بين مراكز البحوث ، لتحديد المنتجات ذات الميزات التنافسية ، للعمل على تنميتها و تجويدها لتكون أساسا لصادراتنا ؛
- ✓ زيادة حوافز الاستثمار للمشروعات التي تعمل على توجيه إنتاجها للتصدير نحو الدول الإفريقية؛
- ✓ إنشاء آلية مشتركة بين وزارة التجارة و الصناعة ووزارة الخارجية من جهة ، و بين المنظمات الغير حكومية من جهة أخرى لتنمية الصادرات إلى الأسواق الإفريقية؛
- ✓ التنقيب عن الفرص التصديرية في الدول الإفريقية و الوقوف على حاجات و توقعات العملاء بكل سوق من الأسواق ، وتزويد المصدرين خاصة المشروعات الصغيرة و المتوسطة بكافة المعلومات المتعلقة بها ، و إعداد دراسات السوق عن حجم الطلب و خصائص المنتجات المطلوبة في كل سوق؛
- ✓ منح الفرص المواتية لقطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة لدخول الأسواق الإفريقية و بعض الصناعات ، التي قد يكون أهمها الصناعات الجلدية؛
- ✓ الحرص على التواجد المستمر في المعارض الدولية المتخصصة في مختلف الدول الإفريقية ، مع ضرورة بذل جهد إعلامي متميز ، و ذلك بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج ؛
- ✓ إنشاء شركات للتسويق ومصالح خدمات ما بعد البيع في إفريقيا مع وجوب توفير مخازن بالأسواق الواعدة.

5.3. إقامة المناطق الصناعية التصديرية

لقد بينت التجربة العملية أنه لا يمكن لكل دولة أن تنتج كل شيء وأن تنافس في كل شيء ، و يكمن الحل الأنجع في تخصص كل دولة من دول العالم في إنتاج سلعة أو مجموعة سلع لا يمكن مجاراتها نظراً لامتلاكها ميزة نسبية أو تنافسية فيها ، من خلال الاعتماد على العلاقات التعاونية والأداء المشترك الذي يظهر أكثر عندما تعمل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في أماكن متقاربة ، ومن هنا تتجلى أهمية المناطق الصناعية التي تسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك و وفرة العمالة و

تقاسم التكنولوجيا ، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي ، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تجمعت المؤسسات التي تعمل في المجال نفسه في مواقع محددة ، ومكنها هذا التجمع من اقتحام الأسواق العالمية وتحقيق الريادة في تلك الصناعة.

ونظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الصناعية التصديرية عملت الدول الناشئة على إنشاء ودعم المناطق الصناعية بقوة ، ففي الهند تلعب الصناعات الصغيرة و المتوسطة الحجم دورا كبيرا في دعم الاقتصاد المحلي حيث تساهم بنسبة 40% من الإنتاج الصناعي و 35% من الصادرات ، ووفقا لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو فيوجد في الهند نحو 400 منطقة صناعية ومن بينها **بانجالور** التي اختيرت لتكون النموذج الأول لوادي السليكون وقد ساهمت في أن تصبح الهند ثالث أكبر مصدر للبرمجيات بعد الولايات المتحدة واليابان[37].

وفي فرنسا كانت البداية ببناء أنظمة الإنتاج المحلية سنة 1999 التي تعتبر النواة الأساسية لبزوغ العديد من أقطاب التنافسية عندما قامت المفوضية الفرنسية للتخطيط وتهيئة الأقاليم بالإعلان عن إطلاق مشروع تنمية الأنظمة الإنتاجية المحلية الموجودة ، ولقد هيأت أنظمة الإنتاج المحلي فرص الانتقال إلى سياسة أقطاب التنافسية في فرنسا ، إذ تم إنشاء العديد منها حيث بلغ عدد العناقيد المنبثقة عن هذه السياسة المنتهجة 71 عنقودا تتخصص في أنشطة متنوعة و تتوزع عبر كامل التراب الفرنسي ، والجدير بالذكر أن أنظمة الإنتاج المحلي وأقطاب التنافسية ، كانت بمثابة القوى الدافعة إلى تدعيم وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية وزيادة إنتاجيتها وتخفيض تكاليفها ، بل الأكثر من ذلك فقد سمحت بتوفير إمكانات حقيقية لغزو الأسواق الدولية.وبالنسبة للجزائر فنسجل تأخرا بشأن تجسيد سياسة المناطق الصناعية التصديرية بالرغم من وجود الأطراف الأساسية لإنشائها ، من مؤسسات ومراكز البحث والجامعات إلا أن جهود الحكومة الرامية إلى إنشائها تبقى محدودة جدا[38].

6.3. تعزيز دور القطاع الخاص: يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول نظرا إلى ما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ولعل هناك جملة من الايجابيات والنتائج التي تحققت في بعض الدول وعلى مستويات مختلفة ، نذكر منها تخفيض التكاليف و تحسين نوعية المنتجات والخدمات. [39]

وفي الجزائر تجتمع جملة من الأهداف المالية والاقتصادية لغرض تفعيل القطاع الخاص من خلال إبراز مكانته وأهميته في دفع عملية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ويمكن إجمال أهم السبل الكفيلة بزيادة فاعلية هذا القطاع من خلال ما يأتي:[40]

- ✓ ضرورة بقاء المؤسسات الخاصة على اطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي؛
- ✓ تكييف ، تعبئة وتغليف السلع المعدة للتصدير من طرف الخواص بحسب وسيلة النقل المستخدمة؛
- ✓ إنشاء هيئة على مستوى جميع المؤسسات الخاصة تأخذ على عاتقها مهمة تقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوافر في المنتوجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية ، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتوج لا يتأثر بالتكاليف الناجمة عن استخدام الجودة ، من دون ان ننسى المساعدات المالية التي يجب أن تقدمها المؤسسات المصرفية؛
- ✓ إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة المصدرة الخاصة من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل؛
- ✓ تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثليات التجارية والدبلوماسية ، والتي تهدف أساسا إلى ترقية القطاع التصديري الجزائري للخواص؛
- ✓ تكييف القانون التجاري بما يخدم مصالح المصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية؛
- ✓ إيجاد قانون موحد يعلو جميع القوانين والتشريعات الوطنية ، وينظم جميع المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية ، بما يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويشجع الاستثمار الخاص؛
- ✓ تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة إلى التمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له؛
- ✓ تنسيق عمل البنوك وشركات التأمين في مجال التصدير من أجل تخفيض عبء التمويل على المصدرين الخواص وكذا التأمين ، البحث والترويج...؛
- ✓ إقامة نظام جبائي ملائم ومشجع لتطوير القطاع التصديري؛
- ✓ العمل على تسريع الإجراءات الجمركية وتخفيفها قدر المستطاع لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع إلى الخارج ، خاصة لمسيري القطاعات النشطة في مجال الخصخصة.

7.3. إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات

يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية ، و يقصد بالذكاء الاقتصادي حسب "***Alain Juille***" المسئول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا بأنه عبارة عن :" نهج للحكم يهدف إلى السيطرة على المعلومات الإستراتيجية ، بالشكل الذي يحقق تنافسية وأمن الاقتصاد والمؤسسات ، ويمكن أن يتعلق أمن المعلومة بحماية الاقتصاد من خلال جميع أشكال الجوسسة الاقتصادية وقرصنة الأساليب والمخططات الإنتاجية للمنتجات المحلية والدولية" ، وعليه يهتم الذكاء الاقتصادي بالبحث وإيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة واستخدامها بطريقة ملائمة حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم تحقيق المؤسسة لأهدافها ، لاسيما في ظل اقتصاد المعرفة أين أصبحت المعلومة تشكل الفارق ، مما جعل موضوع الذكاء الاقتصادي يحتل الصدارة في الدراسات الاقتصادية لكونه عنصرا أساسيا في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة واتخاذ القرار في التوقيت المناسب وكذا حماية المعلومات من تهديدات المنافسين.

ولقد استفادت الكثير من الدول المتقدمة أمثال الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و فرنسا من هذا النظام بالأخص في دعم المؤسسات المصدرة ، أما الجزائر فهي لا تزال في الخطوات الأولى لتطبيق هذا المفهوم ، لذا تبرز ضرورة إجبار صناع القرار في الدولة بغرض تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والأمن للاقتصاد والمؤسسات من خلال التحكم الجيد بالمعلومات الإستراتيجية وتأهيل وتدريب الموارد البشرية ، بما يضمن تحكمها في تكنولوجيا المعلومات وتأمين بيئة مواتية لتحقيق النقل السريع والسلس للمعرفة[41].

8.3. تبني فلسفة التسويق التصديري

إن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يقوم فقط على مدى توفر السلع المطلوبة كما و نوعا ، إذ يتعدى ذلك إلى وجود معطيات أخرى عن الأسواق الدولية و التي يمكن الحصول عليها من خلال اعتماد منهج التسويق الدولي ، حيث يسمح بالتعرف على السوق المستهدف عن طريق توفير معلومات حول عدد المستهلكين ، و معرفة الأذواق لتقدير الطلب و العمل على إشباعه ، بالإضافة إلى اعتماد البحوث التسويقية لمعرفة مدى تمركز المنتجات المماثلة للمنتجات الوطنية لتعويض النقص ، ويجب التركيز على السلع المنافسة من حيث الأسعار للقيام بتحديد سعر مناسب و الذي يجب أن يكون في حدود أقل أو مساوي لأسعار المنافسين لإغراء المستورد للإقبال على السلع الوطنية المصدرة بدلا من سلع المنافس ، و

كذا دراسة توقيت تقديم السلع للسوق حسب المواسم والفترات المختلفة التي تعطي القيمة الحقيقية للسلعة[42].

لقد أصبح تبني فلسفة التسويق الدولي في المؤسسات الصناعية الجزائرية ضرورة حتمية لاسيما في المرحلة الحالية ، وفي هذا الصدد ترجع أسباب غياب تطبيق تقنيات التسويق التصديري في المؤسسات الوطنية إلى:[43]

- عدم اقتناع القائمين على شؤون المؤسسات بجدوى المفهوم التسويقي في تحسين الأداء التنافسي؛
- عدم المعرفة بتقنيات التسويق الدولي وكيفية تطبيقها في غضون العولمة؛
- نقص وغياب المختصين في مجال التسويق الدولي؛
- استعمال خاطئ للتسويق حيث يعبر عنه في كثير من الحالات عن الوظيفة التجارية والبيع.

الخلاصة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مزمنة لقطاع المحروقات و هذا راجع إلى غياب استراتيجيات حقيقية بعيدة المدى في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات ، و لقد تبين من خلال استقراء الإحصائيات و البيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية في الجزائر أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات تملك فرصا أفضل للتوسع و التوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل ، كما أن هذا التوجه يضع أمامها جملة من الصعوبات يتعين مواجهتها و التغلب عليها ، و هو ما يتطلب من المؤسسات الصناعية الجزائرية الاهتمام بجودة منتجاتها و مواصفاتها كي تمنحها ميزة تنافسية هامة تجعل فرصتها في تلقي طلبات من الأسواق الدولية عالية جدا ، هذا فضلا عن بذل أقصى طاقاتها البحثية ليكتسب إنتاجها ميزة تنافسية تسهل عملية اختراق الأسواق الدولية و كسب رضا المستهلكين ، حيث أن بلوغ هدف الجودة الشاملة يتطلب بناء ثقافة تنظيمية تقوم على فكرة التحسين المستمر لتلبية حاجيات الزبون ، بالاعتماد على العمل الجماعي المنسق والمنظم ضمن فرق الجودة ، مع انتهاج أساليب الدعم عن طريق التحفيز وتنمية القدرات والكفاءات بالتدريب ، شرط أن يتم هذا في إطار رؤية مستقبلية محددة وواضحة تنطلق من تقييم واقعي وموضوعي للأوضاع الحالية ، خاصة تلك المتعلقة بنوع الثقافة السائدة بالمؤسسة لتحديد مدى إيجابيتها ، وذلك من حيث قدرتها على توفير المناخ المناسب لنجاح مسار الجودة الشاملة.

إن عملية ترقية الصادرات ، والتي تعبر عن مجموعة الإجراءات والأدوات التي ترفع من تنافسية المنتج المصدر في السوق العالمي ، لم تعرف طريقها إلى الوجود في الجزائر بما تعنيه الكلمة من معنى ، رغم

الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ التسعينيات من القرن الماضي من خلال مجموعة من السياسات ، هدفت بالأساس إلى تقديم التحفيزات المناسبة للصادرات خارج المحروقات وفي شتى المجالات التجارية والمالية والجمركية والجبائية ، و على صعيد المؤسسات استحدثت مجموعة من الهيئات ، منها ما يختص بمرافقة المصدر إلى الأسواق الدولية بتنظيم المعارض وتوفير المعلومات عن الأسواق الدولية وإجراء دراسات السوق ، ومنها ما يختص بتقديم الدعم المالي لعمليات التصدير ، وأخرى تتكفل بتغطية مخاطر التصدير التي قد تنجم من جراء عوامل مختلفة ، لكن الاقتصاد الجزائري مازال مرتبطا بالمحروقات ، في الوقت الذي يعرف فيه القطاع الصناعي خارج المحروقات تقهقرا حيث تبقى مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي متواضعة ، ما يجعل ترقية صادرات المؤسسات الصناعية خارج المحروقات وتنميتها تحد كبير للاقتصاد الجزائري ، وهذا لعدة أسباب منها ضعف المستوى التأهيلي للكثير من المؤسسات ، وهذا ما من شأنه أن ينعكس سلبا على مستوى جودة منتجات تلك المؤسسات مما يضعها في موقف تنافسي ضعيف في الأسواق الدولية ، والسبيل الوحيد لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات هو ضرورة إعادة التأهيل التنافسي للمنظومة الإنتاجية الوطنية على كافة المستويات ودون استثناء مع التركيز على تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المصدرة.

و في الختام توصي الدراسة بما يلي:

- دعم مختلف مبادرات الشراكة مع المستثمر الأجنبي في إطار يضمن نقل الخبرة والتكنولوجيا ، وذلك بغرض ترقية جودة المنتجات الوطنية وتحسين صورتها في الأسواق الدولية ؛
- ضرورة التعريف الواسع والمستمر بالمؤسسات والمنتجات الوطنية من خلال التظاهرات التجارية والعلمية وإعداد دليل وطني محين ، مع الاهتمام بجودة المنتج والتغليف إضافة إلى إدخال سياسات تعنى بمحاولة تنميط المنتج المحلي أو تكييفه ليتوافق ورغبات المستهلكين في الأسواق الدولية وإنشاء مخابر الجودة والتحاليل ذات إمكانيات ومواصفات عالمية؛
- إعطاء تأهيل المورد البشري المتخصص أهمية أكبر ضمن سياسة التعليم والتكوين ، باعتباره يشكل حجر الزاوية لترقية جودة المنتجات الوطنية والوصول إلى تحقيق الجودة الشاملة مع ضرورة الاهتمام بعنصر التدريب في مجال تنمية الأنشطة ذات التوجه التصديري ، و إعطائها اهتماما خاصا لبناء نظام فعال و مؤثر لترقية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها؛

- توفير شبكة متكاملة من المعلومات حول نشاط التصدير الصناعي خارج المحروقات للربط بين المصدرين الجزائريين والأسواق العالمية ومعرفة اتجاهات المنافسة ومستوى جودة المنتجات بها ، وبالتالي القيام برسم سياسة تصديرية بناء على مجموع المعلومات المتوفرة؛
- العمل على الاقتداء بتجارب الدول التي استطاعت الخروج بقطاعها الصناعي من دائرة التخلف ، خاصة في كل من فرع الصناعة الغذائية والصناعة النسيجية أين تتوفر الجزائر على إمكانيات وطاقات معتبرة ؛
- على الدولة تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات الصناعية من خلال برنامج تأهيل المؤسسات ، منح مساعدات لتطبيق الإيزو وجوائز الجودة ، شرط أن تكثف المؤسسات المعنية من جهودها لإصلاح أوضاعها الداخلية وبإمكانياتها الخاصة ؛
- يجب العمل على تغيير الذهنيات والسلوكات السلبية في المؤسسات ، وهذا من خلال التوجيه وتشجيع أساليب الإعلان والكشف عن الأخطاء فور حدوثها ومحاولة معالجتها في وقتها ، مع العمل على غرس ثقافة الرقابة الذاتية والاجتهاد في أداء المهام دون أخطاء؛
- تنظيم ندوات وحلقات عمل موجهة لإطارات المؤسسات الصناعية الجزائرية ، من أجل شرح ماهية الجودة الشاملة ، أساليب تحقيقها ، وكيفية الالتزام ببرامج الجودة وتعبئة جميع أفراد المؤسسة حولها؛
- يتعين على المؤسسات الصناعية الجزائرية المصدرة خارج المحروقات وضع المستهلك نصب الأعين أثناء القيام بالإنتاج ورضاه يكون الهدف الأسمى لهده العملية ، حيث يجب القيام بدراسة مسبقة لرغبات و حاجات المستهلك في الأسواق المستهدفة من حيث النوع و الكم المطلوب ، و جعل رضا المستهلك المحرك الأساسي في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

الهوامش و المراجع:

[1] حسن الحاج و محمد عدنان وديع، "التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية"، إصدارات عامة، التنمية الاقتصادية و التطور التكنولوجي و النمو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص99

[2] حمزة العوادي وجمال خنشور، "إشكالية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010–2015)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 19، جوان 2016، ص159.

[3] زين العابدين عبد الله بري، "التنوع المحقق في الاقتصاد السعودي"، دورية الإدارة العامة، الرياض، المجلد الثاني، العدد الثاني، فيفري 2002، ص361.

[4] لزهر العابد، "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص ص302-303.

[5] إبراهيم بلقلة، **آليات تنمية و تنويع الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، 2009/2008، ص 94.

[6] حمزة العوادي وجمال خنشور ، مرجع سبق ذكره، ص164.

[7] نوال عبابسة، "التخصص الدولي بين النظرية و الواقع: حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، 2009/2008، ص ص230-231.

[8] حمزة العوادي وجمال خنشور، "إشكالية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2015)"، مرجع سبق ذكره، ص ص160-161.

[9] بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 154.

[10] عبود زرقين، "إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية في ضوء الاندماج في النظام التجاري العالمي"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص123.

[11] حمزة العوادي، "تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بين العوائق والآفاق المستقبلية"، مجلة دراسات في الاقتصاد، التجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص192.

[12] سعيدي وصاف، "تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، العدد التاسع، 2002، ص ص13-14.

[13] حسينة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص112.

[14] جمعي عماري و طارق قندوز، مرجع سبق ذكره، ص5.

[15] قدور بن نافلة، "واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009، ص211.

[16] محمد براق و محمد عبيلة، مرجع سبق ذكره ، ص131.

[17] نور الهدى حداد و هاني الضمور، "العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات"، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص585.

[18] حمزة العوادي، "تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بين العوائق والآفاق المستقبلية"، مرجع سبق ذكره، ص195.

[19] جمال خنشور و حمزة العوادي، "نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد السابع، جويلية 2014، ص18.

[20] حسينة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص114-115.

[21] لزهر العابد، مرجع سبق ذكره، ص ص297-298.

[22] *Sultana DAOUD, "Structuration Sectorielle Et Contribution Des Pme Algériennes Au Commerce Extérieur", colloque international* Evaluation des effets des programmes d'investissements publics (2001−2014) sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, *université Setif1, 11et 12 mars 2013, P13.*

[23] عبد الله بن حمو، "تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010، ص208.

[24] حمزة العوادي،"إشكالية تسويق الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات"، مرجع سبق ذكره، ص180.

[25] نور الهدى حداد و هاني الضمور، مرجع سبق ذكره، ص585.

[26] الشريف ريحان و لمياء هوام، "دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري"، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 8، العدد 32، نيسان 2013، ص ص47-48.

[27] عبود زرقين، "إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية في ضوء الاندماج في النظام التجاري العالمي"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص148.

[28] جمعي عماري، "إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، 2011/2010، ص ص169−171.

[29] جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[30] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "تجارب دولية في تنمية الصادرات"، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، سبتمبر 2004، ص ص8-10.

[31] عبود زرقين، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[32] كمال عايشي، "دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد السادس، ديسمبر 2009، ص234.

[33] جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص ص170–171.

[34] حسينة بن يوسف، "ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص ص126–127.

[35] حمزة العوادي، "سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها: دراسة تحليلية للفترة (2009–2013)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 9، العدد 1، جوان 2016، ص615.

[36] حمزة العوادي، "واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وسبل ترقيتها خلال الفترة (2008-2012)"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث عشر، ديسمبر 2015، ص ص519-520.

[37] للتفصيل في الموضوع يمكن الاستعانة بـ: حمزة العوادي، "مساهمة إستراتيجية المجمعات الصناعية في رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجارب دولية مختارة "، الملتقى الوطني: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات: الواقع، الآفاق والتجارب الناجحة، جامعة قالمة، 19–20 أكتوبر 2015.

[38] لزهر العابد، "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص305.

[39] عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: حالة الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009-2010، ص 143.

[40] سفيان بن عبد العزيز، "عم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 61 و62، شتاء- ربيع 2013، ص ص189-191.

[41] جمال خنشور و حمزة العوادي، "متطلبات صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في إطار التسويق الدولي"، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة النجف/ العراق، العدد الخامس، كانون الثاني، 2016، ص190.

[42] عادل المهدي، "التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2007، ص ص45-47.

[43] منير نوري، "التسويق الاستراتيجي و أهميته في مسايرة العولمة الاقتصادية: إسقاط على الوطن العربي للفترة (1990-2000)"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005/2004، ص ص387–388.

محددات الإنفتاح التجاري في الجزائر– دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 2000 – 2015.

د. محمد هاني.
كلية الإقتصاد – جامعة البويرة .
Hani.m85@hotmail.com

أ. مراح ياسين .
كلية الإقتصاد – جامعة البويرة .
assinemerah89@gmail.com

د. طواهير عبد الجليل.
معهد الإقتصاد – م.ج. إليزي .
jalil@gmail.cm

ملخص:

تكتسي التجارة الخارجية أهمية قصوى في الإقتصاد، بإعتبارها المنفذ لتصريف المنتجات المحلية باتجاه العالم الخارجي، هذا التصريف للمنتجات نحو يتوقف على ما تعتمده الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية، خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية، والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية، حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي، وقد وقفنا في دراستنا هاته على نتيجة مفادها أن المتغيرات التي تتحكم في الانفتاح التجاري الجزائري، هي المديونية الخارجية التي تعتبر أهم متغير يؤثر في الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى كل القروض الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الإنفتاح التجاري، محددات الإنفتاح التجاري.

Abstract:

Foreign trade is of the utmost importance in the economy, as it implements the discharge of domestic products to the outside world. This discharge of products depends on what countries adopt in their policies to strengthen their international economic relations, especially in the field of foreign trade on trade policies, Characterized by greater freedom and more protection, depending on the nature of the direction of economic countries, we have stood in our study on the result that the variables that control the opening of commercial trade, is the external debt, which is the most important variable affects only Trade openness, plus all loans to the private sector and inflation.

Keywords: foreign trade, trade openness, determinants of trade openness.

مقدمة:

في ظل التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية، والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي، وزيادة تشابك الأسواق،حظيت التّجارة الخارجية باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين،وأصحاب القرار،فأصبحت التجارة الخارجية الشريان الأساسي في أي اقتصاد، فلقد أصبح العالم كله اليوم يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية وخاضعة لمبدأ التنافس الحر، وذلك عن طريق إزالة وإلغاء كافة الحدود والحواجز الجمركية في العالم، وما ترتب عن ذلك من فوائد مرتبطة بالضرورة التجارة الدولية التي تعتبر الوسيلة الأمثل لاندماج في النظام الاقتصادي العالمي قصد مواجهة ظاهرة العولمة واللحاق بركب التطور الاقتصادي.

الإشكالية:

في ظل الملامح الجديدة للاقتصاد العالمي الحديث المبني على الانفتاح والحرية الاقتصادية، يدعوا الأمر للتساؤل عن محددات الانفتاح التجاري في الجزائر، وذلك من خلال دراسة قياسية للفترة 1996 – 2012 باستخدام برنامج Eviews 6، والذي يعطينا نموذجا يمكننا من خلاله معرفةالمتغيرات المفسرة للانفتاح التجاري في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية في تحليل مفهوم الانفتاح التجاري وبذلك تستوحي هذه الدراسة أهميتها في ظلال تدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث حظيت التّجارة الخارجية باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وأصحاب القرار لارتباطها بعامل السيادة، كما أنها الوسيلة الأمثل لاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- اعطاء الابعاد النظرية للانفتاح التجاري.
- معرفة درجة الانفتاح التجاري في الجزائر من خلال تحليل الانفتاح التجاري في الجزائر وتتبع تطور وضعية الميزان التجاري.
- ايجاد المتغيرات المفسرة للانفتاح التجاري التي تجعل الجزائر أكثر انفتاحا على الخارج.

حدود الدراسة: في دراستنا هذه يتمثل المدى الزماني في فترة التحرير التجاري(1996-2012)، أما المدى المكاني فتمثل في التجارة الخارجية الجزائرية.

منهج البحث:

للوصول إلى أفضل النتائج في دراستنا اعتمدنا المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي ويكمن ذلك في توضيح مفهوم الانفتاح التجاري بما يتلاءم مع تجربة الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية.
- المنهج الاستقرائي وأداته الاحصاء، وذلك لقياس و تحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات المفسرة للانفتاح التجاري وهذا من تحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.
- المنهج القياسي: و لتلاءم وطبيعة المنهج المستخدم في دراسة موضوع بحثنا فقد استعنا بأدوات تخدم الدراسة تمثلت في البرامج الإحصائية spss16 و eviews6.

أولا: الاطار النظري للانفتاح التجاري:

قبل أن ندخل في الانفتاح التجاري نشير أن هذا الاخير هو شكل من أشكال الانفتاح الاقتصادي وعلى هذا الاساس سنقوم بإعطاء نظرة عن الانفتاح الاقتصادي من خلال بعض التعريف، ثم بعدها ندخل في الانفتاح التجاري كالاتي:

1. **تعريف الانفتاح الاقتصادي:**

التعريف الاول: هو فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج،وذلك بتخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد الوطني مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الأجنبية والأجور والضرائب.

التعريف الثاني: هو مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج الوطني[1].

التعريف الثالث: هناك من يعرف الانفتاح الاقتصادي على انه سياسة اقتصادية أخذت بها إلى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع، وتحفيز رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التي يحتاجها البلد في ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية الوطنية وتزويدها بأحدث الخبرات والعلم والتكنولوجيا واستثمار رؤوس الأموال هذه ليس قاصراً على إنشاء المشروعات الجديدة، بل انه من الممكن أن يساهم في تحسين وتطوير المشاريع القائمة[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعطي تعريفا شاملا للانفتاح الاقتصاد يكون هي عبر عن مجموعة السياسات الاقتصادية التي تعمل على تخفيف أو إلغاء كافة القيود على حركة السلع والخدمات وانتقال مختلف أشكال رأس المال عبر الحدود بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية خلال فترة معينة من الزمن.

2. تعريف الانفتاح التجاري:

التعريف الأول (تعريف krueger): إن تعريف krueger يبحث عن كيفية تحرير التجارة من خلال توظيف سياسات تؤدي إلى خفض التحيز ضد التصدير مع إمكانية استخدام عوائق تجارية كالتعريفات الجمركية لحماية قطاع الاستيراد، فالانفتاح التجاري وفقا لهذا التعريف يبقى مفهوم اضيقا اهتم فقط بتحرير الصادرات على حساب الواردات[3].

التعريف الثاني: هناك من يرى أن الانفتاح التجاري على أنه تحرير التجارة من القيود التي تعترضها كالتعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على الاستيراد[4].

التعريف الثالث: تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية، وحسب هذه الأخيرة يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والتحكم فيها بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد لهذه الأخيرة[5].

وأصبح معنى الانفتاح التجاري حديثا مرادفا لمفهوم التجارة الحرة والتي تتمثل في إقامة نظام تجاري تلغي وتختفي فيه جميع قيود التجارة سوءا،كانت قيودا سعرية (تعريفات جمركية) أو قيودا غير سعرية (نظام الحصص) أو قيودا إدارية.

3. طرق قياس الانفتاح التجاري:

يوجد عدة مؤشرات لقياس درجة الانكشاف التجاري ومن بينها مايلي:

1/ مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي: ويعرف أيضا بدرجة الانكشاف التجاري، ويعتبر المقياس الأساسي للتعبير عن الانفتاح التجاري، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F) ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه[6] والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$F = \frac{(X + M)}{PIB} * 100$$

حيث: X: تمثل الصادرات.

M: تمثل الواردات.

PIB: تمثل الناتج الوطني الداخلي.

ويقيس هذا المؤشر شدة الانفتاح التجاري كما يقيس حجم التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) بالنسبة للناتج المحلي[7].

2/ الميل المتوسط للاستيراد: وهذا المؤشر يوضح مدى اعتماد الدولة على الإنتاج العالمي ومدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الإردات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times 100$$

حيث كلما كان اعتماد هذه الدولة على الواردات كبير كانت النسبة مرتفعة، فالدولة التي يبلغ فيها متوسط الميل (60 أو 70) مثلا هي دولة تعتمد على الواردات لكي تعيش[8].

3/ مؤشر التبادل التجاري: يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد[9]، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر رياضيا عن طريق النسبتين الآتيتين:

أ/ $$\text{التجاريالتبادلنسبة} = \frac{\text{مستوى أسعار الصادرات}}{\text{مستوى أسعار الواردات}}$$

ب/ $$\text{التجاريالتبادلنسبة} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

وهذا المؤشر يبين كم يلزم من وحدة من السلع المستوردة نحصل عليها بمقابل كل وحدة من السلع المصدرة[10].

ثانيا: تحليل الانفتاح التجاري في الجزائر وضعية الميزان التجاري.:

سنحاول تحليل تطور النتائج الكلية للمبادلات التجارية الخارجية السلعية للجزائر، من خلال كل من الصادرات والواردات وعلاقتهما بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نموهما بالإضافة الى تحليل تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر.

1. **تحليل وضعية الميزان التجاري**: يمكن تجسيد وضعيته من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (1): تطور الميزان التجاري والانفتاح التجاري خلال الفترة(1994-2013)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	الواردات	نسبة التغطية(%)	الميزان التجاري	درجة الانفتاح التجاري(%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1994	324338	340142	95.35	-15804	51.93	1279440
1995	498451	513193	97.13	-14742	58.01	1743631
1996	740811	498326	148.66	242485	54.90	2256712
1997	791767	501579	157.85	290188	53.17	2432462
1998	588875	552358	106.61	36517	46.68	2444370
1999	840516	610673	137.64	229843	51.36	2825227
2000	1657215	690425	240.03	966790	63.47	3698683
2001	1480335	764862	193.54	715473	59.79	3754870
2002	1501191	957039	156.86	544152	61.09	4023413
2003	1902053	1047441	181.59	854612	62.75	4700040
2004	2337447	1314399	177.83	1023048	65.84	5545851
2005	3421548	1493644	229.07	1927904	70.92	6930153
2006	3979000	1558540	255.30	2420460	70.65	7836997
2007	4214163	1916829	219.85	2297334	71.55	8567941
2008	5095019	2572033	198.09	2522986	76.65	10002133
2009	3347636	255805	117.26	492831	40.90	8808700
2010	4333587	3011807	143.88	1321780	70.43	10428714
2011	5630649	4114739	136.84	1515910	67.29	14481007
2012	5687370	3907072	145.56	1780298	66.55	15843000

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (1):تطور التجارة الخارجية للفترة (2005-2014).

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الميزان التجاري سنتي (1994-1995) شكل عجز وهذا راجع الى زيادة حجم الواردات أمام انخفاض الصادرات وكذا ارتفاع خدمة الدين الخارجي حيث اضطرت الحكومة الى إعادة جدولتها، ثم انطلاقا من سنة 1996 بدأ الميزان التجاري يعرف فوائض متتالية حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات[11] 157.88% سنة 1997 و يواصل فائض الميزان التجاري في الارتفاع ليصل إلى 966790 مليون دج سنة 2000 بمعدل تغطية بلغ 240% و255% سنة 2006 حيث بلغ فائض الميزان التجاري 2420460 مليون دج وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول بحكم الأوضاع السائدة أنذاك (غزو العراق)،ثم يسجل الميزان التجاري تراجعا سنة 2009 من خلال فائض قدره 492831 مليون دج ومعدل تغطية بلغ 117% بسبب الأزمة العالمية وانعكاسها على حصيلة الصادرات بحكم أن هذه الفوائض التي يسجلها الميزان التجاري مرتبطة بأسعار النفط، وابتداءً من 2010 استعاد الميزان التجاري وضعيته الأولى بفعل انتعاش أسعار البترول حيث سجل فائضا قدر بـ 1780298مليون دج.

2. **درجة الانفتاح التجاري:** بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري الذي هو نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي فنلاحظ أنه بلغ 58% سنة 1995 و65% سنة 2004 وذلك بسبب تحرير التجارة الخارجية وقد سجل أعلى نسبة له سنة 2008 بمعدل قدر بـ 76% ثم اخفض سنة 2009 الى 40% بسبب أثار الازمة العالمية سنة 2008 ثم عاود الارتفاع ليبلغ 70% و63% سنتي 2010 و 2013 على التوالي.

وعليه فإن المتتبع لسلوك الانفتاح التجاري يرى أنه يتأثر بأسعار النفط وفق علاقة طردية وهذا راجع لكون أن المحروقات تشكل ما لا يقل عن 97% من إجمالي الصادرات وبالتالي فإن ارتفاع الصادرات يؤدي زيادة الانفتاح، إضافة إلى أثر الصادرات فإن لتطور الواردات أثر هي الاخرى على زيادة الانفتاح حيث نلاحظ نمو في الواردات طيلة فترة الدراسة جعلة هي الأخرى الاقتصاد الجزائري أكثر انكشافا على العالم وهذا الانفتاح الكبير يجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.

ثالثا:محددات الانفتاح التجاري في الجزائر.

تتمثل عملية تحديد المتغيرات المؤثرة في الانفتاح التجاري الجزائري، في تقدير نموذج قياسي لدرجة الانفتاح التجاري والذي يربطها بمختلف المتغيرات التي تعتبر من أهم محددات الانفتاح التجاري، وذلك اعتمادا على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى.

1. تقديم متغيرات ومعطيات الدراسة: نعتمد في تكوين النموذج المفسر للانفتاح التجاري في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا أساسيا في توضيح سلوك الانفتاح التجاري، وقد استعملنا في دراستنا على المعطيات المتوفرة للفترة 1996-2012 وذلك بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

في هذا الصدد سوف نقوم بدراسة المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في:

– درجة الانفتاح التجاري(الاقتصادي) ouver: عرفناه سابقا على أنه معامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه.

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي PH: هو مؤشر يعبر عن القدرة الشرائية للأفراد ويمكن لهذا المتغير أن يؤثر على الانفتاح التجاري من خلال أن زيادة الرفاه الاجتماعي يجعل الأفراد يقبلون على المنتجات ذات الجودة العالية والأسعار المرتفعة مما يؤدي إلى زيادة الإقبال على المنتجات المستوردة بحكم ضعف القوة التنافسية وقلة جودة المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الاستيراد مما يؤثر على مستوى الانفتاح والتبعية للخارج.

– التضخم inf: يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة نقد، هذه القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن

شراؤها لهذه الوحدة في النقد[12]، وبما ان لديه علاقة بشراء السلع والخدمات فلديه علاقة بالتجارة الخارجية وبذلك لديه علاقة بالانفتاح التجاري.

– الاستثمار الأجنبي المباشرinvs:الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي[13]، و يرتبط الاستثمار الأجنبي الوافد بعلاقة طردية مع الانفتاح التجاري وذلك أن زيادة الصادرات يؤدي إلى زيادة الفرص أمام المستثمر للإنتاج والتوزيع عبر التصدير إلى الأسواق العالمية وهو ما يعمل على زيادة الايرادات التصديرية المتحققة وهذا يشكل حافز لجلب المستثمرين الأجانب وبالتالي الانفتاح التجاري .

–الدين الخارجي :**dett** لقد وضع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعريفا للديون الخارجية ينص على أنها الدين الإجمالي في تاريخ معين يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية المؤدية إلى دفع المقيمين إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع فوائد أو بدونها، وعلى هذا الأساس فإن المديونية ترتبط بالانفتاح التجاري وفق علاقة طردية لأن المديونية تجبر الدول على زيادة صادراتها لأن تغطية الديون تكون بالصادرات لأنها هي من تجلب العملة الصعبة الخاصة بالديون.

– سعر الصرف tch: ويعرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة اخرى[14]، ويمكن لتقلبات سعر الصرف أن تؤثر على حجم الانفتاح التجاري وذلك أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع سعر المنتجات القابلة للتصدير (المعبر عنه بالعملة المحلية) و هي سياسة تنتهجها الدول لتشجيع الصادرات.

– القروض الممنوحة للقطاع الخاص csp: يعد من أهم محددات الانفاق الاستثماري الخاص، فكلما زادت الأرصدة الموجهة للقطاع الخاص أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص، إذ أن معظم الدول النامية تعتمد في تمويل استثماراتها على القطاع المصرفي وبذلك هي ترفع القيود على تمويل الاستثمار الخاص مما يؤدي زيادة الانتاجية وبالتالي احلال الواردات و تغطية الصادرات.

سنعتمد على هذه المتغيرات في دراستنا التطبيقية، والمعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة القياسية هي معطيات سنوية، وذلك خلال الفترة (1996-2012)كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): معطيات إحصائية لمتغيرات النموذج.

المتغيرات / السنوات	ouvr	Inf	Invs	Csp	Dett	tch	Ph-pib
1996 59,63	18,67		270000000	3,776E+11	54,753,365E+10		1698,3338
1997	61,86	5,73	260000000	2,781E+11	3,0903E+10	57,71	1690,2375
1998	61,03	4,95	606600000	3,4139E+1	3,0693E+10	58,74	1750,6509
1999	61,75	2,64	291600000	4,1594E+1	2,8207E+10	66,57	1781,1425
2000	62,52	0,33	280100000	4,7066E+1	2,5477E+10	75,29	1794,4052
2001	60,67	4,22	1,108E+09	6,6561E+1	2,2764E+10	77,26	1814,4151
2002	64,02	1,41	1,065E+09	1,071E+12	2,3045E+10	79,69	1871,922
2003	63,09	4,26	633700000	1,0639E+1	2,3775E+10	77,37	1971,5128
2004	64,46	3,96	881900000	1,0832E+1	2,2427E+10	72,07	2043,1357
2005 65,89		1,38	1,081E+09	1,2396E+1	1,7092E+10	73,37	2115,186
2006	63,21	2,31	1,796E+09	1,2964E+1	5910801000	72,65	2124,9578
2007	63,03	3,67	1,662E+09	1,4584E+1	6134509000	69,36	2155,4852
2008	63,83	4,86	2,594E+09	1,4573E+1	6246392000	64,58	2173,7879
2009	65,78	5,73	2,761E+09	1,8701E+1	7405467000	72,65	2192,704
2010	65,60	3,91	2,264E+09	1,8232E+1	7246004000	74,41	2231,9802
2011	65,88	4,52	2,57E+09	1,6763E+1	6044720000	72,85	2255,2255
2012	66,05	5.09	2,832E+09	1,7978E+1	5643447000	73.20	2282,187

المصدر:إحصائيات البنك العالمي 2013.

2. **صياغة النموذج وتقديره:** باعتبار أننا لا نعرف صياغة نموذج الانحدار الخاص بدرجة الانفتاح التجاري فإننا نفترض في البداية أنها خطية وتعطى صياغة الانحدار الخطي للنموذج الكلي بالشكل التالي:

$$Ouver = f(ph, csp, inf, invs, tch, dett)$$

ارتأينا استعمال طريقة (Stepwise) وهي تعرف بطريقة الاسقاطات المتتابعة حيث تقوم بإسقاط المتغيرات غير المؤثرة واحدا تلو الأخر مقترحة مجموعة من النماذج، وتهدف هذه الطريقة لاختيار أفضل نموذج مقدر وخالي من المشاكل القياسية، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (MCO) في تقدير معالم النموذج[15].

ولاستعمال هذه الطريقة لاختيار أفضل نموذج سنستعين ببرنامج SPSS16 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): جدول تقدير أفضل نموذج باستعمال طريقة (Stepwise).

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	60,094	,566		106,243	,000					
	csp	3,090E-12	,000	,863	6,618	,000	,863	,863	,863	1,000	1,000
2	(Constant)	60,912	,630		96,698	,000					
	csp	2,893E-12	,000	,808	6,772	,000	,863	,875	,790	,955	1,047
	inf	-,132	,061	-,260	-2,180	,047	-,431	-,503	-,254	,955	1,047
3	(Constant)	56,447	1,942		29,069	,000					
	csp	5,062E-12	,000	1,414	5,177	,000	,863	,821	,522	,136	7,341
	inf	-,166	,054	-,325	-3,051	,009	-,431	-,646	-,308	,893	1,120
	dett	1,276E-10	,000	,868	2,396	,032	-,738	,553	,242	,131	7,655

a. Dependent Variable: OUVER

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علىمخرجات برنامج SPSS 16.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج الثالث به أكثر المتغيرات المفسرة لدرجة الانفتاح التجاري وهي معنوية وهذا ما أظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (4):نتائج جدول تقدير النموذج الثالث.

Dependent Variable: OUVR
Method: Least Squares
Date: 06/10/15 Time: 21:19
Sample: 1996 2012
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	56.44677	1.941790	29.06946	0.0000
CSP	5.06E-12	9.78E-13	5.176828	0.0002
INF	-0.165658	0.054298	-3.050902	0.0093
DETT	1.28E-10	5.33E-11	2.395736	0.0323

R-squared	0.867887	Mean dependent var	63.43563
Adjusted R-squared	0.837399	S.D. dependent var	2.015298
S.E. of regression	0.812646	Akaike info criterion	2.625281
Sum squared resid	8.585107	Schwarz criterion	2.821331
Log likelihood	-18.31489	Hannan-Quinn criter.	2.644769
F-statistic	28.46676	Durbin-Watson stat	1.769104
Prob(F-statistic)	0.000006		

المصدر: مخرجاتEViews 6.

حسب الجدولين السابقين تعطى الصيغّة المقدرة لنموذج بالشكل التالي:

$$Ouvert = 56,447 + 5,062 * 10^{12} csp - 0,16inf + 1,276 * 10^{10} dettR^2 = 0,837$$
$$(2,396)(-3,051)(5,177)(29,069)$$

$$DW = 1,769$$

تحليل النتائج:

أ:من الناحية القياسية:

1/ معامل التحديد (R^2): إن قيمة R^2= 0,83 وهذا يعني أن 83% من التغيرات الحاصلة في درجة الانفتاح التجاري سببها القروض الممنوحة للقطاع الخاصة، التضخم، والدين الخارجي، في حين تعود 17% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى.

2/ المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر): Prob (F-statistic)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست كل معلمات متغيرات النموذج تساوي الصفر وعليه فإنه يوجد على الأقل متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.

3/ اختبار ستودنت: من خلال النتائج المحصل عليها فإن معلمات المعادلة كانت كالتالي:

- بالنسبة للحد الثابت: Prob (c)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c معنوية إحصائيا.

- بالنسبة للمعلمة csp: Prob (csp)=0,0002 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة csp معنوية إحصائيا.

- بالنسبة للمعلمة INF: Prob (INF)=0,0093 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة INF معنوية إحصائيا.

- بالنسبة للمعلمة DETT: Prob (DETT)=0,0323 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة DETT معنوية إحصائيا.

ب: من الناحية الاقتصادية: أثبتت النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النموذج بأن هناك تأثير لكل من القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل التضخم ومستوى المديونية الخارجية على الانفتاح التجاري بالجزائر، حيث دلت نتائج التقدير أن إشارة معامل القروض الممنوحة للقطاع الخاص موافقة للنظرية الاقتصادية أي أن لها تأثير طردي على الانفتاح التجاري وذلك لأن ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع الخاص يزيد من الإنتاجية والمنافسة مما يشجع على التصدير ويقلل من استيراد السلع الجاهزة، أما تأثير معدل التضخم على الانفتاح الاقتصادي فإن النتائج أبرزت علاقة عكسية مما يخالف النظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع درجة الانفتاح تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وذلك لان تحرير التجارة الخارجية يستوجب التوسع في منح الائتمان والاعتمادات بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة وبذلك

يزيد اقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئًا عن ظاهرة تضخمية، ومن جهة أكدت النتائج فيما يخص نسبة الديون الخارجية على وجود علاقة طردية مع الانفتاح التجاري و هذا موافق للنظرية الاقتصادية.

اختبارات النموذج.

أ: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار DW): من خلال النتائج المحصل عليها نجد قيمة داربن واتسون (DW=1,769) محصورة بين (**DU**=1,71) و(4-DU= 2,29) أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

ب: اختبار الكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي:

1/ معامل VIF: يستخرج معامل VIF لكل متغير مستقل حيث أن يعتبر هذا المعامل مقياسا لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة وزيادة تباين معلمة المتغير المستقل، والحصول على قيمة المعامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5 أو 10 تشير إلى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي[16].

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم (3) نجد أن قيمة معامل VIF للمتغيرات المستقلة هي أقل من 10 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تتأثر بمشكلة التعدد الخطي.

2/ دليل الحالة condition Index: لاختبار وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة يستعمل ما يعرف بدليل الحالة condition Indexوهو عبارة عن الجذر التربيعي لحاصل قسمة جذر مميز على كل من الجذور المميزة.

فإذا زادت قيمة الدليل عن 15 فهذا المؤشر يدل على إمكانية وجود مشكلة التعدد الخطي، أما إذا زادت عن 30 فهذا المؤشر يدل على خطورة مشكلة التعدد الخطي[17]، ولإجراء هذا الاختبار لدينا الجدول التالي:

الجدول قم(5): نتائج التقدير باستعمال طريقة (Setpwise).

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions			
				(Constant)	csp	inf	dett
1	1	1,893	1,000	,05	,05		
	2	,107	4,199	,95	,95		
2	1	2,526	1,000	,02	,03	,05	
	2	,394	2,533	,01	,16	,65	
	3	,081	5,591	,97	,81	,31	
3	1	3,244	1,000	,00	,00	,03	,00
	2	,482	2,594	,00	,03	,13	,02
	3	,268	3,480	,00	,00	,83	,04
	4	,006	22,823	1,00	,97	,02	,94

a. Dependent Variable: OUVER

المصدر: مخرجات SPSS 16.

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول أعلاه نجد أن قيمة condition Index لاحد المتغيرات تساوي 22 وهي أكبر من 20 مما يعني وجود تعدد خطي غير خطير.

ج: اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء: سنجري هذا الاختبار باستعمال اختبار وايت وذلك حسب الجدول التالي:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.320445	Prob. F(9,7)	0.3650
Obs*R-squared	10.69837	Prob. Chi-Square(9)	0.2970
Scaled explained SS	4.001067	Prob. Chi-Square(9)	0.9113

المصدر: مخرجات EViews 6.

من خلال النتائج المحصل عليها نجد احتمال مربع كايobs*R-Squared تساوي (Prob. Chi-Square(9)=0,297) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج ثباتتباينحدالخطأ.

د: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Jarque-Bera): يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2): التوزيع الطبيعي للبواقي.

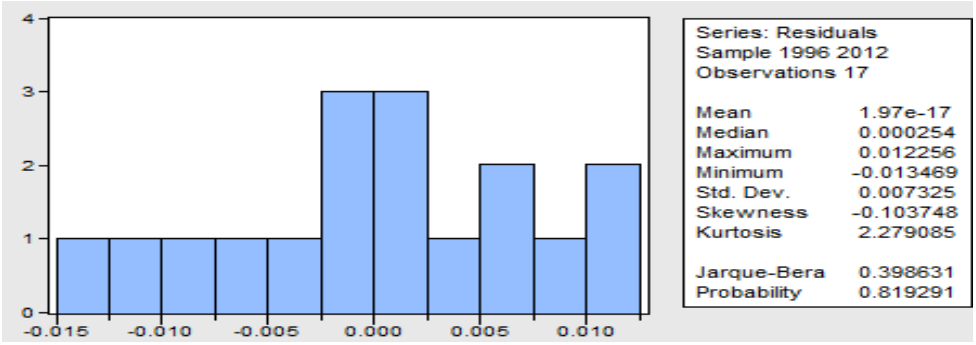

المصدر: مخرجات EViews 6.

من خلال النتائج نجد أن احتمال احصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability= 0,819) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

خاتمة:

نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بالقيود التي تقع على الدولة وطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة والاستقرار على كل المستويات الاجتماعية، السياسية ، الأمنية وغيرها، و الجزائر بدأت في تحرير التجارة و إرساء قواعد السوق في ظروف جد صعبة كانت بمثابة عائق حقيقي للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية وضمان نجاحها، غير ان درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي كان مرتفع وذلك لاعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على الموارد الطبيعية (النفط و الغاز) بصورة كبيرة، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الموارد الطبيعية، بحكم أنه يملك ميزة نسبية كبيرة، إذ يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري منفتح انفتاحا طبيعيا.

وتوصلت دراستنا إلى نتيجة مفادها أن المتغيرات التي تتحكم في الانفتاح التجاري الجزائري، هي المديونية الخارجية التي تعتبر أهم متغير يؤثر في الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى كل القروض الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل التضخم.

النتائج: من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى النتائج التالية:

1. الإقتصاد الجزائري يعاني من أعراض العلة الهولندية التي تكون من خلال صدمات القطاع البترولي، الذي يعمل على إنحلال التصنيع تدريجيا.

2. المديونية الخراجية لها بالغ الأثر على عدم الانفتاح التجاري.

3. غياب قاعدة التصنيع، وتراجع قطاع الفلاحة، ناهيك عن غياب التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق الاجنبية.

4. الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبل تهيئة القطاع الانتاجي بحث يصبح قادرا على المنافسة، قد يقضي على ما تبقى من القطاع الانتاجي.

5. تفكيك التعريفة الجمركية نتيجة الاتفاقات مع الاتحاد الأروبي خفض من تنافسية المنتجات المحلية.

الإحالات والمراجع:

[1] عبد العزيز طيبة،أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990 – 2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2012، ص 3.

[2] منى يونس، اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد26، 2011، ص 125.

[3] عبد العزيز طيبة،مرجع سابق، ص 6.

[4] Bertrand Blancheton ,criossance et développement : malentendus et ambiguïtés des débats, le concept de développement en débat, 16,17 Septembre 2004 Université montesquieu – Bordeaux, p 4.

[5] حورية بوسبعين، مريم ناوي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة البويرة، سنة 1014، ص ص 44- 45.

[6] حورية بوسبعين، مريم ناوي، نفس المرجع، ص 57.

[7] AbdekaderKadid ,Nouvelle Approche de musure de l'ouverture commerciale dans les Modèles de Gravite, Revue, des études humaines et Sociales – A sience économique et droit, $N\underline{\underline{0}}$ 13, janvier, 2015, p 50.

[8] عادل أحمد حشيش، محمود شهاب مجدى، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، سنة 2005، ص ص 53- 54.

[9] خالد محمد السواعي ، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006،ص 61.

[10] عادل أحمد حشيش، محمود شهاب مجدى، مرجع سابق، ص 56.

[11] معدل التغطية: يعطى بالعلاقة (الصادرات / الواردات) * 100، إذا كان المعدل أكبر من 100 فيعني أن قيمة الصادرات تغطي قيمة الواردات والميزان في حالة فائض، أصغر من 100 يعني أن الصادرات لا تكفي لتغطية الواردات والميزان في حالة عجز.

[12] ضياء مجيد،الاقتصاد النقدي،مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر 2000، ص 214.

[13] حمزة بوبلال، يمين بوشيشة، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي تخصص: احصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، سنة 2009-2010، ص 5.

[14] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص 96.

[15] Régression linéaire, Régression pas à pas,sur http:// www. unesco.org/ webworld/ portal/idams/ html /french/F1regres.htm

[16] سعد زغلول بشير، دليلك إلى البرنامج الاحصائي SPSS، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العراق، الإصدار العاشر، 2003، ص 156.

[17] سعد زغلول بشير، مرجع سابق، ص ص 165- 166.

أثر التسويق الداخلي على رضا العاملين
دراسة حالة شركة سوناطراك(مديرية الصيانة الأغواط)

د/ تواتي خضرون. جامعة عمار ثليجي/ الأغواط.

أ/ عيدة جفال. جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة.

Totisoc_laghouat@yahoo.com

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير ممارسات التسويق الداخلي على رضا العاملين دراسة حالة شركة سوناطراك (مديرية الصيانة لولاية الأغواط) وهذا من خلال: التمكين، البرامج التدريبية، الحوافز والمكافآت والاتصال الداخلي. وتم اختيار هذه الممارسات بالرجوع إلى الدراسات السابقة. وتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في المديرية ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان حيث تم استخدام عددا من الأساليب الإحصائية ومعالجتها لاختبار فرضيات البحث.

وأظهرت هذه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات التمكين وبرامج التدريب والاتصال الداخلي وممارسة الحوافز والمكافآت في رضا العاملين بشركة سوناطراك (مديرية الصيانة لولاية الأغواط). وقد خلصت الدراسة إلى أن لتحقيق رضا العاملين في شركة سوناطراك (مديرية الصيانة لولاية الأغواط) يقتضي ضرورة تطبيق التسويق الداخلي.

الكلمات المفتاحية : التسويق الداخلي، رضا العاملين، التمكين، البرامج التدريبية، الحوافز والمكافآت.

Résumé de l'étude:

L'étude vise à identifier l'impact des pratiques de marketing interne sur la satisfaction des employés de la société d'Etat Sonatrach étude - Direction Maintien du mandat à Laghouat et ce à travers: l'autonomisation, des programmes de formation, des incitations et des récompenses et de la communication interne. Ces pratiques ont été sélectionnées en référence à des études intérieures. La communauté d'étude était représentée par le personnel de la Direction Pour atteindre les objectifs de l'étude, un questionnaire a été distribué et plusieurs méthodes statistiques ont été utilisées pour tester les hypothèses.

Cette étude a montré un effet statistiquement significatif des pratiques d'autonomisation et de programmes de formation et de communication interne et la pratique des incitations et des récompenses à la satisfaction des employés de Sonatrach - Direction Maintenance de l'état Laghouat .

L'étude a conclu que pour atteindre la satisfaction des employés de Sonatrach - Département Maintenance de Laghouat - nécessite la mise en place d'un marketing interne.

Mots clés: marketing interne, satisfaction des employés, autonomisation, programmes de formation, incitations et récompenses.

مقدمة :

في ظل الصراعات التي يشهدها العالم كان واجبا على المؤسسات الاهتمام بالتسويق لتقديم أفضل خدمة ومن بينها المؤسسات الاقتصادية فهي تتطلع إلى فرض مكانتها في السوق وتحقيق الأرباح في عمليتها ونشاطها فكان لزاما عليها الاهتمام بالتسويق، فالدور الذي يركز عليه التسويق الداخلي هو تحقيق أهداف المؤسسة و تقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال تبني أساليب تساهم في رفع مستوى مهارات العاملين وزيادة إدراكهم للدور الذي يلعبه في تحقيق هذه الأهداف. ويهدف التسويق الداخلي إلى نشر وتبادل المعلومات، إضافة إلى تطوير القدرات والكفاءات وإيجاد أنظمة حوافز، وخلق مناخ تنظيمي مناسب، والحفاظ على العاملين، وإدارة الاتصالات وترسيخ ثقافة الجودة وتحسين الإنتاجية. (الروسان، 2011، ص345)

بالمقابل تعرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الكثير من التغيرات على غرار مؤسسة سوناطراك، استعدادا لدخول غمار المنظمة العالمية للتجارة، وما يتبعه من زيادة في التنافسية والتقرب أكثر من الزبائن الداخليين (العاملين) قبل الخارجيين لضمان كسب رضاهم باعتبارهم الأساس في تحقيق الجودة والكفاءة في الإنتاج التي من شأنها الرفع من مستوى تنافسية المؤسسة وتحضيرها لمواجهة هذه التحديات الكبرى، أي تطبيق التسويق الداخلي بكل إجراءاته الفعالة. (مناصرية ، عرابة، بولرباح،2014)

مشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات التسويق الداخلي على رضا العاملين ؟

و إنطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين على رضا العاملين ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج التدريبية على رضا العاملين ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز والمكافآت على رضا العاملين ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاتصال الداخلي على رضا العاملين ؟

أهمية الدراسة: يمكن إجمال أهمية الدراسة فيما يلي :

1- يكتسب التسويق الداخلي أهمية بالغة في إشباع حاجات ورغبات الأفراد العاملين وتحقيق أهداف المنظمة

2- يعد التسويق الداخلي أحد الاستراتيجيات التي تسعى المنظمات لتطبيقها من أجل تقديم نوعية من الخدمات الجديدة.

3- يمكن لهذا البحث أن يساهم في تشجيع المنظمات على تبني التسويق الداخلي لما له دور في تعزيز الرضا الوظيفي للعاملين والعملاء معا.

4- إثراء المعلومات وزيادة المعارف حول دور التسويق الداخلي والرضا الوظيفي باعتباره موضوع مهم في الوقت الحاضر أين توجه المنظمات تعقيدات شديدة وكذلك يعتبر من المواضيع الهامة في مجال التسيير.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1- إبراز أهمية التسويق الداخلي ودوره في تعزيز الرضا الوظيفي.

2- دور أبعاد التسويق الداخلي في الرضا الوظيفي.

3- محاولة الوقوف على أهم العراقيل التي تواجه تطبيق مفهوم التسويق الداخلي داخل المنظمة قصد تمكين وتقديم توصيات واقتراحات تساعد في تحقيق الرضا الوظيفي من خلال التسويق الداخلي.

4- التعرف على واقع الخدمة في ظل تطبيق مفهوم التسويق الداخلي.

حدود الدراسة :

الحدود البشرية: عمال شركة سوناطراك (مديرية الصيانة لولاية الأغواط)

الحدود الزمانية: مارس 2018 .

الدراسات السابقة:

1- دراسة مناصرية رشيد، عرابة الحاج، بولرباح غريب(2014)،" واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " دراسة حالة مؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود، هدفت الدراسة إلى تقييم واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سوناطراك، عن طريق المسح الميداني للظاهرة على مستوى المديريات الجهوية الأربعة للمؤسسة خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 وقد تم استخدام أداتي المقابلة والاستبيان لدراسة وتحليل الظاهرة، عبر استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص العينة، وكذا أسلوبي تحليل الانحدار وتحليل الانحدار المتعدد المزدوج لاختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وإعداد معادلة التنبؤ. وقد

خلصت الدراسة في الخير إلى ضعف تطبيق مفهوم التسويق الداخلي في المؤسسة بشكل عام، مع وجود تفاوت نسبي في تطبيق إجراءات الأساسية كل على حدا داخل المؤسسة .

2- دراسة أيمن عبد الله محمد أبو بكر (2015)"أثر ممارسات التسويق الداخلي على رضا العاملين" دراسة حالة بنك أبو ظبي الإسلامي (الإمارات) فرع مدينة العين، جامعة أبو ظبي.

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر ممارسات التسويق الداخلي على رضا العاملين دراسة حالة بنك أبو ظبي الإسلامي وتمثلت ممارسات التسويق الداخلي في "التمكين، البرامج التدريبية، الحوافز والمكافآت وافتصال الداخلي ". توصل الباحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات التمكين، البرامج التدريبية، والاتصال الداخلي وممارسة الحوافز والمكافآت ورضا العاملين بالبنوك الإسلامية. يوصي الباحث بضرورة العمل على تحقيق مستويات عالية من الرضا الوظيفي بين أفراد التنظيم من خلال ممارسة القيادة المناسبة وينبغي عليهم كذلك أن يؤثروا في الالتزام الانفعالي لتحسين إحساس العاملين بالرضا الوظيفي.

3- دراسة مالك محمد المجالي، أمين عايد البشابشة ، هاني محمد المجالي (2016)"مهارات تأثير أبعاد التسويق الداخلي على رضا العاملين وأثره على أدائهم "البنوك التجارية العاملة في محافظة الكرك المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 3، جامعة الأردن.

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير أبعاد التسويق الداخلي (الثقافة التنظيمية، التفاعل الداخلي، التحفيز والتدريب) على الرضا الوظيفي للعاملين وأثره على أدائهم في قطاع البنوك التجارية العاملة في محافظة الكرك تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين والبالغ عددهم 255 عاملا في البنوك التجارية العاملة في محافظة الكرك والبالغ عددهم 11 بنكا، وزعت 200 استبانة أظهرت النتائج بأن 184 استجابة فقط كانت صالحة للتحليل الإحصائي النهائي، من خلال استخدام برمجية التحليل الإحصائي spss، وأظهرت نتائج اختبار فرضيات الدراسة إلى قبول الفرضية الرئيسية بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\leq(0.05)$ بين أبعاد التسويق الداخلي كمتغيرات مستقلة (الثقافة التنظيمية، التفاعل الداخلي، التحفيز والتدريب) على المتغير التابع (الرضا الوظيفي)، أشارت النتائج إلى قبول جميع الفرضيات الفرعية الأربعة بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات التابعة منفردة على الرضا الوظيفي للعاملين في قطاع البنوك حيث احتل عامل التحفيز المرتبة الأولى في تأثير يليه الثقافة التنظيمية، التدريب والتفاعل الداخلي على التوالي كما أشارت النتائج إلى قبول الفرضية الرئيسية بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير الرضا الوظيفي للعاملين على أدائهم، وأخيرا، مجموعة من التوصيات

المهمة لكل من المطبقين في القطاع المصرفي وللأبحاث المستقبلية في حقوق التسويق والإدارة قدمت في هذه الدراسة .

التعقيب على الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة: اجتمعت الدراسات السابقة حول التسويق الداخلي على مفهوم مازال مفهوما جديدا خصبا للدراسة والبحث فيه وأن البحث متواصل فيما يخص كيفية تطبيقه في المنظمات، ولذا فإنه مازال يفتقر إلى نموذج واضح ومقبول وصالح للتطبيق، والدليل أن كل الباحثين تطرقوا للمفهوم ولأبعاده بشكل مختلف عن الآخرين.

الإطار النظري للدراسة :

التسويق الداخلي:

مفهوم التسويق الداخلي: ليس هناك تعريف موحد ومتفق عليه للتسويق الداخلي، ولكن هناك العديد من المحاولات والأفكار، لتقديم مفهوم التسويق الداخلي، حيث يرى بعض الباحثين أن أول ظهور لهذا المفهوم كان بداية الخمسينات بواسطة مديري الجودة اليابانية، وهو ينظر للأنشطة التي يؤديها العاملون على أنها منتجات داخلية، وأن المنظمة يجب أن تركز اهتمامها على احتياجات العاملين وإشباعهم من خلال الأنشطة التي يؤديها الأفراد، لكي تضمن قوى عاملة ذات كفاءة عالية تساهم في إرضاء الزبائن .

(محمد، 2008، ص130)

عرفته منى شفيق أن التسويق الداخلي يشير إلى تصميم السياسات والبرامج الموجهة إلى العاملين بالمنظمة (العملاء الداخليين)، يهدف تحقيق مستويات عالية من الرضا لديهم، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى الارتقاء بمستوى جودة الخدمة المقدمة للعملاء الخارجيين . (منى،2005،ص38)

و" لا يقتصر فقط على النشاطات الإدارية نحو التأثير في الكفاءة وتزويد العاملين بما يحتاجونه وتدريبهم وتحفيزهم، وخلق لهم ظروف عمل مرنة ومناسبة، بل لابد من إيصال ذلك بنظريات ومبادئ تسويقية ليكون الموظفين بالمنظمة زبائن داخليين يعملون على فهم وتوطيد العلاقة مع الزبائن "

(Joshi,2007,p17)

وقد أشار (McGrath, 2009, p36)على أنه "أسلوب لأنظمة الحوافز والمكافآت الموجهة للعاملين بغية تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء وتنمية العلاقات التفاعلية بينهم ".

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم التسويق الداخلي هو "التوجه نحو العاملين والاهتمام بهم وتطبيق فلسفة التسويق على العمال وذلك بالتدريب، وتحفيز، والتمكين، والعمل كفريق عمل داخلي

باعتبار أنه عمليات أو مراحل خلق أو معرفة أوضاع السوق للمؤسسات للتأكد من أن حاجات ورغبات الزبائن الدخليين قد إشباعها.

أهداف التسويق الداخلي: حددت أهداف التسويق الداخلي في ما يلي:

– جذب العاملين المناسبين للعمل بالوظائف الإدارية والاتصال مع الزبائن.

– المحافظة على العاملين الجيدين والمناسبين.

– التأثير في العاملين وتحفيزهم من أجل أن يبذلوا قصارى جهدهم للنجاح في العلاقة التفاعلية مع الزبائن.

– التسويق الداخلي يمكن من تحسين جميع العمليات في المؤسسة لضمان تشغيل مواردها من قبل العاملين في سبيل مصلحة الزبائن (أمل هاني، 2010، ص42).

مرتكزات التسويق الداخلي: يستند مفهوم التسويق الداخلي على الاهتمام بالعنصر البشري داخل المؤسسة لأنه حجر الزاوية في نجاح المؤسسات في ظل المنافسة القوية الراهنة، وهو يرتكز على عمليتين أساسيتين هما:

1/ تسيير الاتجاهات: أي توجيه كافة العاملين نحو أهدافها، ونشر الفكر الخاص بالتعامل مع الزبائن ونشر الفكر التسويقي داخل المؤسسة.

2/ تسيير الاتصالات: وهي تعني ضمان وجود نظام جيد للاتصالات بين المستويات التسييرية المختلفة وضمان تدفق المعلومات التي تمكنهم من إنجاز الأعمال المطلوبة منهم، وخاصة تلك الوظائف ذات الصلة المباشرة بالزبائن . (مناصرية، عرابة، بولرباح، 2014، ص3)

أبعاد التسويق الداخلي:

من خلال الدراسات السابقة لوحظ أنه تتمثل أبعاد التسويق الداخلي في مجموعة من العناصر نذكر منها:

اختيار العاملين: يعد اختيار وتعيين العاملين واحدة من الأفكار الرئيسية التي يتضمنها التسويق الداخلي الذي يهدف إلى إيجاد التطابق بين الأفراد والوظائف المتوفرة. (سويدان، البؤري، 2008، ص58)

ويجب على المؤسسة أن تضع في الحسبان خصائص العمل أو الوظيفة التي تشمل عبء العمل، سواء من الناحية الكمية او الكيفية، بالإضافة إلى التنوع في العمل مثل استقلالية وذاتية العمل، وأيضا نوع التغذية المرتدة التي يحصل عليها الموظف عن العمل المقدم دون غض النظر عن ظروف العمل المتوفرة من الناحية المادية والاجتماعية والنفسية . (عبدالباري، زهير، 2008، ص81)

التدريب: يعتبر التدريب أكثر الاستثمارات التي تدر عائدا على المنظمة في الاجل الطويل، وهو المسؤول على إحداث التوازن بين الفرد ووظيفته عن طريق اكتسابه المعلومات التي تعينه على أداء عمله على أكمل وجه بالإضافة إلى إكسابه مهارات جديدة وتعديل اتجاهاته وتحسين سلوكه الوظيفي.

(مصطفى، 1994، ص303)

أو هو تلك الأنشطة التي تساعد العاملين على رفع أدائهم في العمل والمقبل من خلال زيادة مهاراتهم أو تنمية معارفهم. (أكثم، رويدة، 2010، ص503)

الحوافز والمكافآت: إذا كان الجر او الراتب هو المقابل الذي يحصل عليه الفرد كقيمة للوظيفة التي يشغلها فإن الحافز هو العائد الذي يحصل عليه كنتيجة للتميز في الأداء. (ماهر، 2003، ص102) وبالتالي نجد أن تطبيقات المنظمة لممارسة التسويق الداخلي هو الاهتمام بموظفيها ولا تطلب منهم فقط بل كذلك تجازيهم (عبول، أيوب، 2003، ص98)

التمكين: عرفه Bruce هو أسلوب إدارة يشترك من خلال المدراء وأعضاء التنظيم الآخرون للتأثير في عملية اتخاذ القرار التي لا تحدد بمواقع القوة الرسمية بقدر ما تحدد بنظم منظمة التدريب والمكافأة والمشاركة في السلطة وأسلوب القيادة والثقافة التنظيمية. (Bruce, 2003, p28)

كما يشير Ongori أن تمكين الأفراد في مواقع اتخاذ القرار وتشجيع مشاركاتهم يساهم في زيادة الاستجابة السريعة لأي متغيرات في البيئة وبهذا يساهم في زيادة الرضا الوظيفي". (Bruce, 2009, p23)

وإذا ما اختارت أي منظمة تمكين عامليها يمكنها أن تحقق النتائج التالية:

- سرعة استجابة العامل لاحتياجات العملاء، وكذلك العمل على حل مشاكل العملاء باعتبار الموظفين لديهم المعرفة والصلاحية للتصرف في الوقت المناسب.
- زيادة تفاعل الموظفين مع العملاء الخارجيين.
- اتساع نظرة الموظف وذلك فيما يخص عمليات الخدمة وبهذا يكون مصدرا للأفكار الجيدة لتطوير الخدمة (دربالي، 2009، ص33)

الاتصال الداخلي: يعرفه منصور "شبكة العمال التي يمكن من خلال جمع وانتقال المعلومات وهي عملية ضرورية لصنع القرار الفعال، بالإضافة إلى إسهامه في خدمة العملاء بجودة عالية، فيوفر جمع المعلومات الضرورية للموظفين " (منصور، 2008، ص66)

إن الاتصال الداخلي موجه نحو موظفي المؤسسة وهو عموما من أجل التعريف بأهداف المؤسسة أي الإعلام والتحفيز و المحافظة على المؤسسة ضمن مناخ اجتماعي جيد. (علي فلاح، 2010، ص62)

الرضا الوظيفي:

مفهوم الرضا الوظيفي: عرفه هوبيك على أنه مجموعة من الاهتمامات بالظروف النفسية والمادية والبيئية التي تجعل الفرد يقول بصدق "أنا راض في وظيفتي". أما فروم (vroom) يرى أن الرضا الوظيفي بأنه شعور الفرد بالتكافؤ في عمله من خلال ما يحققه له عمله من نتائج إيجابية . (محمد،2007، ص45)

في حين عرفته نيستيرين (Nestern) بأنه محصلة الشعور الذي يدركه الفرد من خلال عمله بالمنظمة والذي يتكون من مجموعة من الاتجاهات التي يكونها عن طبيعة الوظيفة التي يشتغلها، والآخر الذي يحصل عليه، وعن فرص الترقية المتاحة، وعن علاقاته مع مجموعة العمل التي ينتمي إليها، وعن الخدمات التي تقدمها المنظمة له. (جود محمد، 2008، ص287)

ويعرف بأنه عبارة عن حالة عاطفية إيجابية أو سارة ناتجة عن تقييم عمل الفرد أو خبراته العملية، حيث وصف Herzberg نوعين من الرضا الوظيفي :

1- المؤثر الخارجي: هذا النوع من الرضا يتم قياسه من خلال مستوى الأجور والمزايا الإضافية والقيادة والعلاقات الشخصية المتبادلة والسياسات والإجراءات.

2- المؤثر الداخلي (الدافعية): وهذا النوع من الرضا يتم قياسه من خلال الأحاسيس الداخلية التي تتولد من الشعور بالإنجاز والمشاركة في أعمال هادفة، وتلقى التقدير والعرفان واكتساب المزيد من المسؤولية. (Herzberg, 1966, p24)

الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من عمال شركة سوناطراك مديرية الصيانة لولاية الأغواط، وذلك للتعرف على مدى تأثير ممارسات التسويق الداخلي على رضا العاملين، وللوصول إلى هذا الهدف تم توزيع استبانة على عينة الدراسة 60 موظفا، وقد بلغت عدد الاستبيانات الصالحة 47 استبانة، أي بنسبة 78%.

أداة الدراسة: اعتمدنا في البحث على أسلوب الاستبانة للحصول على بيانات الدراسة، وخصص محور للمتغير المستقل ممارسات التسويق الداخلي (التمكين، البرامج التدريبية، المكافآت والحوافز و الاتصال

الداخلي) حيث احتوى على ستة عشر مؤشر لقياس الأبعاد الأربعة، وتعلق المحور الثاني بالمتغير التابع الرضا الوظيفي والذي احتوى على ستة مؤشرات .

1/ طريقة الوسط الحسابي لأسئلة الاستبيان: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المقياس الفئوي ليكارت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان وذلك حسب الدراجات التالية: درجة (1) غير موافق بشدة. درجة (2) غير موافق. درجة(3) محايد. درجة(4) موافق. درجة (5) موافق بشدة

2/ تحليل الانحدار المتعدد: لاختبار صلاحية نموذج الدراسة ومعنوية تأثير المتغيرات المستقلة على التابع وتم تعديل مقياس التحليل بناء على متوسطات إجابات أفراد العينة في عمال شركة سوناطراك مديرية الصيانة لولاية الأغواط على النحو التالي :

جدول رقم (01) مقياس التحليل

الوسط الحسابي	درجة الموافقة
من 1 إلى أقل من أو يساوي 2.49	ضعيفة
من 2.50 إلى أقل من أو يساوي 3.49	متوسطة
من 3.50 إلى5	عالية

ثبات أداة القياس: ثبات أداة القياس يقصد به التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان، وقد تم اختبار اللاتساق الداخلي كرونباخ ألف فهو يقيس مدى التناسق في إجابات المستجوبين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس، كما يمكن تفسير أنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (0-6) ويكون قيمته مقبولة عند (60%) و ما فوق، عليه جاءت نتائج ثبات أداة الدراسة على النحو التالي من خلال الجدول بالرقم (02):

جدول رقم (02) ثبات أداة الدراسة

ممارسات التسويق الداخلي		
المتغير	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا
التمكين	4	0.8244
البرامج التدريبية	4	0.8276
الحوافز والمكافآت	4	0.8999
الاتصال الداخلي	4	0.8290

المتغير التابع		
المتغير	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا
رضا العاملين	7	0.8989
فقرات الإستبيان ككل	23	

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإستبيان من خلال spss

وقد تم التعرف على صدق الأداة من خلال الصدق الظاهري للأداة وذلك من خلال عرضها على المحكمين.

تحليل بيانات الدراسة: بهدف التعرف على آراء الموظفين حول ممارسات التسويق الداخلي في مديرية الصيانة لولاية الأغواط، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل بعد من أبعاد التسويق الداخلي، كما هو موضح في الجداول التالية:

التمكين: جدول رقم (03) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد التمكين في مديرية الصيانة لولاية الأغواط .

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	درجة التقدير	الرتبة
1	تحرص الإدارة على توفير التسهيلات اللازمة لأداء العمل	2.99	متوسطة	1
2	تتاح لي الفرصة لأداء عملي دون رقابة مستمرة	2.43	ضعيفة	3
3	توفر لي الإدارة فرص الإبداع والابتكار أثناء عملي في الوظيفة	2.26	ضعيفة	4
4	تفوض الإدارة لي الصلاحيات لاتخاذ بعض القرارات المناسبة الخاصة بمتطلبات العمل	2.68	متوسطة	2
التمكين		2.59	متوسطة	

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإستبيان من خلال spss

نلاحظ من الجدول (03) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد التمكين في مديرية الصيانة لولاية الأغواط تراوحت ما بين (2.26-2.99) وبدرجة تقدير (ضعيفة إلى متوسطة).

البرامج التدريبية : جدول رقم (04) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد البرامج التدريبية في مديرية الصيانة لولاية الأغواط

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	درجة التقدير	الرتبة
1	تعتبر البرامج التدريبية المتاحة كافية	3.20	متوسطة	4
2	تهتم الإدارة بتدريب العاملين و تنمية مهاراتهم	4.35	عالية	1
3	أشعر أن التدريب يغطي نقصا حقيقيا ويكسبني المزيد من المهارات	4.02	متوسطة	2
4	تقوم الإدارة بإعداد وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين بشكل دوري	3.66	عالية	3
البرامج التدريبية		3.80	عالية	

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإستبيان من خلال spss

نلاحظ من الجدول (04) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد البرامج التدريبية في مديرية الصيانة لولاية الأغواط تراوحت ما بين(3.20-4.35) وبدرجة تقدير (متوسطة إلى عالية).

الحوافز والمكافآت : جدول رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد الحوافز والمكافآت في مديرية الصيانة لولاية الأغواط

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	درجة التقدير	الرتبة
1	أرى أن الحوافز والمكافآت تتناسب مع مستوى أدائي في العمل	3.45	متوسطة	4
2	يوجد في المؤسسة نظام حوافز ومكافآت عادل موجه للعاملين	3.46	متوسطة	3
3	أتلقى المدح والثناء من مديري كلما أحسنت في عملي	4.13	عالية	1
4	يتم مكافأة العاملين الذين يقدمون جهدا متميزا	4.02	عالية	2
التحفيز والمكافآت		3.76	عالية	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإستبيان من خلال spss

يلاحظ من الجدول (05)أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة لبعد الاتصال الداخلي في مديرية الصيانة لولاية الاغواط تراوحت ما بين (3.11-4.42) وبدرجة تقدير (متوسطة إلى عالية).

الاتصال الداخلي: جدول رقم (06) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الاتصال الداخلي في مديرية الصيانة لولاية الأغواط.

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	درجة التقدير	الرتبة
1	توفر الإدارة المعلومات اللازمة عن إستراتيجيته وأهدافه	3.11	متوسطة	4
2	يوجد نظام اتصال فعال بين طاقم العاملين بالمديرية	4.42	عالية	1
3	يمكنني الاتصال بسهولة برئيسي المباشر في حال مواجهة مشكلة ما بعملي	3.72	عالية	2
4	تقوم الإدارة بتوضيح أدوار العاملين ومختلف المهام الموكلة لهم	3.55	عالية	3
الاتصال الداخلي		3.70	عالية	

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإستبيان من خلال spss رضا العاملين:

يهدف التعرف على رضا العاملين في مديرية الصيانة لولاية الأغواط، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بفقرات كل بعد من أبعاد الرضا، كما هو موضح في الجدول رقم (07) كما يلي:

جدول (07) المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على رضا العاملين في مديرية الصيانة

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	درجة التقدير	الرتبة
1	أشعر أن العمل الذي أقوم به مهماً	3.41	متوسطة	1
2	أستغل مواهبي الفردية	2.52	متوسطة	5
3	أنا أعترف بإنجازاتي الكبيرة في العمل	2.49	ضعيفة	7
4	يتم معاملتي بصفتي فرد وليس عضو في المجموعة	3.12	متوسطة	2
5	أتصرف بطرق تجعلني محاط احترام	2.79	متوسطة	3
6	يعتبروني شخصا ذي حاجات وقدرات وتطلعات مختلفة عن الآخرين	2.55	متوسطة	4
7	يسعدني أن أقضي بقية حياتي في المنظومة	3.50	عالية	6
رضا العاملين		2.91	متوسطة	

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإستبيان من خلال spss

يلاحظ من الجدول (07) أن المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على رضا العاملين في مديرية الصيانة تراوحت ما بين (2.49-3.41) وبدرجة تقدير ضعيفة إلى متوسطة.

اختبار فرضيات الدراسة:

نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة :

الجدول (08) يوضح قيم معاملات الانحدار للمفردات والاختبارات الإحصائية لها كما هو موضح فيما يلي :

الجدول (08) جدول المعاملات

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملة النمطية	قيمة Tالمحسوبة	مستوى دلالة T
	B	الخطأ المعاييري	beta		
ثابت				0.466-	0.642
التمكين	0.280	0.134	0.002	3.102	0.025
البرامج التدريبية	0.399	0.168	0.291	4.690	0.000
الحوافز والمكافآت	0.390	0.156	0.453	4.675	0.000
اللإتصال الداخلي	0.385	0.110	1.81	4.640	0.000

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإستبيان من خلال spss

اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات التسويق الداخلي على رضا العاملين في شركة سوناطراك –مديرية الصيانة لولاية الأغواط–.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين على رضا العاملين في مديرية الصيانة لولاية الأغواط.

يوضح الجدول (08) أن قيمة (T) بلغت (3.102) عند مستوى معنوية (Sig=0.025) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) وبالتالي سوف يتم قبول الفرضية والتي تنص على أن "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين على رضا العاملين في شركة سوناطراك –مديرية الصيانة لولاية الأغواط–، كما أن الجدول (08) يظهر قيمة (B) بلغت (0.280) والتي تعكس مقدار النقصان المتحقق في قيمة المتغير التابع (رضا العاملين) نتيجة نقصان المتغير المستقل (التمكين).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج التدريبية على رضا العاملين في شركة سوناطراك – مديرية الصيانة لولاية الأغواط-.

يوضح الجدول (08) أن قيمة (T) بلغت(4.690) عند مستوى معنوية (Sig=0.000) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) وبالتالي سوف يتم قبول الفرضية والتي تنص على أن "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج التدريبية على رضا العاملين في مديرية الصيانة لولاية الأغواط"، كما ان الجدول (08) يظهر قيمة (B) بلغت (0.399) والتي تعكس مقدار النقصان المتحقق في قيمة المتغير التابع (رضا العاملين) نتيجة نقصان المتغير المستقل (البرامج التدريبية).

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد دلالة إحصائية للحوافز على رضا العاملين في شركة سوناطراك- مديرية الصيانة لولاية الأغواط-.

يوضح الجدول (08) أن قيمة (T) بلغت(4.675) عند مستوى معنوية (Sig=0.000)وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) وبالتالي سوف يتم قبول الفرضية والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز والمكافآت على رضا العاملين في مديرية الصيانة لولاية الأغواط"، كما أن الجدول (08) يظهر قيمة(B) بلغت (0.390) والتي تعكس مقدار النقصان المتحقق في قيمة المتغير التابع (رضا العاملين في مديرية الصيانة) نتيجة نقصان المتغير المستقل (الحوافز والمكافآت).

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاتصال الداخلي على رضا العاملين في شركة سوناطراك- مديرية الصيانة لولاية الأغواط-.

يوضح الجدول (08) أن قيمة(T) بلغت (4.640) عند مستوى معنوية (Sig=0.000) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) وبالتالي سوف يتم قبول الفرضية والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاتصال الداخلي على رضا العاملين في مديرية الصيانة" ،كما أن الجدول (08) يظهر قيمة (B) بلغت (0.385) والتي تعكس مقدار النقصان المتحقق في قيمة المتغير التابع (رضا العاملين) نتيجة نقصان المتغير المستقل (الاتصال الداخلي).

النتائج :

* مؤسسة سوناطراك غير واضحة في تطبيق للتسويق الداخلي، وهذا من خلال أراء الموظفين وحيادية رأيهم في تبني المؤسسة لمكونات التسويق الداخلي .

* مؤسسة سوناطراك لا تفوض الصلاحيات للموظفين وعليه فالأوامر تستمد من الإدارة، بمعنى أن هناك مركزية القرار، بالإضافة إلى أنها لا تقر بجهودهم وهذا يولد عدم الرضا لديهم.

* مستوى الاتصال الداخلي بالمؤسسة متواضع وغير كافي.

* رغم أهمية نشاط التدريب كنشاط رئيسي من نشاطات التسويق الداخلي، لكنه يحظى باهتمام متوسط من قبل شركة سوناطراك وكذلك فالقلة من العاملين يحضون به.

* التمكين من الإجراءات الأكثر أهمية وتأثيرا على تطبيق التسويق الداخلي من بين باقي إجراءات التسويق الداخلي .

التوصيات :

* عملية التحفيز تولد لدى الموظف الرغبة في العمل وتحقيق المزيد من الجودة، وعليه على المؤسسة الاهتمام بهذا العنصر لما له من أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة .

* يجب على المؤسسة أن توسع نطاق الاتصال بين الموظفين وبينهم وبين الإدارة، كما عليها تشجيع تكوين فرق العمل فهذا يساعد في نقل المعلومات ما يمكنها من اختزال الوقت.

* على المؤسسة تفويض الصلاحيات للموظفين، فهذا يساعد على توليد الثقة في أنفسهم من أجل حل المشاكل مباشرة دون الرجوع إلى الإدارة، كما أن هذا سيحول دون التفكير من طرف الموظف في تغيير منصب عمله أو تغيير المؤسسة بحد ذاتها.

* ضرورة الاهتمام أكثر بتطبيق مفهوم التسويق الداخلي لتحقيق رضا أكثر عدد من العاملين والحفاظ عليهم خصوصا وأن المؤسسة تتعرض للمنافسة الخارجية.

* الحرص على التقييم الدوري للاحتياجات التدريبية في المؤسسة، والرفع من عدد البرامج التدريبية التي تساعد على فهم التسويق الداخلي.

المراجع والكتب العربية:

- الروسان محمد علي، العلاقة بين التسويق الداخلي والأداء التسويقي، دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد2 .

- أكثم عبد المجيد الصرايرة، رويدة خلف الغريب، أثر وظائف الموارد البشرية في الإبداع التنظيمي، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد6، العدد4، 2010.

- أمل إبراهيم الحاج، هاني المضمور، أثر التسويق الداخلي على الرضا الوظيفي لموظفي المبيعات في الاتصالات الأردنية، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد1، 2010.

- جواد محمد الشيخ خليل، الرضا الوظيفي وعلاقته ببعض المتغيرات الديمغرافية لدى العاملين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد16، العدد1، جامعة غزة، 2008.

– سويدان نظام موسى، البراري عبد المجيد، إدارة التسويق في المنظمات غير المبرمجة، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن، 2008.

– عبد الباري ذرة، زهير نعيم الصباغ، إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي و العشرين، منحى نظمي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008.

– عبول محمد زاهر، أيوب محمد، مبادئ تسويق الخدمات، دار الرضا للنشر، بدون طبعة، دمشق، 2003.

– ماهر أحمد، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

– محمد أحمد سليمان، سوسن عبد الفتاح وهب، الرضا والولاء الوظيفي، قيم وأخلاقيات الأعمال، زمزم للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.

– محمد الصيرفي، السلوك الإداري والعلاقات الإنسانية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

– مصطفى كامل، إدارة الموارد البشرية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1994.

– منصور، إياد شوكت إدارة خدمة العملاء، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.

– منى شفيق، التسويق بالعلاقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

المجلات:

– مناصرية رشيد، عرابة الحاج، بولرباح غريب، واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود، مجلة الباحث، العدد14، 2014.

الرسائل والمذكرات:

– دربالي، سهام موسى، واقع ممارسات التسويق الداخلي وأثره على الرضا الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

المراجع الاجنبية:

- Bruce Manuela, "Measuring Empowerment", Leadership & Organization Development Journal, Vol 24, NO 2, 2003

- Herzberg,"work and the nature of man", Cleveland: World Publishing Co, 1996.

- McGrath, Gary E, "Internal Market Orientation as an Antecedent to Industrail Market Servis Quality", unpublished Dissertation of Doctor of Business Administration, Nova South-eastern University 2009.

أزمة انهيار أسعار النفط 2015 وأسبابها

د.كلاخـــي لطيفة

أستاذة بجامعة ابن خلدون تيارت

kalakhilatifa@yahoo.fr

د.بوادو فاطمة -أستاذة بالمركز الجامعي تيسمسيلت

أ. سايح فاطمة -أستاذة بالمركز الجامعي غليزان

الملخص :

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ الستينيات، فلقد ساهم في إقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، مما أثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة .

كما توافرت قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الأسباب الكامنة وراء الإرتفاع غير المسبوق الذي شهدتها أسعار النفط ، والتي بلغت مستويات قياسية لم تكن متوقعة منذ سنوات قليلة .

حيث ينطوي عدم استقرار أسعار النفط على عدد من الأسباب والعوامل الخارجية تتعلق معظمها إما بالنمو في الاقتصاديات وما يترتب عليه من زيادة الطلب .أم عوامل ترتبط بالعرض مثل عدم قدرة نمو الاستثمارات على مواكبة نسق نمو الطلب على النفط .أضف إلى العوامل السابقة أسباب غير اقتصادية ذات طبيعة جيوسياسية وأمنية كالأعمال التخريبية أو حتى تصرفات إحتكارية للشركات العاملة.

الكلمات المفتاحية: النفط، الإقتصاد العالمي، النمو.

Résumé:

Le pétrole est la principale source d'énergie et le facteur le plus important de la croissance économique depuis les années soixante, il a contribué dans les économies de nombreux pays à travers le monde, soit directement ou indirectement, Qui a affecté les politiques économiques de ces pays en particulier ceux qui comptent sur les revenus pétroliers pour financer les budgets publics des Etats.

Disponible en une large base de points de vue et les opinions contradictoires sur les raisons de la hausse sans précédent des prix du pétrole, qui a atteint des niveaux records que l'on ne s'y attendait pas il ya quelques années. Ce qui implique l'instabilité des prix du pétrole pour un certain nombre de raisons . les facteurs externes sont principalement liés soit à la croissance de léconomies et l'augmentation conséquente de la demande soit aux facteurs associés à l'offre, tels que le manque de la capacité de croissance de l'investissement por suivre la hausse de la demande. Aux facteurs cités ci-dessus ,s'joutent des raisons non-économique à caractere Geopolitique et sécuritaire comme Les actes de sabotage ou de comportement monopolistique, même pour les entreprises opérantes.
Les mots clés: le pétrole, léconomie mondial,la croissance.

مقدمة :

تكاد تجمع مختلف المصادر المهتمة بشؤون النفط على ان أن الاحتياطي العالمي من النفط في تزايد مستمر ومرد هذا الى الاكتشافات المستمرة للآبار النفطية،ودور التكنولوجيا المتقدمة في الاستكشاف والتنقيب عنها، وكما هو معلوم فان للتكنولوجيا دورا كبيرا في تخفيض تكاليف البحث و التنقيب عن النفط وعودة الشركات الأجنبية الضخمة للبحث عنه في المناطق الغنية به في العالم.يستمر النفط كونه الوقود الأهم في العالم، فهو يساهم بتسعة و ثلاثين في المائة من إمدادات الطاقة العالمية,وسيبقى الوقود الأول للمستقبل القريب ,مدفوعا إلى الأمام بشكل رئيسي بفعل الطلب من قطاع النقل المتنامي بسرعة. وإذا كانت الصدمة البترولية في الفترة 1998- 2008 لصالح الدول المصدرة للنفط ,حيث شهدت اسعار النفط الخام معدلات ارتفاع مطردة انتقلت من 40 دولار للبرميل سنة 1998 لتتعدى حاجزا تاريخيا لم يسبق الوصول إليه من قبل ببلوغ , وفي بداية 2008 بتراجع الأسعار إلى أقل _ سعر البرميل 147 دولار في شهر جويلية 2008 ، إلا أن هذا الوضع سرعان ما تغير في من 32 دولار للبرميل نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي التي أفرزت أزمة عالمية أدت إلى تباطؤ رهيب في النشاط الاقتصادي العالمي.ومع بداية التعافي الاقتصادي العالمي في سنة 2009 بالعودة إلى النمو الاقتصادي وتسارع وتيرة التجارة اتجهت أسعار

النفط نحو الارتفاع حيث بلغ سعر البرميل 70 دولار في 2009 وانتقل إلى 110 دولار في 2011 ليتعدى حد 120 دولار في 2013 .إلا أن الأسعار سرعان ما انخفضت لأكثر من النصف منذ أواسط عام 2014حتى بداية عام 2015 . فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 002 دولارا في حزيران /يونيو 2015 إلى أقلّ من 21 دولا اً ر في كانون الثاني /يناير عام 2015 ، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها المؤقت عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية(وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى 11 دولارا في كانون الأول /ديسمبر2008) ، **فما هي الأسباب الرئيسية لانهيار أسعار البترول سنة 2015 ؟**

وعليه سنحاول من خلال مداخلتنا البحثية هذه أن نستعرض ماهية النفط (النشأة, المفهوم, الأهمية) ، و آثار تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد العالمي ، و كذا أسباب انخفاض أسعار النفط.

على هذا الأساس قمنا بتقسيم المداخلة إلى النقاط التالية :

- ✓ ماهية النفط :النشأة، المفهوم، الاهمية.
- ✓ آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي .
- ✓ أسباب انخفاض أسعار النفط.

أولا: ماهية النفط :النشأة، المفهوم، الأهمية.

1-النشأة:

عرف الانسان النفط منذ القدم وربما منذ بداية الحياة الانسانية على الارض.حيث كان يجمع من على سطح الارض او البحيرات, حيث يطفو من الشقوق التي تتسرب منها.كما عرفت الغازات النفطية بكثرة في مناطق فارس _ايران_ من الشقوق في الارض والذي اشتعل بفعل الصواعق او غيرها, اما الدولة الوحيدة التي استخدمت الحفر وحفرت الابار خصيصا لاستخراج النفط من الزمن القديم

فهي الصين[1],واول تكرير للنفط واستخراج المشتقات النفطية بواسطة برج تقطيركامل فكان في دمشق حوالي عام 950م,وكان النفط يستعمل عندئذ في مجالين هامين فقط , هما الانارة والطبابة.ولم يحصل النفط على اهميته التي تبدو الان الا بعد اختراع المحرك الانفجاري في منتصف القرن 19.وتعتبر اول بئر حفرت لغرض استخراج النفط بعدئذ هي البئر التي حفرها الكابتن دريك edwinl drake في تكساس في الولايات المتحدة الامريكية عام 1859.[2]اما اليوم فاستخدامه الرئسي كوقود للطائرات والسيارات. ففي البلدان المتطورة 97من وسائل النقل تعمل على النفط ولا يوجد بديل متوفر وذو كلفة مقبولة في المدى المنظور حتى الان .كما ان النفط مهم جدا في بعض بقاع العالم للتدفئة,ويستخدم ايضا على نطاق واسع في الصناعة البتروكيميائية لانتاج مواد ألتجميل وتستخدم نواتجه الخشنة في تعبيد الطرق.[3] اما في افريقيا بدأ التنقيب عن النفط في أوائل القرن العشرين، على أيدي الشركات متعددة الجنسيات،و كان البحث عن هذا المورد الحيوي قد تأخر في القارة السمراء لعدم استقرار الأوضاع الداخلية في معظم أنحاء القارة، والانشغال بمقاومة الاستعمار، والافتقار إلى البنية التحتية اللازمة للقيام بعمليات التنقيب والاستخراج .وفي العشرينيات من القرن الماضي تبلور النفط كسلعة كسلعة إستراتيجية، وتركّزت الاكتشافات البترولية آنذاك في الشمال الإفريقي, وكانت معظم الشركات العاملة في الإقليم – وهي شركات أمريكية وفرنسية - تخفي عثورها على النفط حتى تحين الفرصة للاستئثار به دون غيرها.[4]

[1] قصي عبد الكريم ابراهيم،اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010, ص5.

[2] الجيرودي نزار, انتاج النفط والغاز, دمشق, مطبعة طربين, 1986, ص7.

[3] منهج مفتوح للتعرف على اساسيات صناعة النفط على الموقع التالي:www.marefa.org/mages/7/7a بتاريخ:2016/01/21

[4] ايمن شبانة," النفط الافريقي",مجلة افريقيا قارتنا,العدد الثاني, فبراير 2013,ص1.

2-مفهوم النفط:

عرف النفط قبل الميلاد بآلاف السنين بإسم ميزوبوتيما[1] في بلاد الرافدين (العراق القديم) وبلاد فارس (إيران) و في الصين وفي القرون الوسطى كان معروفا عند الهنود الحمر في شمال البيرو والإكوادور الذين استخدموه في علاج المرضى[2].

النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة, حيث البترول هو مصطلح لاتيني الاصل, والنفط هو مصطلح فارسي, ويعود اصل التسمية اللاتينية الى كلمة petroleum وهي تتكون من مقطعين petrوتعني صخر و oleum وتعني الزيت بمعنى زيت الصخر[3]. ويسمى اشتقاقا من اللغة الفارسية "نفاتا" وتعني قابلية السريان.[4]

يعرفه "محمد أحمد الدوري " بأنه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر ...الخ. كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقله و العكس بالعكس [5].

اما من الناحية التقنية، فهو مزيج من البنتانات والهيدروآربونات الثقيلة التي تستخلص بشكل رئيسي من مخازن النفط الخام. وعندما توجد البنتانات والهيدروآربونات الثقيلة في مخازن الغاز الطبيعي،

[1] حسن سيد أبو العينين ، الموارد الإقتصادية ، بيروت لبنان ، 1979 ، ص471.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، الموارد الإقتصادية ، دار الجامعة المصرية الإسكندرية ، مصر ، 1975 ، ص316.

[3] محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي, ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر،1983،ص 8.

[4] عن الموسوعة الالكترونية ويكيبيديا من خلال http//ar/wikipedia/org/wiki بتاريخ:2016/01/21 الرابط

[5] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص.ص 8_9.

تعرفان باسم المتكثف. وفي الواقع يعامل المتكثف على أنه نفط. كما يمكن أن تنتج مخازن النفط هيدروكربونات سائلة خفيفة مثل البروبان والبوتان، وهذه يتم تصنيفها على أنها غازات طبيعية سائلة[1].

أما فيما يخص موقعه من الموارد الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ أوفاني لأنه يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد، ولا يترك بعد استعماله الأول أي أمل في استعماله ثانية[2] .

ويتنوع البترول الموجود في الطبيعة بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، إلا أنه يوجد على عدة أنواع تتأثر بالخصائص الطبيعية أو الكيمياوية أوبدرجة الكثافة أو اللزوجة ، فهو يختلف من منطقة لأخرى ومن بلدة إلى أخرى وحتى داخل الحقل الواحد قد يتواجد عدة أنواع من البترول، و ينتج عن هذا التباين في أنواع البترول منتجات سلعية بترولية مختلفة فنميز بين:

1 – المنتجات الخفيفة :منها الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، الكيروزين.

2– المنتجات المتوسطة :نجد منها زيت الغاز، زيت الديزيل، زيت التشحيم.

3–المنتجات الثقيلة :مثل زيت الوقود، الإسفلت، الشمع.

وتنطوي دورة انتاج النفط على خمسة مراحل هي: التنقيب, الاستخراج, النقل,التكرير ثم التوزيع والتسويق ويمكن ايضاحها في الشكل التالي:

[1] منهج مفتوح للتعرف على اساسيات النفط ، مرجع سبق ذكره ،ص37.

[2] محمد احمد الدوري،مرجع سابق، ص10.

الشكل رقم01 : دورة انتاج البترول وعملياتها المختلفة

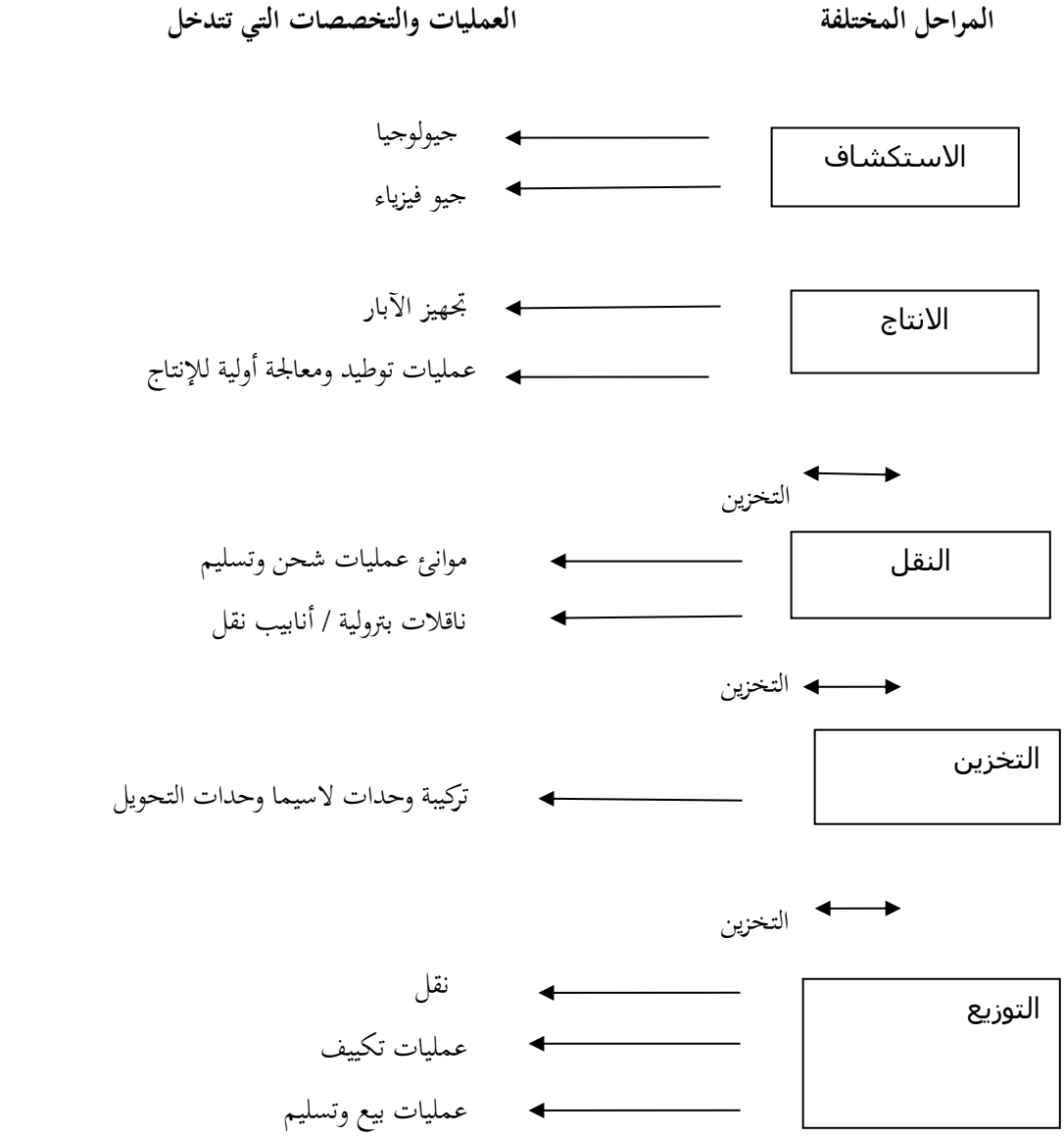

المصدر:عبد المالك مباني, "الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2008،ص24.

3-**الأهمية**:

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية ، وتأتي الأ همية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية و مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له ،[1] حيث يعتبر النفط ذا أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي فهو السلاح الرئيسي في الحرب الاقتصادية القائمة بين بلدان العالم . و لكن استخدام هذا المورد تواجهه الكثير من التحديات، فهو من الموارد الناضبة المهددة بالفناء ناهيك عن المشاكل البيئية الناتجة عن صناعة النفط بمراحلها المختلفة.

وتأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال:

أولا– مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة وضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات.

ثانيا– كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات بالاضافة إلى كونه احد عناصر الانتاج الضرورية لاية صناعات أخرى .

وتأتي أهميته بالنسبة للأقطار العربية المستوردة للنفط:

أولاً– من خلال كونه احد عناصر الانتاج وسلعة لازمة لاشباع حاجات أساسية،

ثانياً –فإنها من خلال وجود فرص عمل لمواطنيها في الأقطار المصدرة للنفط، مما يترتب عليه تحويلات مالية بالعملات الصعبة بالاضافة إلى المساعدات والقروض الميسرة التي يمكن أن تقدمها الدول العربية المصدرة للنفط لها[2].

[1] موري سمية, اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية, دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان, 2010 ص56

[2] علي احمد عتيقة,"الطاقة والتنمية في الوطن العربي:الوضع المالي والافاق المستقبلية",النفط والمصالح العربية:1972-1987,منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 1987، ص.ص 189-219.

وبالنظر إلى أهمية دور قطاع النفط في القطاع العربي حيث تشكل العائدات النفطية منه العمود الفقري لاقتصاديات اغلب الدول العربية والمحرك الاساسي لعملية التنمية في الوطن العربي[1],حيث تتبوأ الدول العربية مكانة مرموقة على خارطة البترول العالمية,وما يعزز هذه المكانة استحوذها على الجزء الاكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط,وما تقوم بانتاجه وتصديره الى الاسواق العالمية , كما تبرز اهمية النفط العربي عالميا باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من اجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الافاق المستقبلية.[2]

ثانيا : آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

1- الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط:

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

1-1 آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول:

تتلخص هذه الانعكاسات في[3]:

✓ انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ، حيث يترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول و تراجع في معدلات النمو الإقتصادي ؛

✓ انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية :يترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض ؛

✓ تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛

---

[1] ابراهيم القلة، تطورات اسعار النفط واعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة2000-2009، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.

[2] ابراهيم بلقلة، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية ،الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد10، جوان2013.،ص76.

[3] أحمد منذور، أحمد رمضان، " اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية" ، الدار الجامعية للطباعة، بيروت 1990 ، ص 193.

✓ انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها؛

✓ انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

1-2 آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:

تتمثل هذه الآثار في:

✓ انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.

✓ انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية.

✓ تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.

✓ انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.

✓ التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

1-3 آثار انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية:

تتمثل أهم آثار الانخفاض في:

✓ انخفاض قيمة الواردات من البترول و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.

✓ تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.

✓ انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.

✓ تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها :إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية[1].

2- الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط:

ينعكس ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، اقتصاديات الدول المستوردةو كذا الدول الصناعية المستهلكة كما يلي:

2-1 آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

تتلخص أهم هذه الآثار في:

✓ زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد:

✓ زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: فهذه العوائد تتيح فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وتعزز من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

✓ زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث أن الدول المصدرة للبترول توجه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية ،استثمارات في الدول الصناعية ، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية[2].

2-2 آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:

✓ تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.

✓ زيادة المديونية الخارجية :ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف

✓ من حدة أزمتها الاقتصادية.

[1] موري سمية ، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق ،ص.ص88-89.

[2] كامل بكري وآخرون،" الموارد واقتصادياتها"، مرجع سابق، ص 223 .

✓ الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

2-3 آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:

تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة فيما يلي:

✓ زيادة أعباء موازين المدفوعات :تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.

✓ احتواء الفوائض المالية النفطية :إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواءا في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد و السلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، و يعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها[1].

ثالثا : أسباب انخفاض أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 ، وانخفضت أسعار المعادن الأخرى أيضًا، ولكن بأقلّ حد ةً، وهي عاد ةً ما تتفاعل مع النشاط الاقتصادي العالمي، وفي هذا الأمر دلالة على أنّ عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدّت إلى انخفاضه على نحوٍ حاد .ولقد تضافرت عدّة عوامل أدّت إلى الانخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار النفط؛ وهي متعلقة بالعرض، اولطلب، وبعوامل توقعات مستقبلية ونفسية، وجيوسياسية أيضا.

1 .عوامل العرض والطلب:

باختصار شديد، بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002 ؛ بسبب صعود الصين والهند

[1] موري سمية ، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر ،مرجع سابق ، ص87.

وغيرها من دول شرق آسيا(الشكل رقم 02)، وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010 وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسيًّا في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا .ونظرا إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدَّى ذلك إلى ارتفاع الأسعار .ولكن في الوقت نفسه كانت ثمّة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح .فارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدَّى إلى حفْز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجه منها من قبلُ بسبب ارتفاع التكلفة. ونعني بذلك تحديدًا النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا .

الشكل رقم 02 : تطور أسعار النفط منذ بداية السبعينات

المصدر : من إعداد الباحثات إستنادا على : **Data source** Federal reserve bank of st

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسُّن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافة إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من كلّ من العراق وليبيا.

وفي أواسط عام 2014 ، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحوٍ أكبر من الطلب(الشكل رقم 03) وفي أيلول /سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت

الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئًا في اجتماعها الشهير في تشرين الثاني /نوفمبر، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق)عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 11 مليون برميل يوميًّا، وكان ذلك مفاجئًا للأسواق، فأدَّى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولارا بالنسبة إلى البرميل الواحد في أواسط كانون الأول /ديسمبر عام 2014 ، ثمّ ليصل إلى ما دون 50 دولارا في كانون الثاني /يناير 2015.

الشكل رقم 03: حساب العرض والطلب حتى الربع الثاني من عام 2015

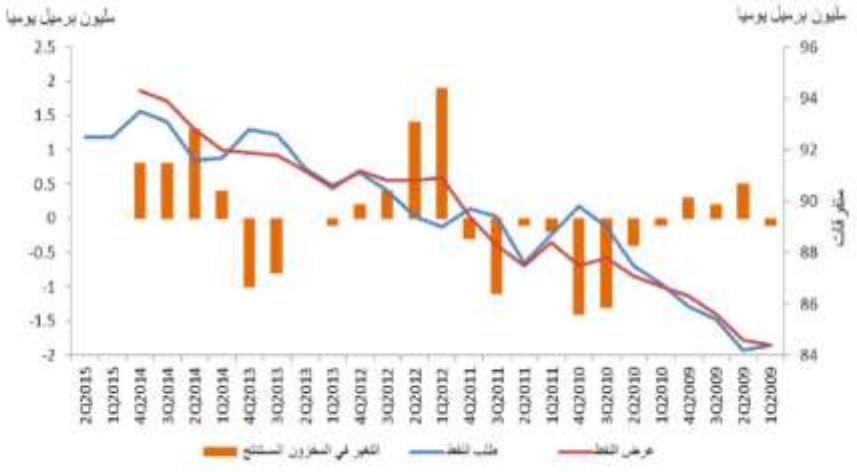

المصدر : من إعداد الباحثات بالإستناد إلى **Data Source:** International Energy Agency (2014)

ويبدو أنّ حالة عدم الاستقرار التي اكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي أبقت الأسعارمرتفعة فترةً أطول ممّا ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع .فلما استقرت إمدادات النفط نسبيًّا من المناطق المضطربة سياسيًّا في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئةً؛ فأدَّى ذلك إلى هبوط حادّ في الأسعار.

2. قناة التوقعات المستقبلية :

إضافة إلى عاملي العرض والطلب كانت ثمّة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العامّ للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيره في أسعار النفط والمعادن .فخلال العقد الماضي تنامى استخدام النفط بوصفه سعلة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال .وفي ظلّ التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة(من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفدرالي الأميركي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإنّ ذلك يؤدّي إلى أمرين؛ أحدهما حرْف رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزينة وسنداتها والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلّقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان.

بالنسبة إلى انخفاض أسعار النفط، يمكن إجمال العوامل المتعلّقة بالعرض في النقاط التالية:

- ✓ أدَّى إنتاج الولايات المتحدة وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادة مقدارها 4 ملايين برميل يوميًّا من النفط منذ عام 2008.
- ✓ وجود مناطق مضطربة سياسيًّا في الشرق الأوسط(العراق وليبيا)مازلت تسعى لرفع إنتاجها من النفط.
- ✓ تغير في إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلًا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.

أمّا بالنسبة إلى العوامل المتعلّقة بالطلب، فإنّ انخفاض في أسعار النفط بحسب وكالة الطاقة الدولية (من20 إلى35%) ، ما بين حزيران /يونيو وكانون الأول /ديسمبر عام 2014 ، يرجع إلى انخفاض الطلب بالنظر إلى ما يلي:

- ✓ ركود في أوروبا.
- ✓ تراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي.
- ✓ ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم.

✓ ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.

✓ ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى(مثل أروبا واليابان).[1]

خاتمة :

يعتبر النفط أهم سلعة في الأسواق العالمية حاليا ، حيث يتميز بعدم ثبات أسعارها مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة منها أو المستوردة ، خاصة المنتجة منها مما جعل بعضها يبحث عن مصادر جديدة لإيراداته عن طريق تنويع مصادر الدخل ، كما تشهد معدلات النمو في عدد من الدول تذبذب جراء عدم استقرار أسعار النفط التي تعتبر من أهم العوامل المؤثر فيه، و ينطوي عدم استقرار أسعار النفط على عدد من الأسباب والعوامل الخارجية تتعلق معظمها إما بالنمو في الإقتصاديات وما يترتب عليه من زيادة الطلب، أم عوامل ترتبط بالعرض مثل عدم قدرة نمو الاستثمارات على مواكبة نسق نمو الطلب على النفط .أضف إلى العوامل السابقة أسباب غير اقتصادية ذات طبيعة جيوسياسية وأمنية كالأعمال التخريبية أو حتى تصرفات إحتكارية للشركات العاملة.

المراجع :

1. ابراهيم القلة، تطورات اسعار النفط واعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة2000-2009،مجلة الباحث، العدد 2013/12

2. ابراهيم بلقلة، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية ،الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد10، جوان2013.

3. أحمد منذور، أحمد رمضان، " اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية" ، الدار الجامعية للطباعة، بيروت 1990.

4. ايمن شبانة," النفط الافريقي",مجلة افريقيا قارتنا,العدد الثاني, فبراير 2013.

[1] خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط و التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2015الدوحة ، قطر ، ص.ص 6-7 .

5. الجيرودي نزار, انتاج النفط والغاز, دمشق, مطبعة طربين, 1986.

6. حسن سيد أبو العينين ، الموارد الإقتصادية ، بيروت لبنان ، 1979 ، ص471.

7. خالد بن راشد الخاطر،تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،قطر،2015.

8. عبد المالك مباني, "الاقتصاد العالمي للمحروقات النفطوالغاز الطبيعي دراسة استشرافية"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2008.

9. علي احمد عتيقة,"الطاقة والتنمية في الوطن العربي:الوضع المالي والافاق المستقبلية",النفط والمصالح العربية:1972-1987,منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 1987.

10. عن الموسوعة الالكترونية ويكيبيديا من خلال الرابط http//ar/wikipedia/org/wiki بتاريخ:2016/01/21

11. قصي عبد الكريم ابراهيم،اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

12. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي, ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر،1983.

13. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، الموارد الإقتصادية ، دار الجامعة المصرية الإسكندرية ، مصر ، 1975 ، ص316.

14. منهج مفتوح للتعرف على اساسيات صناعة النفط، على الموقع التالي: www.marefa.org/mages/7/7a، بتاريخ:2016/01/21

15. موري سمية, اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية, دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان, 2010 .

16. Data source Federal reserve bank of st

17. Data Source: International Energy Agency (2014)

Les investissements directs étrangers et la croissance économique en Algérie

-estimation économétrique-

كيفاني شهيدة

KIFANI Chahida

Maitre de conférence –A-

Faculté des sciences économiques et de gestion Université de Tlemcen Algérie

kifanichahida@yahoo.fr

Résumé :

L'investissement direct étranger, semble être aujourd'hui un catalyseur de la croissance économique tant dans les pays émergents que dans les pays développés.

L'objectif de ce travail est de tester le lien entre les IDE et la croissance économique en Algérie, dont la croissance économique (PIBPP) comme variable endogène. Quant aux variables exogènes, on a pris l'investissement direct étranger, la formation brute du capital fixe, les exportations, l'importation, la masse monétaire et le capital humain, en se basant sur des données allant de **(1980-2014)**. Pour ce faire nous avons utilisé la méthode de cointégration **des moindres carrées ordinaires modifier**. Les résultats issus de notre modèle indiquent que les IDE auront un impact positif mais peu significatif sur la croissance et développement économique en Algérie.

Mots clé : Les investissements directs étrangers, l'ouverture économique, la croissance, développement économique, Algérie.

Abstract

Foreign direct investment, now appears to be a catalyst for economic growth in both emerging and developed countries.

The object of this paper is to tested the link between FDI and **economic growth (GDPPC)** in Algeria, including economic growth as an endogenous variable. As for the exogenous variables , we took foreign direct investment , gross fixed capital formation , exports, imports , money supply and the level of human capital , based on data from **(1980-2014)** .To do this we used cointegration method of **Fully-modified OLS.** The results from our models indicate that economic openness and FDI have a **positive but insignificant** impact on growth and economic development in Algeria.

Keyword:, foreign direct investment, openness, growth ,economic development, Algeria .

Introduction

L'ouverture d'un pays ne se limite pas .à ses échanges internationaux. Elle se caractérise aussi par sa capacité d'accueil des firmes multinationales étrangères en accordant des avantages notamment fiscaux et administratifs. Ces firmes peuvent améliorer l'efficacité globale d'une économie via la disponibilité des connaissances technologiques et organisationnelles transférables au reste de l'économie. Ainsi, pour tenir compte de l'ensemble des canaux par lesquels l'ouverture peut affecter la croissance économique, il nous paraît nécessaire de d'utiliser les IDE dans notre analyse. Leur effet positif a été démontré par plusieurs auteurs comme Borensztein, De Gregorio et Lee (1995) par exemple. Cette variable sera représentée par le taux de croissance du flux net de l'investissement direct étranger.

Au-delà de la mise en œuvre des dispositions prises dans le cadre des réformes, l'enjeu pour l'Algérie est bien la mutation du modèle de développement suivi jusque-là. Les réformes ont visé à initier le mouvement vers une économie de marché, ouverte aux échanges internationaux et impulsée par le secteur privé. Ainsi, les réformes de « seconde génération » ont prolongé les réformes de « première génération », favorisant la libéralisation commerciale. Le partenariat entre autres s'inscrit du point de vue du mouvement des réformes.

On peut donc affirmer que l'Algérie s'est trouvée obligée de faire d'autres concessions à ses principes elle adopte des réformes libérales dites « réformes de nouvelle génération, dites La privatisation des entreprises publiques et l'ouverture aux IDE » ont constitué deux axes importants dans la politique économique suivie par l'Algérie depuis le début des années 2000. Certes, l'Algérie a connu ces dernières années un flux d'IDE important par rapport aux années 1990, mais qui restent néanmoins insuffisants par rapport au potentiel du pays.

À ce stade notre problématique est sous-tendue par la question suivante :

Quel est l'impact des investissements directs à l'étranger sur le développement et la croissance économiques en ALGERIE ?

1. Littérature sur les IDE

Les flux d'IDE sont recherchés par les PED, dans l'optique qu'une meilleure utilisation des ressources conduit à terme à une croissance intensive. Le transfert technologique est également un canal par lequel l'IDE peut agir sur la croissance. L'efficacité globale de l'économie est l'objectif des pays d'accueil, qui est censée être améliorée à travers plusieurs canaux que l'IDE peut alimenter. La littérature traitant de l'impact

des IDE sur la croissance est très abondante et donne des résultats divergents. Ces travaux s'intéressent aux impacts d'ordre macro-économique et porte plus précisément sur les inégalités et, récemment, sur la réduction de la pauvreté. Ainsi, pour aborder la question de l'impact de l'IDE sur la croissance, il convient de prendre en compte les interactions qui se développeront (ou non) avec les variables importantes dans le cas des PED: le développement humain, l'investissement national, la politique commerciale et la réduction de la pauvreté.

Les PED depuis quelques années ont fait le choix de l'ouverture dans l'espoir d'avoir un flux d'IDE important, qui à terme leurs permettrait de générer de la croissance. Les travaux empiriques qui ont étudié la relation ouverture-croissance ont révélé un effet positif. Cependant, les mesures de l'ouverture ont été en partie la raison de la remise en question de la robustesse de ces travaux, en plus de l'utilisation des méthodes économétriques non adaptées. En testant empiriquement l'impact de l'ouverture (les exportations, les importations en provenance de pays pauvres et de pays riches, et l'investissement direct étranger incluant l'externalité de la technologie, comme différentes dimensions de l'ouverture) sur la croissance économique, d'un panel de 47 PED entre 1980 et 1997, **(Abdeljabbar et Hanchane, 2004)** démontrent que l'ouverture des PED a globalement un effet positif et significatif sur leur croissance économique.

L'IDE susceptible d'accélérer la croissance se double d'un questionnement sur les structures productives, de la spécialisation et de la diversification. **Nicet-Chenaf et Rougier** (2008) ont montré dans le cadre d'un modèle de croissance endogène estimé par la méthode des moments

généralisés (GMM) en système pour les PSEM, durant la période 1995-2004, que si la diversification et l'IDE favorisent la croissance des PSEM, des niveaux plus élevés de la diversification diminuent l'effet de l'IDE sur la croissance.

Borensztein, **Gregorio et Lee** (1998) présentent une étude portant sur les décennies soixante-dix et quatre-vingt. Ils constatent que l'IDE favorise la croissance économique quand le niveau d'éducation98 dans le pays hôte (mesure de la capacité d'absorption) est élevé. Un effet positif de l'IDE sur la croissance est obtenu à partir d'un certain seuil de développement du capital humain, que les auteurs fixent à 0.52 année d'étude secondaire. Ainsi, pour les auteurs l'effet de l'IDE sur la croissance est d'autant plus élevé que le taux d'investissement en capital humain dans le pays est élevé.

Dans le même ordre d'idée se présentent les travaux de **Bengoa et Sanchez-Robles (2003)** ainsi que De Gregorio (1992). De plus, **Xiaoying Li et Xiaming Lui (2004)** ont démontré que l'IDE à un impact positif sur la croissance, aussi bien dans les pays développés que dans les pays en développement. **Balasubramanyam, Salisu et Dapsoford (1996)** attribuent l'impact positif de l'IDE sur la croissance à l'existence d'un marché ouvert. Akinlo (2004) soutient qu'au Niger, l'IDE a un impact positif sur la croissance économique et surtout à long terme. Afin de tester l'impact des IDE sur la croissance dans les années quatre-vingt-dix, Ram et Zhang (2002) utilise des données transversales portant sur un grand nombre de pays, et trouvent un impact significativement positif en général. Par ailleurs, les auteurs ne trouvent pas de lien entre l'IDE, le capital humain et la croissance, déjà mis en évidence par Borensztein, De Gregorio et Lee (1998).

En revanche, l'IDE peut aussi avoir un effet négatif sur la croissance économique. Une corrélation négative entre la croissance économique et

l'IDE est montrée par **Brewer (1991),** qui revient principalement à l'effet de domination qu'exercent les firmes étrangères pour décourager les firmes locales à développer leurs propres activités de R-D. **Saltz (1992)** trouve qu'une corrélation entre l'IDE et le taux de croissance est toujours négative dans PED qui ont levé toute contrainte au rapatriement des bénéfices associés à l'IDE. **De Mello (1999)** fait apparaître que si les IDE sont en mesure de favoriser la croissance économique, cette relation dépend du degré de complémentarité et de substitution entre l'IDE et l'investissement interne.

Carkovic et Levine (2002) ainsi que **Haddad et Harrison (1993)** ont affirmé que l'IDE n'a pas d'effet positif sur la croissance. En étudiant l'effet de l'IDE sur la croissance économique, Singh (1988) et Hein (1992) n'ont pas trouvé d'effet significatif. L'analyse économétrique menée par **Bouklia-Hassane et Zatla (2001)** pour la période 1985-1997 a montré l'ambiguïté, pour le moins, de l'impact de l'IDE sur la croissance des pays sud méditerranéens comparativement au reste des PED.

Au final, les différents travaux présentés révèlent que la relation entre la croissance économique et l'investissement direct étranger n'est pas dépourvue d'ambigüité. Par ailleurs, les résultats révélés par les différentes études sous-tendent l'idée selon laquelle l'effet de l'IDE dépend des caractéristiques propres du pays d'accueil et de la nature de l'IDE en question. Ainsi, pour que l'IDE exerce un effet positif sur l'économie d'accueil, il est attendu une large diffusion des externalités (« spillovers ») des firmes étrangères vers les firmes locales. Néanmoins, de telles externalités, peuvent ne pas avoir lieu, en raison de faibles liens existants entre les firmes locales et étrangères, ou encore d'une faible capacité

d'absorption **(Kumar et Pradhan, 2002)**. Les pays les moins avancés, où les faibles niveaux d'instruction et de connaissances technologiques et les lacunes des marchés financiers, peuvent réduire aussi les avantages potentiels liés à l'IDE.

2. Evolution des investissements directs étrangers après les réformes structurelles

La conclusion d'un accord de libre-échange avec l'UE en 2001, et la future adhésion de l'Algérie à l'OMC, sont de nature à contribuer à créer un climat plus favorable aux IDE. Afin de sortir de la dépendance vis-à-vis des hydrocarbures et de diversifier les exportations, l'Algérie entreprend depuis 2000 d'ambitieux programme de relance. Bien que la mise en place de l'accord d'association avec l'UE ouvre des perspectives positives pour les flux d'IDE, les investissements en provenance des PED dits investissements « sud-sud » sont en forte progression. L'Egypte a fait une entrée remarquée en 2001, en se plaçant directement comme second investisseur dans le pays grâce à l'entrée de l'opérateur de téléphone cellulaire « Orascom ».

Depuis 2000, l'Algérie attire un nombre important d'investisseurs étrangers, qu'ils soient de pays développés ou de pays en développement. Les secteurs d'activité attractifs se diversifient aussi. Plusieurs organismes sont chargés des investissements étrangers en Algérie, que ce soit au niveau des ministères ou des administrations relevant de ces ministères, du conseil national de l'investissement (CNI) ou encore de l'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI), l'équivalent d'une agence de promotion (API). Le constat révèle que l'Algérie a déployé beaucoup d'efforts depuis quelques années, justement pour atteindre l'attractivité des capitaux étrangers.

L'Algérie n'a cessé d'attirer des flux d'IDE depuis l'année 2000. Depuis, le montant des IDE annuels est resté supérieur à 600 millions de dollars. L'Algérie en 2001 et 2002 s'est classé respectivement quatrième et troisième pays hôte d'IDE en Afrique et premier pays du Maghreb en 2002♣. Cette performance remarquable est due essentiellement à la réalisation de certains investissements stratégiques (hydrocarbures, licence GSM et sidérurgie). En 2003, l'Algérie est classée 74ème au niveau mondial, derrière la Tunisie 38ème, l'Egypte 58ème et le Maroc 61ème. En 2004, l'Algérie enregistre la première place de Maghreb en attirant 882 millions de dollars, contre 853 millions de dollars en Tunisie et 639 millions de dollars au Maroc. [1]

Malgré une évolution rapide, les stocks d'IDE restent relativement modestes en Algérie. Ils sont passés de 1561 millions de dollars en 1990 à 3647 millions en 2000 pour atteindre 7428 millions en 2004. L'Algérie reste à la dernière position en matière de stock d'IDE dans le Maghreb. Le stock d'IDE enregistré en Algérie représente 41,3% de celui de la Tunisie et 35,4% de celui de l'Egypte qui a toujours occupé la première place dans ce domaine depuis 1990.[2]

Sous l'angle des entrées de capitaux, l'année 2006 s'est particulièrement caractérisée par une forte expansion des investissements

♣ D'importants investissements ont touché le secteur des hydrocarbures. En juillet 2002, l'Algérie a accordé sur enchères sept terrains d'exploration à des entreprises pétrolières étrangères, dont deux terrains attribués à des entreprises opérant pour la première fois en Afrique du Nord. Il s'agit de la firme Petrovietnam Investment and Development Company et de divers groupes composés de RWE DEA, Edison, Repsol, Andarko en association avec Maersk, Gaz de France et Medex Petroleum Limited et, enfin, du consortium composé de TotalfinaElf et Cepsae. Dès août 2001, SONATRACH a conclu avec ABB un contrat évalué à 93 millions de dollars, portant sur la construction d'une station de compression de gaz naturel sur le gazoduc Pedro Duran Farell (Maghreb-Europe Gas Line - MEG).

directs étrangers qui ont atteint 1,79 milliard de dollars, y compris les crédits entre entreprises apparentées, correspondant à une croissance de 66 %. L'analyse de la structure des investissements directs étrangers en 2006 fait apparaître un phénomène nouveau, à savoir que la part relative de ces investissements dans les secteurs hors hydrocarbures (53,02 %) dépasse celle du secteur des hydrocarbures (46,97 %).

L'expansion des investissements directs étrangers est soutenue depuis 2004, leur montant de l'année 2006 constitue le triple du montant enregistré (634 millions de dollars) au cours de l'année 2003. Il est utile de rappeler que les entrées de capitaux au titre des investissements directs étrangers sont passées de 291,7 millions de dollars en 1999 à 1196,5 millions de dollars en 2001. L'important élan des investissements directs étrangers observé au cours de l'année 2006 indique l'attractivité certaine du marché algérien pour les investisseurs étrangers. En 2007, les opérateurs étrangers ont investi plus de 5,3 milliards d'euros.[3]

Suivant la tendance mondiale, Les flux d'investissements directs étrangers IDE [4]ont enregistré une tendance baissière pour l'Algérie. C'est ce qu'a indiqué à Alger Kalotay Kalman, expert Cnuced♣, en présence d'Abdelkrim Mansouri, directeur général de l'ANDI ♣ intervenant lors du lancement, pour la première fois en Algérie simultanément avec d'autres capitales du monde, l'expert onusien a indiqué que les investissements directs étrangers (IDE), définis en termes de prise de participation supérieure à 10% et participation à la gestion des sociétés transnationales (STN) en Algérie ont connu un certain recul. Ainsi, les entrées d'IDE en

♣ Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement

♣ Agence nationale du développement des investissements.

Algérie, estimées en 2006 à 1,7 milliard de dollars, ont baissé à 1,484 milliard de dollars en 2012, après avoir atteint un pic à 2,7 milliards de dollars en 2007. Quant aux sorties, le rapport indique une diminution sensible de 0,5 milliard en 2011 à 0,25 milliard en 2012. « Ce recul suit la tendance baissière des IDE dans le monde qui ont chuté de 18% en 2012 pour atteindre 1.350 milliards de dollars», a précisé **Kalotay Kalman** qui a attribué cette baisse à divers facteurs, notamment la fluctuation des flux financiers transférés vers un pays, selon l'évolution et la maturité d'un projet d'investissement.

Une nette baisse des investissements européens et un regain d'intérêt des investisseurs du Golfe apparaissent ces dernières années. On peut également noter une réorientation des IDE sur le marché domestique à travers la multiplication des projets de développement des transports et des infrastructures. Riche en ressources naturelles et stable économiquement, l'Algérie attirait ces dernières années des flux croissants d'IDE, leur stock restant faible. L'Algérie a introduit une règle limitant à 49% la participation d'un investisseur étranger et les soumissionnaires étrangers doivent trouver des partenaires locaux pour les contrats publics.

Après la nette diminution de 2012, les IDE entrants ont augmenté en 2013, sans atteindre le niveau de 2011. Les autorités tentent d'améliorer le climat des affaires, qui reste perfectible. Ainsi, l'Algérie a été classée 154ème sur 189 pays dans le classement Doing Business 2015 de la Banque mondiale, le pays reculant de sept places par rapport à 2014. Un important gisement pétrolifère découvert en 2013 devrait attirer de nouveaux investisseurs. Le développement des gisements d'hydrocarbures restants

nécessitera des afflux d'IDE conséquents dans les années prochaines. En outre, la construction d'un complexe sidérurgique a commencé début 2015, le Qatar possédant 49% du capital du projet estimé à 2 milliards EUR.

La série de mesures protectionnistes prise par le gouvernement algérien, de même que la corruption, les lourdeurs bureaucratiques, la faiblesse du secteur financier et l'insécurité juridique relative aux droits de propriété intellectuelle sont des freins à l'investissement. Officiellement, le gouvernement demeure cependant engagé dans la libéralisation économique et recherche les investissements étrangers dans des secteurs tels que les infrastructures, les télécommunications, l'énergie et l'eau.

Tableau numéro (01):[5] les flux d'ide entrants, stocks et le nombre d'investissements

Investissement Direct Etranger	2012	2013	2014
Flux d'IDE entrants (millions USD)	3.052	2.661	1.488
Stocks d'IDE (millions USD)	23.607	25.298	26.786
Nombre d'investissements greenfiel♣	18	16	13
IDE entrants (en % de la FBCF)♣	4,7	3,7	2,1
Stock d'IDE *(*en % du PIB)	11,4	12,1	12,5

Source : CNUCED – 2015, dernières données disponibles.

♣ L'indicateur de Performance de la CNUCED est basé sur un ratio entre la part du pays dans le total mondial des IDE entrants et sa part dans le PIB mondial.
-L'indicateur de Potentiel de la CNUCED est basé sur 12 indicateurs économiques et structurels tels que le PIB, le commerce extérieur, les IDE, les infrastructures, la consommation d'énergie, la R&D, l'éducation, le risque pays.
-Les investissements greenfield correspondent à la création de filiales ex-nihilo par la maison mère.
- La formation brute de capital fixe (FBCF) est un indicateur mesurant la somme des investissements, essentiellement matériels, réalisés pendant une année.

3. Le rôle des IDE dans la croissance ; estimation économétrique

3.1 La présentation du modèle empirique

Le modèle se base sur la fonction de production générale où l'hypothèse des rendements constants à l'échelle est introduite. Le PIB (Y) est représenté comme une fonction du capital (K), de la main-d'œuvre (L) et du changement technologique (T). Selon [6] Pearce, Bannock, Baxter et Davies[7], la théorie de la croissance concerne l'étude de la croissance des économies, par la construction des modèles qui comporte des variables telles que :

$$Y = f(K, L, T).....(1)$$

En se basant sur la nouvelle théorie de la croissance qui considère le changement technologique comme endogène, on peut remplacer la variable T par les investissements directs étranger :

$$T = f(IDE)..... (2)$$

Où IDE est la variable endogène du modèle, elle représente l'investissement direct étranger en % du PIB. Cette variable mesure les flux nets d'IDE en pourcentage du pays d'accueil,

Pour un pays plus impliqué dans le commerce international. Les nouvelles technologies introduites par l'entremise de ses nouvelles importations seront incorporées dans la production nationale, et la productivité en sera augmentée. De plus, le renforcement de la concurrence obligera les firmes domestiques à innover et à fonctionner de façon plus efficace. Tous ces éléments ne peuvent qu'avoir un effet bénéfique sur la croissance économique du pays, et venir justifier l'introduction de la variable IDE.[8]

L'effet de l'ouverture économique sur la croissance économique est mesuré par trois variables : les investissements directs étrangers, les exportations et les importations[♣]. Comme les trois indicateurs sont des valeurs prédites[♣], deux procédures sont suivies, d'une part, l'effet de l'ouverture économique à travers les IDE et l'ouverture commerciale est instrumentée pour mesurer cet effet qui passe par d'autres facteurs explicative d'autre part. L'équation générale du modèle prend donc la fonction de la production suivante:

PIB= *f* (IDE, IMPORT, EXPORT, INF, IDUC, FBCF, M2) …(3)

3.1.1 La présentation des variables

➢ La variable endogène

▪ **Le produit Intérieur Brut par habitant :** Nous utiliserons donc cet agrégat comme indice développement économique.

➢ Les variables exogènes :

▪ **Les importations** : Les importations ont un effet impact négatif sur le PIB par tête.

▪ **Les exportations** : L'effet positif des exportations et des IDE sur la croissance a été développé tout au long de la littérature. **Le signe attendu est positif**. Plusieurs économistes (**Feder (1983), Harisson (1996) et èdwards (1998)...**) utilisent les exportations ou alternativement les importations pour mesurer l'effet de l'ouverture sur la croissance économique.

➢ Les variables retenues :

♣ Les variables liées au commerce international

♣ Les déterminants de l'ouverture économique les plus significatifs, résultat du premier model.

- **L'inflation** : **Il est attendu pour cette variable un signe négatif**, ceci est confirmé par [Schneider et Frey (1985), Yung et al. (2000) et Urata et Kawai (2000) et par Ngouhouo (2005)].
- **Le capital humain: Inscriptions à l'école secondaire (% brut):** Cet indicateur de capital humain retenu par les auteurs est le nombre d'années d'études secondaires de la population masculine de plus de 25 ans. Cet indicateur était construit par Barro et Lee (1993). Cette mesure est considérée comme la plus significativement corrélée à la croissance (Barro et Lee, 1994).
- **Le développement financier: la masse monétaire:** L'impact attendu de cette variable est positif.
- **La formation brute du capital fixe (FBCF):** L'impact attendu de cette variable est positif.

3.1.2 Spécification du modèle

Après avoir retenue ces variables et en tenant compte du cadre théorique, le modèle à estimer devient:

$$PIBPH = \alpha_i + \beta_1 ide + \beta_2 import + \beta_3 export + \beta_4 fbcf + \beta_5 m2 + \beta_6 inf + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

Toutes ces séries sont extraites dans la base de données World Development Indicators 2014 de la Banque Mondiale. Le modèle est estimé par la méthode des moindres carres ordinaires modifier (MCOM), La série couvre la période du 1980 à 2014. On considère cette série comme proxy pour la croissance économique Algérienne.

Il sera testé les conditions d'application des MCOM notamment la stationnarité des variables, l'absence de colinéarité entre les variables explicatives, et stationnarité des résidus.

La disponibilité des données annuelles a permis de prendre cette période d'étude, ce qui correspond à 35 observations. Le choix de cette période a été fait, d'une part, dans le but de capter le phénomène de la croissance en Algérie. Et d'autre part, il est judicieux que la période étudiée capte les effets du plan d'ajustement structurel réalisé en 1994 , l'accord de libre-échange signé en 2001et les plan de relance 2001/2014 .Toutes les variables économiques de l'étude proviennent du **WDI**, mis à part la variable « capital humain » relative au taux de scolarisation, qui provient de la base de données de **Barro-Lee (2000)[9],** Les variables institutionnelles sont toutes extraites de la base de donné.

3.2 L'estimation économétrique du modèle

Dans cette partie, il est d'usage de considérer l'intérêt des tests de racine unitaire selon trois perspectives: descriptives, explicatives et analytiques, dans le cadre de traitement des variables. Nous suivons la stratégie des tests de racine unitaire expliquée par BOURBONNAIS[10]. Cette stratégie empirique permet de vérifier si les processus générateurs sont stationnaires ou au contraire s'il est nécessaire de les stationnariser et quelle est alors la méthode appropriée.

Plusieurs variables seront traitées selon la méthodologie adoptée. Il y aura des variables endogènes et d'autres exogènes comme on a cité qui feront l'objet des séries économiques de la partie suivante de cette étude empirique.

En résumé, cette partie représente la première étape primordiale de la phase de modélisation qui consiste à déterminer un environnement bien stationnaire. Une fois cette phase achevée, on passe à la modélisation économétrique dans la partie suivante.

3.2.1 Détermination du nombre de retards du modèle

Le nombre de retard (lags) est sélectionné en spécifiant un modèle VAR, et Le calcul des critères d'information pour des retards allant de 0 à 1 (nous n'allons pas plus loin compte tenu du faible nombre d'observations) donne les résultats suivants :

Taleau numéro (03) : nombre de retards modèle-2-

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDPP EXPORT EDUC GFCF IDE1 IMPORT INF M2

Exogenous variables: C

Sample: 1980 2014

Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-951.9068	NA	2.55e+15	58.17617	58.53896	58.29824
1	-716.2847	342.7230	8.66e+10	47.77483	**51.03994***	48.87344
2	-626.0533	**87.49712***	**3.78e+10***	**46.18505***	52.35247	**48.26020***

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

Source : Résultats obtenus avec le logiciel Eviews 8.0

Le nombre de retard sélectionné selon le minimum des critères de (AIC, BIC, HQ) est « **2 »** Nous allons donc procéder à la détermination de l'ordre d'intégration des variables à introduire dans l'estimation, lesquelles doivent avoir le même ordre d'intégration.

3.2.2 Test de stationnarité

Pour vérifier cela sur les variables de ce modèle, nous avons appliqué les tests de racine unitaire de **Dickey-Fuller augmenté** et **Phillips Perron** présentés précédemment. Ce dernier prend en compte une possible corrélation sérielle d'ordre élevé dans les premières différences en utilisant une correction non paramétrique, et il est souvent considéré comme étant plus puissant que le test ADF, surtout pour des échantillons de petite taille.

Nous avons commencé d'abord par tester l'hypothèse nulle de racine unitaire sur chaque série au niveau après en différence première. Si l'hypothèse nulle n'est rejetée, nous testons ensuite, l'hypothèse nulle de racine unitaire sur les séries. Cette méthode a été appliquée pour chaque série du modèle.

Les résultats obtenus sont issus des tests **ADF** et **PP** sont présentés dans le tableau suivant :

Tableau numéro (03) : Résultats du test de stationnarité

Tests de racine unitaire: Dickey-Fuller & Phillips-Perron.

variables	ADF test		PP test	
	Level	1st diffrence	Level	1st diffrence
PIBP	1.37982 0.9985	**-2.78017** **(0.0000)**	2.23364 0.9999	**-2.683331** **(0.0000)**
IDE	-2.029925 0.2733	**-6.812544** **(0.0000)**	-2.019048 0.2777	**-8.01698** **(0.0000)**

IMPORT	-2.47427 0.1304	**-6.167756** **(0.0000)**	-2.45545 0.1356	**-6.076898** **(0.0000)**
EXPORT	-1.560237 0.4915	**-5.361116** **(0.0001)**	-5.279990 0.4915	**-5.27990** **(0.0000)**
FBCF	-2.75639 0.0753	**-5906304** **(0.0000)**	-2.80428 0.0682	**-5.906304** **(0.0000)**
INF	-3.69539 0.00087	**-6.66070** **(0.0000)**	-3.695397 0.00087	**-15.7283** **(0.0000)**
M2	-1.446093 0.5482	**-4.56243** **(0.0009)**	-1.64210 0.4507	**-4.575328** **(0.0000)**

Source : Résultats obtenus avec le logiciel Eviews 8.0.

*Les valeurs significatives des tests sont en gras, La valeur critique du seuil 5%, Les valeurs entre parenthèses sont des probabilités.

Ainsi, toutes les variables du modèle sont stationnaires. L'estimation se fait donc entre la variable dépendante et les variables explicatives. A partir du **tableau 02**, Les résultats des tests de racine unitaire effectués révèlent que, le produit intérieure brut par habitant **(PIBPP)**, l'investissement direct étranger **(IDE)**, l'importation **(IMPORT)**, l'exportation **(EXPORT)**, le développement financier **(M2)**, l'inflation **(INF)** et la formation brute du capitale fixe **(FBCF)** sont non stationnaires en niveau (level) ; mais après l'estimation des séries temporelles dans la 1ère différence (1st difference), toutes les variables, sont devenues stationnaires au seuil de signification 5 %.

3.2.3 Test de cointégration de Johansen

L'analyse de la cointégration permet donc, d'identifier la relation véritable entre les variables en recherchant l'existence de vecteur de cointégration et en éliminant son effet, le cas échéant. Une condition nécessaire de cointégration est que les séries doivent être intégrées de même ordre. Si les séries ne sont pas intégrées de même ordre, elles ne peuvent pas être cointégrées.

Après la confirmation que les séries chronologiques sont stationnaires et intégrées du même ordre **(ordre 1)**, on peut conclure qu'il existe une relation de cointégration entre les variables explicatives et la variable endogène du modèle dans le long terme. Pour confirmer cette conclusion nous avons recours au test (JOHANSEN Cointégration test), le tableau suivant présente les résultats du test de cointégration de JOHANSEN.

Tableau numéro (05) : test de cointégration de Johansen

Sample (adjusted) : 1982 2014

Included observations : 33 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: GDPP EXPORT EDUC GFCF IDE1 IMPORT INF M2

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. Of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.934344	261.3925	159.5297	**0.0000**
At most 1 *	0.836958	171.5228	125.6154	**0.0000**

At most 2 *	0.664256	111.6692	95.75366	**0.0026**
At most 3 *	0.572938	75.65279	69.81889	**0.0159**
At most 4	0.425602	47.57556	47.85613	0.0531
At most 5	0.376257	29.27929	29.79707	0.0573
At most 6	0.236638	13.70271	15.49471	0.0915
At most 7 *	0.135160	4.791962	3.841466	**0.0286**

Source : Résultats obtenus avec le logiciel Eviews 8.0 .

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Le tableau numéro 05 présente les résultats du test de cointégration pour chaque série.

On va tester ensuite le rang de la matrice égal 1 (R=1) soit H_0, R=1 contre H_1>1.

La trace 2 =111.6692 est supérieure à la valeur critique lue dans le tableau (95.75366), on rejette H_0, le rang de la matrice n'est pas 1.

Dans tous les cas, les statistiques de test sont supérieurs à la valeur critique, et on rejette donc l'hypothèse nulle de cointégration, H0 : $\delta = 0$, à un niveau de signification de 5%. Tandis que la probabilité de l'hypothèse nulle [$\mathbf{H_1}$: R≤2] est supérieure au seuil de signification 5%, c'est-à-dire nous rejetons l'hypothèse alternative. Cela veut dire qu'il existe quatre relations de cointégration entre les variables explicatives (indépendantes) et la variable endogène du modèle dans le long terme.

Ce test permet de déterminer le nombre de relations de cointégration ; cependant il n'indique pas les variables cointégrées.

3.2.4 Stationnarité du résidu

Nous n'avons pas de régression fallacieuse lorsque les variables du modèle sont cointegrées c'est-à-dire lorsque toutes les variables sont stationnaire et intégrés d'ordre 1, il est nécessaire d'appliquer le test de stationnarité du résidu, afin d'effectuer des tests spécifiques (MCOM)[♣]

Tableau numéro (06) : résultats des tests de stationnarité du résidu

variables	ADF test		PP test	
	Level	1st diffrence	Level	1st diffrence
résidu	-6.479426 (0.0000)	**-12.31890** (0.0000)	-6.525075 (0.0000)	**-37.16482** (0.0000)

Source : Calculé par l'auteur en utilisant Eviews 8.0.

- Nous n'avons pas de régression fallacieuse lorsque les variables du modèle PIBP. IDE, EXPORT et IMPORT sont cointegrées c'est-à-dire lorsque l'on A PIBP-IDE-EXPORT-IMPORT –FBCF-EDUC – C = $\varepsilon t1$ > I (0) Alors que toutes ces variables sont supérieures à I (1).
- Les deux tests de stationnarité indiquent que les résidus sont stationnaires en niveau et même en première différence.
- Les variables sont stationnaires et cointegrées à long terme.
- Nous pouvons alors estimer un modèle appelé Moindre carré ordinaire modifié **(FMOLS).**

♣ Moindre carré ordinaire modifié

3.2.5 L'estimation du modèle par la méthode des Moindres Carres Ordinaires Modifier (MCOM)

L'objectif de ce modèle est, d'une part de retirer la relation commune de cointégration (la tendance commune), d'autre part, de rechercher la liaison réelle entre les variables.

Tableau numéro (07) : résultats d'estimation

Dependent Variable: GDPP
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth
= 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPORT	111.2456	10.68955	10.40695	0.0000
EDUC	83.85191	4.691780	17.87209	0.0000
GFCF	31.55082	19.81447	1.592312	0.1234
IDE1	96.40862	199.7968	0.482533	0.6335
IMPORT	11.13523	28.02483	0.397335	0.6944
INF	-17.97027	7.876213	-2.281588	0.0309
M2	15.80377	7.359150	2.147499	0.0412
C	-2436.349	675.3743	-3.607405	0.0013

R-squared♣	0.974839	Mean dependent var	8538.742
Adjusted R-squared	0.968064	S.D. dependent var	2630.565
S.E. of regression	470.0958	Sum squared resid	5745741.
Durbin-Watson stat	1.456346	Long-run variance	174839.0

Source : Calculé par l'auteur en utilisant Eviews 8.0.

Le modèle sous cette forme nous permettra de mesurer l'impact sur les valeurs présentes d'une innovation (ou de choc). Le modèle dynamique, s'écrit comme suit :

GDPP = = 111.245603817*EXPORT + 83.8519079605*EDUC + 31.5508203502*GFCF + 96.4086200307*IDE1 + 11.1352317917*IMPORT - 17.970270866*INF + 15.8037675412*M2 - 2436.34876095

1. L'analyse économétrique des résultats :

✓ Au seuil de signification de 5%, le paramètre fixe (c) affecte significativement et négativement sur la croissance économique.

♣ Le coefficient de détermination (R^2) fait partie des meilleurs critères utilisés pour juger le niveau de spécification d'un modèle. IL est obtenu à partir des relations suivantes : **R2 = SCE/SCT = 1- SCR/SCT.** Où: **SCT** est la somme des carrés totale et elle représente la variabilité totale d'un phénomène.**SCE** est la somme des carrés expliqués et elle représente la variabilité expliquée par le modèle.**SCR** est la somme des carrés des résidus et elle représente la variabilité du phénomène hors portée du modèle, c'est-à-dire, non expliquée par le modèle.

✓ La statistique ajustée (0.96) « Adjusted R-squared » reflète mieux la vraie performance de l'équation ou fonction de comportement du modèle. Le R-carré ajusté tente d'annuler le biais induit par l'ajout des variables explicatives. La statistique R-carré ajustée augmente avec le pouvoir explicatif du modèle et diminue avec les pertes en degré de liberté.

✓ Le modèle montre que (R^2=0.97) de la croissance du PIB réel par tête est expliquée par les fluctuations des variables explicatives considérées. Le modèle semble alors satisfaisant et globalement significatif qui montre l'existence d'une relation assez forte entre les variables explicatives et la variable expliquée de notre modèle.

Conclusion et Interprétation économique des résultats économétriques:

D'après les résultats empiriques de l'étude, on peut dire que notre modèle est bien spécifié, et par conséquent, on peut aborder l'interprétation économique des résultats qu'on a obtenus. Ces résultats sont parfaitement compatibles avec la réalité de l'économie algérienne.

On a remarqué que les exportations et le capital humain (éducation) ont une influence significative sur la croissance du PIB; C'est-à-dire qu'ils sont les principales sources de la croissance économique en Algérie.

- **Le rôle des exportations dans la croissance**

Concernant le rôle des **exportations** dans la croissance du PIB algérien, ils ont un impact positif très significatif sur la Croissance. Les exportations permettent aux pays comme l'Algérie d'obtenir des devises pour financer les importations d'un côté et incitent les entreprises exportatrices à être compétitives, en utilisant une meilleure technologie, et à

être plus productif du fait qu'il doit s'adapter aux normes internationales et faire face à la concurrence étrangère. Sachant que l'économie Algérienne est une économie rentière basée sur l'exportation des hydrocarbures. Celles-ci étaient toujours le pivot de l'économie algérienne puisqu' elle représentait toujours plus de 95% des exportations et plus de 90% des recettes budgétaires du pays. Cet effet positif sur la croissance économique est irréel, puisqu'elle reflète l'augmentation des exportations des hydrocarbures et non pas l'augmentation des produits et services. Cette réalité, nous permet de ne pas faire tromper sur la performance économique réalisé en Algérie ces derniers années.

- **Le rôle des importations dans la croissance économique:**

Les **importations** ont un impact positif et non significatif sur la croissance. Les importations constituent une menace pour la production domestique. Des lors, les emplois sont menacés dans les entreprises locales qui font face à des problèmes de productivité. En effet, les pays en voie de développement disposent d'un niveau négligeable en recherche et développement. L'ouverture leur permet d'accéder au savoir et aux connaissances étrangères plus particulièrement par le biais de l'importation des biens étrangers nécessaires dans le processus de leur production tels que les biens d'équipement et les biens intermédiaires.

- **Le rôle des IDE dans la croissance économique:**

Les **IDE**, ils ont un impact positif mais peu significatif sur la croissance du PIB réel par habitant en ce sens que les investissements observent un certain délai avant d'être rentabilisés. Aussi, l'installation des firmes multinationales dans les pays en voie de développement est favorable dans la mesure où elle augmente la concurrence et incite les entreprises domestiques à améliorer leurs technologies et réaménager leurs méthodes de

gestion et d'organisation d'une part. D'autre part, elle permet de transférer la technologie étrangère vers le pays et stimuler les entreprises domestiques. Par ailleurs, les firmes multinationales participent à la diminution du chômage dans les pays en voie de développement en embauchant des travailleurs qualifiés et non qualifiés. Donc Selon la théorie de la croissance endogène, les investissements directs étrangers peuvent avoir un impact considérable sur la croissance économique et ce via différents canaux.

Les résultats trouvés par Alaya (2000) vont dans la même direction. Dans son modèle il trouve que les IDE sont statistiquement non- significatif pour la croissance en Tunisie. Morisson et Talbi (1996), ont testé l'effet des IDE sur la croissance de la Productivité Globale des Facteurs (PGF) en Tunisie sur une période s'étalant de 1962 à 1990. Ils trouvent, de même, que les IDE n'ont pas contribué à la hausse de la PGF et cela est dû à leur faible valeur ajoutée notamment technologiques.

Nos modèles et notre essai économétrique aussi ont montré que les investissements directs étrangers n'ont pas vraiment un effet significatif sur la croissance du PIB en Algérie, **alors comment peut-on expliquer cette contradiction?**

Tout d'abord, il n'y a aucune contradiction entre la théorie et notre étude empirique. En fait, et selon notre modèle, le coefficient des investissements directs étrangers à un signe positif ce qui signifie qu'il y a une corrélation positive entre les investissements directs étrangers et le PIB; Néanmoins, c'est l'impact de ces investissements qui est faible et loin d'être significatif.

Dans ce cas le problème ne concerne pas la théorie mais il concerne d'une part le niveau d'attractivité de l'économie algérienne. Les

investissements directs étrangers entrants sont trop faibles et loin des attentes des autorités publiques, et ce malgré les réformes engagées dès le début des année 1990 et malgré les différentes mesures d'incitation prises par les pouvoirs publics pour améliorer le milieu des affaires en Algérie et pour instaurer un climat de confiance assez suffisant pour captiver les investissements directs étrangers.et que les FMN s'intéressent à des activités à plus haute valeur ajoutée ,autrement dit Les investissements étrangers sont plus concentrés dans le secteur des hydrocarbures d'autre part. Par conséquent, l e s investissements directs étrangers entrant sont trop faibles et n'ont pas atteint le volume nécessaire pour qu'ils contribuent substantiellement à l'augmentation du PIB.

- **Le rôle du capital humain dans la croissance:**

Selon la théorie de la croissance endogène, le capital humain joue un rôle central dans la croissance économique, quant à lui a un impact positif significatif. Ce résultat confirme la thèse de Arcand et Guillaumont, 1998 selon laquelle le capital humain est considéré comme un facteur de production tout comme le capital physique. L'accumulation du capital humain accroît la productivité des facteurs en augmentant la capacité d'innovation du pays, en permettant une meilleure allocation des ressources et en engendrant des externalités positives (Lucas, 1998). Et d'ailleurs, il constitue la principale différence entre la théorie de la croissance exogène où le capital a seulement une portée physique et financière et il est supposé avoir des rendements décroissants, et la théorie de la croissance endogène où il a une portée plus large en incluant la formation, l'expérience, les qualifications, le stock des connaissances…etc. Et ici, le capital est supposé avoir des rendements constants ou même croissants.

Notre étude empirique a montré que, pour le cas de l'Algérie, le capital humain, représenté par le taux d'inscription à l'enseignement secondaire, un effet positif et significatif sur la croissance économique en Algérie. Celui-ci a connu des augmentations successives d'une année à une autre, surtout dans la décennie 2000. Mais ces augmentations successives se produisent indépendamment de tout ce qui se passe sur le plan économique interne ou international, et ce n'est pas le cas pour le PIB qui est lié étroitement au prix de pétrole lui-même fortement lié à l'actualité mondiale économique ou politique. C'est pour ça qu'il y a des variations opposées entre le PIB et le taux d'inscription dans l'enseignement secondaire.

- **Le rôle de l'investissement domestique dans la croissance (FBCF) :**

Dans les études économétriques ont montré qu'en plus des exportations, c'est l'investissement domestique qui joue aussi un rôle important dans la croissance du produit intérieur brut.

Mais dans notre modèle, il faut signaler qu'il s'agit positif mais son rôle est très loin pour être significatif. La contribution des IDE (en pourcentage) à la formation brute du capital fixe en Algérie est restée très faible jusqu'en 2000 où elle a atteint à peine 3,8%. A partir de 2001 ce taux a commencé à connaître une augmentation significative, passant en 20 ans la barre 8%, mais reste toujours faible.

Dans les années 1990, la faiblesse de l'investissement domestique public, notamment dans les infrastructures, a contrarié la croissance économique alors que le secteur public était dominant. Mais les pouvoirs

publics ont réagi dans la décennie 2000, et à la faveur de l'accroissement des recettes fiscales des hydrocarbures, ils ont mis en place des politiques budgétaires et financières en faveur de la croissance économique via l'investissement public effectué dans le cadre des programmes de la relance économique.

- **Le rôle de la masse monétaire dans la croissance**

Concernant le développement financier, la variable M2 n'est pas significative mais positive avec la croissance économique, Ces résultats démontrent que la liquidité bancaire en Algérie ne favorise pas le développement, c'est ce qui explique la faiblesse du secteur financier et le système bancaire algérien, malgré l'application d'une série de réformes financières et bancaires et les réformes de libéralisation financière depuis 1990.

- **Le rôle de l'inflation dans la croissance**

Autre variable déterminante de la croissance économique, notre model agit que l'inflation a un signe négatif comme il n'est pas significatif. Nos résultats sont conformes à ceux de Schneider et Frey (1985), Yung et al. (2000) et Urata et Kawai (2000) et par Ngouhouo (2005) …L'augmentation de 1% de la variable INF, entraine, toute chose égale par ailleurs, une baisse de la croissance économique et entrave le développement. En effet, une inflation élevée peut introduire des distorsions dans le choix d'investissement productif en défavorisant les investissements à long terme (Berthélemy et Varoudakis 1998).

Il apparaît clairement que c'est toute l'économie de l'Algérie qui dépend des hydrocarbures et malheureusement c'est un très mauvais constat. En effet, notre système économique est basé sur un facteur

exogène qui est le prix du pétrole, lui-même dépendant d'un ensemble de variables mondiales d'ordre politique, stratégique, climatique, naturelle…etc. Dans ce cadre, il suffit de rappeler les évènements qu'a connus l'Algérie dans les années 1980 après la chute du prix du pétrole et d'autre part, les effets de la crise financière internationale de 2008 qui s'est vite transformée en crise économique et avait comme effet la récession de l'économie mondiale; Et ici on doit rappeler que le prix du baril de pétrole a chuté de 160 $ à 60 $ entre le premier et le deuxième semestre 2008, et de 120$ à 32$ entre 2015 et début 2016.

Bibliographie

- Achour Tani Yamna, (2013-2014) ,L'analyse de la croissance économique en Algérie, THESE De Doctorat en Sciences, Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion, université de Tlemcen, ,page 162-163
- ANDI,(2015), agence national de développement et de l'investissement http://www.andi.dz/index.php/fr/
- ANIMA, (2008), rapport sur l'investissement.
- ANIMA. (2006), Les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2005, Document n°20.
- Barro-Lee (2000), Educational Attainment of the Total Population aged 15 and over .
- Bouyacoub.A. (2007), Le mouvement des capitaux en Algérie et principalement la question des investissements directs étrangers, Document de travail LAREGE, Université d'Oran

- CNUCED (2004), La montée en puissance du secteur des services, Rapport sur l'investissement dans le monde, Unies Nations Publication.
- CNUCED , (2015), dernières données disponibles.
- M. Leonard Dudley, Nadia Lemzoudi, (2005) L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique : Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest, article publié dans une revue économique, Université de Montréal, Département de Sciences Économiques.
- Pearce, D.W, (1992), The MIT dictionary of modern economics, 4th edition, The MIT press, Cambridge, , P. 179.
- Rapport mondial (2013) sur l'investissement, les chaînes de valeur mondiales : l'investissement et le commerce au service du développement.
- Régis Bourbonnais, (2009), Économétrie - 7e édition, Dunod,, page 210.

[1] Bouyacoub.A. (2007), Le mouvement des capitaux en Algérie et principalement la question des investissements directs étrangers, Document de travail LAREGE, Université d'Oran

2Ope cit.

[3] **ANIMA**. (2006), Les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2005, Document n°20.

[4] Rapport mondial (2013) sur l'investissement, les chaînes de valeur mondiales : l'investissement et le commerce au service du développement.

5 CNUCED , (2015), dernières données disponibles.

6 Pearce, D.W, (1992), The MIT dictionary of modern economics, 4th edition, The MIT press, Cambridge, , P. 179.

[7] Achour Tani Yamna, (2013-2014) ,L'analyse de la croissance économique en Algérie, THESE De Doctorat en Sciences, Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion, université de Tlemcen, ,page 162-163

[8] M. Leonard Dudley, Nadia Lemzoudi, (2005) L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique : Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest, article publié dans une revue économique, Université de Montréal, Département de Sciences Économiques.

9 Barro-Lee (2000), Educational Attainment of the Total Population aged 15 and over .

10 Régis Bourbonnais, (2009), Économétrie - 7e édition, Dunod,, page 210.

La croissance, et les défis économiques Dans les pays du Maghreb

فيلالي سارة
FILALI Sarra
جامعة احمد بن باديس، مستغانم، الجزائر
saritaoran@live.fr

يوسفي رشيد
YOUCEFI Rachid
جامعة احمد بن باديس، مستغانم، الجزائر
youcefi20022002@yahoo.fr

ملخص:
يرتكز هيكل اقتصاد البلدان المغاربة على مواردها من النفط و الغاز و السياحة، كما تشهد العديد من الأزمات و التحديات الأمنية و ما يعرف "بالربيع العربي "وكذلك انخفاض في أسعار النفط خلفت العديد من الانعكاسات و الأضرار على اقتصاديات هده الدول (عجز في الميزان التجاري و ارتفاع معدلات البطالة و انخفاض الاستثمارات) ، مما يستدعي تكثيف الجهود الفاعلة المبنية على أساس التنويع من أجل معالجة الوضعية الاقتصادية

الكلمات المفتاحية الدول المغاربية – التنويع– التحديات الأمنية– أزمة النفط

Abstract:
la structure de l'économie des pays maghrébins s'appuie sur leur ressources gazières et pétrolières et touristique, ainsi les crises sécuritaires notamment le « printemps arabe »et la baisse des cours de pétrole a conduit à des changement et conséquences économiques dommageables sur ces pays (déficit de la balance courante, une augmentation des taux de chômage, une baise des IDE .. etc.) ce qui nécessite des effort de rattrapage et de remède efficaces basé sur la diversification

Keywords: pays maghrébines - la diversification - défis sécuritaires- choc pétrolier

Introduction

Les économies sont caractérisées par des fluctuations plus ou moins périodiques. Les raisons de ces mouvements d'expansion et de récession sont liées à l'existence de facteurs nous citerons par exemple les prix des matières premières et spécialement ceux des produits énergétiques.

l'absence d'une dynamique de croissance économique autocentrée basée sur la production s'explique par la rente pétrolière : la manne pétrolière et gazière(« L'Algérie et la Libye, en effet, connaissent les affres du « syndrome hollandais ») , La Tunisie et le Maroc présentent quant à eux des modèles de développement similaires, fonction d'activités extrêmement sensibles à la conjonctures internationales : le tourisme, les investissements étrangers, les transferts de fonds en provenance de leurs diasporas et des exportations agricoles, industrielles et phosphatières en direction du marché européen.

- Les économies maghrébines ont subi de plein fouet les crises, L'année 2011 aura été marquée par une vague de changements sans précédents dans le monde arabe « printemps arabe » La croissance économique actuelle des pays arabes touchés par la révolution est très faible ,avec la hausse du chômage qui ne cesse de croître, la baisse des exportations, la chute du tourisme et les investissements étrangers qui se sont écroulés. Cette crise est l'un des principaux défis pour les nouveaux régimes s'ils souhaitent ne pas revivre de nouvelles vagues de contestations. Par conséquent, et sur la base de ces idées directrices énoncées plus haut, la problématique suivante se pose: **Quelle sont les alternatives de développement pour faire face aux obstacles de la croissance économique dans les pays maghrébins ?**

Notre travail est structuré en quatre sections :

- Etudier la structure économique des pays maghrébins
- les défis sécuritaire et conséquences économiques
- les défis de la baisse des cours de pétrole
- les obstacles de la croissance économique dans les pays maghrébins

1-structure économique des pays maghrébins :

1-1La Tunisie

Les tensions sociales qui ont marqué la première moitié de 2015, ainsi que les effets combinés de trois attentats terroristes dramatiques, ont été les principaux moteurs de la performance économique de la Tunisie en 2015. La croissance du PIB n'a atteint que 0,8 % grâce à de bons résultats dans la production agricole (+9,2 %), en particulier la production d'olives, tandis que la plupart des autres secteurs de l'économie ont reculé ou stagné.

Tableau (01) : Taux de chômage selon le sexe (%)

Indicateur	T2 2015	T3 2015	T4 2015	T1 2016	T2 2016
Taux de chômage	15.2	15.3	15.4	15.4	15.6
Masculin	12.4	12.4	12.5	12.5	12.4
Féminin	22.2	22.5	22.6	22.8	23.5

Source : Institut National de la Statistique

Les grèves conjuguées aux troubles sociaux dans les régions minières (phosphate) et le déclin durable de la production pétrolière et gazière ont entraîné un net repli dans les industries chimiques (-5,3 %) et le raffinage du pétrole (-18,2 %) et un recul global des industries non manufacturières (-4,1 %). Après une accélération notable au cours de la première moitié de 2015, l'inflation mesurée par l'IPC a ralenti progressivement pour s'établir à 4,1 % (d'une année sur l'autre) vers fin 2015, atteignant un taux moyen annuel de 4,9 %, le même que l'année précédente. Le taux de chômage reste

élevé à 15,4 %, en particulier pour les femmes (22,6 %), les diplômés universitaires (31,2 %) et les jeunes (31,8 %).

Pour la première fois depuis 2011, le déficit budgétaire a été maîtrisé en dessous de 5 % du PIB en 2015, à la faveur d'une forte baisse des prix internationaux du pétrole et, de fait, d'une diminution des subventions à l'énergie. Les recettes totales se sont contractées à 23 % du PIB, contre 23,9 % en 2014, mais à un rythme plus lent que les dépenses, reflétant la mollesse de l'activité économique. Les dépenses publiques sont restées dominées par les dépenses de fonctionnement, dont une masse salariale qui a augmenté de 13,4 % du PIB (contre 12,8 % en 2014) pour atteindre près de 50 % des dépenses totales. Les dépenses d'investissement ont continué d'être comprimées, indiquant une exécution lente des investissements. La dette publique a atteint 52 % du PIB en 2015 (contre 40 % en 2010).

Le déficit du compte courant est resté élevé, à 8,7 % du PIB en 2015. Le déficit commercial a été ramené à 11,3 % du PIB en 2015, contre un niveau record de 13,7 % du PIB en 2014, ce qui correspond à la décélération de la demande intérieure privée et à la baisse des prix internationaux de l'énergie. Malgré des exportations exceptionnelles d'huile d'olive, les exportations totales ont diminué en raison d'une faible production dans les secteurs des mines et de l'énergie, et des faibles résultats dans le secteur manufacturier. Les importations se sont contractées sous l'effet de la forte baisse des prix internationaux du pétrole et de la faible demande des équipements et machines importés. Les arrivées de touristes et les recettes touristiques ont chuté de 30,8 et 35,1 %, respectivement, ce qui traduit un environnement sécuritaire peu favorable. Les envois de fonds depuis l'étranger ont également diminué.

Tableaux (02) : Principaux indicateurs économiques pour la Tunisie 2014-2016

	2014	2015	2016
Croissance du PIB réel	**2,3**	**0,8**	**1,8**
Taux d'inflation	**4,9**	**4,9**	**4,5**
Balance budgétaire	**-5,0**	**-4,6**	**-4,4**
Balance des opérations courantes	**-8,9**	**-8,7**	**-8,0**

Source : banque mondiale (Tunisie : rapport de suivi de la situation économique (avril 2016)

Les apports d'IDE ont augmenté de 9 % en 2015, et les réserves de change brutes de 200 millions de dollars pour s'établir à 7,5 milliards de dollars à la fin de 2015, représentant 4 mois d'importations.

1-2 LE MAROC

La croissance économique s'est accélérée, à la faveur d'une bonne campagne agricole, passant de 2,4 % en 2014 à 4,4 % en 2015. La croissance hors agriculture a été toutefois faible, se situant en dessous de 2 % ; les bons résultats affichés par les « nouvelles » industries (automobile, aéronautique et électronique) n'ont pas pu compenser le déclin des secteurs traditionnels (tels que le textile et l'habillement) et du tourisme. L'inflation a été maintenue en dessous de 2 %, ce qui traduit une politique monétaire prudente et la baisse des prix internationaux des matières premières. Le taux de chômage total a reculé à 9,7 %. Pourtant, les taux de chômage parmi les jeunes des zones urbaines et les personnes instruites sont restés élevés de manière disproportionnée, s'établissant à environ 40 % et 20 %, respectivement. Le déficit budgétaire s'est réduit, passant de 7,2 % du PIB

en 2012 à 4,3 % en 2015, par suite des mesures prises par les autorités pour consolider l'assiette fiscale et réduire sensiblement les dépenses consacrées aux subventions à l'énergie. La dette de l'État s'est stabilisée autour de 64 % du PIB en 2015. Le déficit du compte courant a également été ramené de 9,2 % du PIB en 2012 à 2,3 % en 2015. Le compte courant a été soutenu par les bons résultats des exportations des nouvelles industries du Maroc, l'effondrement des prix internationaux du pétrole et une augmentation de 3 % des envois de fonds par des personnes travaillant à l'étranger. Les recettes touristiques ont pâti de la situation actuelle de la sécurité régionale et se sont contractées de 1,3 % en 2015. Le compte de capital a aussi été renforcé par des afflux réguliers d'IDE, l'accès aux marchés obligataires internationaux et le soutien financier continu des partenaires de développement.

Tableaux (03) Principaux indicateurs économiques pour le Maroc 2014-2016

	2014	**2015**	**2016**
Croissance du PIB réel	**2,4**	**4,4**	**1,7**
Taux d'inflation	**0,4**	**1,6**	**1,5**
Balance budgétaire	**-4,9**	**-4,3**	**-3,6**
Balance des opérations courantes	**-5,8**	**-2,3**	**-1,4**

Source : banque mondiale (rapport de suivi de la situation économique (avril 2016)

1-3 l'Algérie

1-3-1 STRUCTURE DES ECHANGES EXTERIEURS

1- / A L'IMPORTATION

Les répartitions par groupes de produits, comme l'indique le tableau ci-après font ressortir pour les opérations d'importations, des diminutions pour les biens alimentaires (-32,87%), les biens de consommation non alimentaires (-12,5%) , les biens destinés à l'outil de production (-4,77%) et aussi pour les biens d'équipements (-11,17%).[1]

Tableau(04) : Les répartitions par groupes de produits (2015-2016)

		Valeurs en millions Usd			
Groupes de Produits	**JANVIER 2015**		**JANVIER 2016***		**Evolution (%)**
	Valeurs	**Struc %**	**Valeurs**	**Struc %**	
BIENS ALIMENTAIRES	937	21,14	629	16,53	-32,87
BIENS DESTINES A l'OUTIL DE PRODUCTION	1 259	28,40	1 199	31,50	-4,77
BIENS D'EQUIPEMENTS	1 549	34,94	1 376	36,15	-11,17
BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	688	15,52	602	15,82	-12,50
TOTAL	4 433	100 %	3 806	100 %	-14,14

Source : ministère du commerce

Graphique(01) : importations par groupes de produits (2015-2016)

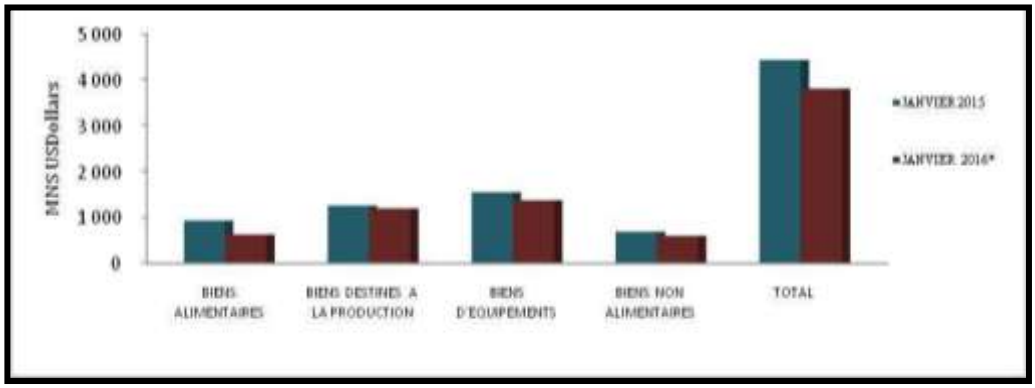

Source : ministère du commerce

2- / A L'EXPORTATION :

Les hydrocarbures qui représentent l'essentiel des exportations Algériennes avec 94,92% du volume global passent de 2,4 milliards de dollars US en janvier 2015 à 1,83 milliard de dollars US en janvier 2016, soit une diminution de l'ordre de 23,72%.Les exportations hors hydrocarbures qui demeurent relativement marginales, avec seulement 5,08% du volume global des exportations, affichent une diminution de 52% par rapport au mois de janvier 2015 en passant de 173 à 83 millions de dollars US.

Tableaux(05) : Les principaux « produits hors hydrocarbures » exportés

			Valeurs en millions Usd		
Principaux Produits	**JANVIER 2015**		**JANVIER 2016***		**Evolution**
	Valeurs	**Struc %**	**Valeurs**	**Struc %**	**(%)**
HUILES ET AUTRES PRODUITS PROVENANT DE LA DISTILLATION DES GOUDRONS	**45,39**	**26,24**	**31,78**	**32,43**	**-29,98**
AMMONIACS ANHYDRES	**47,41**	**27,40**	**19,11**	**19,50**	**-59,69**
ENGRAIS MINERAUX OU CHIMIQUES AZOTES	**29,47**	**17,03**	**12,88**	**13,14**	**-56,29**

SUCRES DE CANNE OU DE BETTERAVE	13,45	7,77	10,59	10,81	-21,26
HYDROGENE ET GAZ RARES	0,78	0,45	3,95	4,03	-
PHOSPHATE DE CALCIUM	5,85	3,38	2,72	2,78	-53,50
DATTES	3,05	1,76	2,18	2,22	-28,52
ALCOOLS ACYCLIQUES	2,33	1,35	1,58	1,61	-32,19
FILS CABLE ET AUTRES CONDUCTEURS ISOLES	-	-	1,32	1,35	-
HUILES DE PETROLE	-	-	0,92	0,94	-

Source : ministère du commerce

Les principaux « produits hors hydrocarbures » exportés, sont constitués essentiellement par le groupe « demi-produits » qui représente une part de 3,78% du volume global des exportations soit l'équivalent de 73 millions de dollars US, suivi par les « biens alimentaires » avec une part de 0,88% soit 17 millions de dollars US, et par les « produits bruts» avec une part de 0,21% et et enfin par les «biens De consommations non alimentaires » et les « biens d'équipements » avec les parts respectives de 0,05% et 0,16

1-4 Les investissements directs étrangers du pays du Maghreb :

Les investissements directs étrangers (IDE) en Algérie ont enregistré en 2014 un recul de près de 19% en valeur par rapport à 2013,L'Algérie a perdu du terrain en 2014 avec seulement 2 milliards de dollars d'investissements directs captés. Une baisse de 19% par rapport à l'année d'avant, fait remarquer M. Ahmed Lateb, directeur associé du bureau du cabinet EY à Alger, engendrée par la chute du prix du pétrole.

Le Maroc est le troisième pays d'Afrique le plus attractif pour les investisseurs étrangers,. [2] . Cette performance est due à ses atouts touristiques, sa proximité géographique avec l'Europe, ses infrastructures de

qualité, son économie portée par une industrie manufacturière tournée vers l'exportation, la multiplication des accords de libre-échange et ses importants investissements[3]

La Tunisie est le pays qui a, semble-t-il, le plus perdu en 2014, avec 42% d'IDE en moins par rapport à l'année 2013 en raison, notamment de la situation sécuritaire de ce pays[4].

2- La baisse du prix du pétrole et ses conséquences sur l'économie des pays maghrébine :

2-1 Les prix des matières premières

Les prix des matières premières ont diminué depuis 2010, tout cela est dû à un déséquilibre entre l'offre et la demande qui tire les prix vers le bas. En ce qui concerne le pétrole, depuis janvier 2015, le prix du baril de pétrole est passé de 41,6 € en moyenne par prix du baril de pétrole Brent à 32,3 € aux 06/01/2016 donc une baisse de plus de 23 % en seulement 1 an. Cette chute du baril de pétrole Brent s'explique par une baisse de la demande et une hausse de l'offre, ce qui implique une modification de l'équilibre du marché.[5]

Le prix du pétrole est donc à la baisse, tout d'abord en raison d'un ralentissent de la croissance chinoise qui réduit donc sa demande. En effet la croissance de l'industrie chinoise a baissé de 7 % sur l'année 2014 dans de nombreuses branches de l'industrie : acier, auto, électricité, textile… Cela explique la baisse constante de la consommation du pétrole en Chine. Rien qu'avec la Chine, la demande mondiale de pétrole s'est réduit de près d'un million de barils par jour.

Du côté de l'offre, les États unis produisent et exportent de plus en plus de pétrole, ajouté au refus de l'Arabie Saoudite de baisser sa production, la production mondiale de pétrole augmente. La production américaine de pétrole est devenue leader dans ce marché et rafle alors la première place à l'Arabie saoudite, une première depuis 2015.

2-2 Impact de la chute des prix du pétrole :

Solde budgétaire : Des simulations menées par la Banque mondiale montrent que le déficit budgétaire, qui se situait à 6,2 % du PIB en 2014, s'améliorerait d'environ 2 % pour atteindre 4,5 % en 2015 . Le budget nouvellement approuvé postule un prix moyen de 95 dollars le baril

de pétrole (Brent) et un taux de change de 1,8 dinar tunisien (TND) par dollar. Malgré les économies attribuables au moindre coût des subventions à l'achat de carburant, la baisse des redevances générées par la production du pétrole tunisien serait également source de (faibles) pertes.

Comptes extérieurs : Les projections les plus récentes de la Banque mondiale, basées sur l'hypothèse d'un baril de pétrole à 95 dollars, prévoyaient une amélioration de l'actuel déficit courant, qui passerait de 7,9 % du PIB en 2014 à 6,6 % en 2015. Dans le scénario d'un baril à 65 dollars, la balance commerciale énergétique (qui représente 36 % du déficit commercial) s'améliorerait et passerait de -2,8 % du PIB a - 2,2 %, ce qui résulterait en un déficit courant d'un peu moins de 6 % du PIB.

Tableau (06) : Répercussions financières des faibles prix pétroliers

Impact sur les dépenses	**-2165**
Impact sur les recettes	**-635**
Impact total sur les besoins d'emprunt	**-1530**
Pourcentage du PIB	**1,7**

Source : la banque mondiale

Les conséquences sur la croissance seraient marginales. La production intérieure de pétrole (2 % du PIB) continuerait de baisser, tandis que les investissements directs étrangers dans le secteur énergétique diminueraient. D'un autre côté, la demande serait soutenue par une hausse des exportations nettes et de la consommation privée, et des investissements publics. Dans l'hypothèse d'un choc permanent causé par un déclin de 30 % des prix du pétrole (et du gaz), les effets sur la croissance seraient positifs, de l'ordre de 0,1 à 0,2 %.[6]

Taux de change : Même si l'amélioration de la balance commerciale énergétique allégerait la pression sur le taux de change et les réserves (à raison de 300 millions de dollars, en allongeant la couverture d'importations d'environ 0,5 mois d'importations de biens et services), il est peu probable que le gouvernement renverse sa politique de lente dépréciation. Le relèvement des marchés d'exportation tunisiens – 80 % des exportations prennent le chemin de l'Union européenne – demeurera léthargique. Ainsi, la dépréciation (ordonnée et très graduelle) du taux de change est perçue comme une politique adéquate de soutien des exportations, couplée aux réformes structurelles au niveau de l'offre.

Au Maroc, Entre 2015 et 2016, le Maroc devrait gagner plus de 5,5% en termes de recettes extérieures dus à la baisse des cours du pétrole, estime le FMI. Un constat corroboré déjà par les données de l'Office des changes sur les neuf premiers mois de l'année. En effet, la facture pétrolière a décroché de plus 32% sur cette période[7]

Graphique (02) Gains de recette extérieures dus a la baisse des cours du pétrole (en % du PIB moyenne 2015-16)

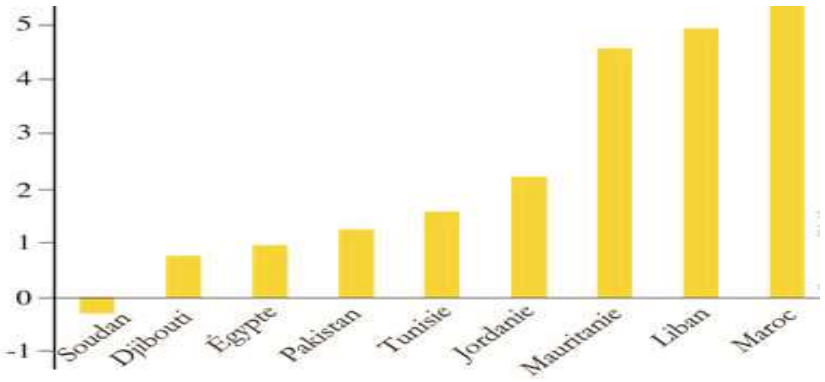

Source : FMI

LE FMI note un relâchement des tensions budgétaires immédiates suite à l'effondrement des cours du pétrole. Si, pour l'ensemble des pays importateurs d'or noir, le déficit budgétaire moyen avait atteint 9,5% du PIB en 2013, il passera sous la barre des 7% en 2015. Évidemment, le Maroc, dont le déficit le plus important n'avait pas dépassé 6,5% du PIB en 2012 avant de s'établir à 5,4% en 2013, devrait encore gagner quelques points. Le Maroc dispose d'une marge de progression de 0,6 point du PIB, ce qui ramènerait le déficit budgétaire en-deçà de 5% en 2014 et à un niveau proche de 4% en 2015.

Graphique (03) Variation des soldes budgétaires 2015

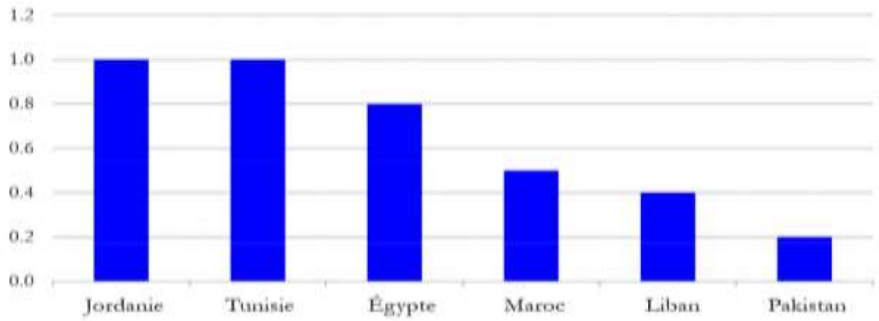

Source : FMI

Mais, dans les faits, l'impact de la baisse du pétrole sera nettement plus important, puisque le FMI a retenu deux hypothèses très conservatrices. D'une part, sa prévision est faite uniquement sur la base des subventions accordées au gasoil et à l'essence. Or, depuis la réforme entamée l'année dernière, le Maroc a considérablement réduit l'effort budgétaire consacré à ces deux biens. Aujourd'hui, c'est surtout le gaz butane qui plombe les comptes publics. D'autre part, le FMI n'a retenu qu'une baisse moyenne de 20% des prix du pétrole. Or, dans la seule période de juillet à décembre 2014, les prix ont chuté de plus de 38%. Logiquement, dès l'année prochaine, le déficit budgétaire du Maroc pourrait être ramené à 3%.

A côté du budget, ce sont les réserves de change qui profiteront le plus du contexte actuel de baisse des cours du pétrole. Ces réserves, qui étaient de 6,4 mois d'importations en moyenne dans les pays importateurs de pétrole en 2009, sont passées à 4,3 mois en 2013. Néanmoins, elles se redresseront pour frôler la barre des 5 mois d'importations en 2015

2-3 Cas de l'Algérie : La chute des prix mondiaux du pétrole depuis la mi-2014 a entraîné une détérioration des équilibres macroéconomiques. En

2015, la croissance s'est ralentie, redescendant à 2,9 % en 2014, sous l'effet de la baisse du prix moyen du pétrole, qui est passé de 100 dollars le baril en 2014 à 59 dollars le baril en 2015. Parce qu'au départ on s'attendait à ce que cette baisse soit de courte durée, le défaut d'assainissement des finances publiques a entraîné un doublement du déficit budgétaire, qui s'est établi à -15,9 % du PIB en 2015. Le déficit du compte courant a triplé pour se situer à -15,2 % du PIB en 2015. Les exportations d'hydrocarbures représentent 95 % des exportations totales et environ deux tiers des recettes publiques. Les exportations d'hydrocarbures ont chuté, partant d'un pic de 36 % du PIB en 2011 à 19% du PIB en 2015, tandis que les recettes provenant des hydrocarbures ont reculé, d'un pic de 27,4 % du PIB à 14 % du PIB. En raison des décaissements de sommes très importantes, le Fonds de stabilisation pétrolier a vu ses ressources chuter, de 25,6 % du PIB en 2014 à 16,2 % du PIB. Les réserves internationales demeurent élevées, à 28 mois d'importations, mais elles s'amenuisent rapidement. Malgré une politique monétaire restrictive, l'inflation a atteint 4,8 % en raison notamment de l'effet de répercussion d'une dépréciation en valeur nominale du dinar de 20 %, qui visait à corriger le déséquilibre extérieur. Le taux de chômage est passé à deux chiffres et était plus prononcé parmi les femmes et les jeunes.

Le budget de 2016 met l'accent sur l'assainissement des finances publiques, et retient l'hypothèse d'un prix moyen du pétrole s'établissant à 35 dollars le baril. Il préconise une baisse des dépenses de 9 % (principalement les investissements) et une augmentation des recettes fiscales de 4 % fondée sur une hausse des prix de l'essence de 36 % et une augmentation des taxes sur l'électricité et l'essence, ainsi que sur les immatriculations de véhicules. Le budget permet au gouvernement d'approuver de nouvelles coupes si les prix du pétrole venaient à descendre en dessous du prix moyen hypothétique

prévu, et de contracter des emprunts extérieurs si nécessaire. Le gouvernement appliquera également de nouvelles licences d'importation et il envisage de relever le prix de l'électricité pour le rapprocher du coût de production. Les autorités monétaires laisseront au dinar la souplesse nécessaire pour empêcher son désalignement.

Tableau (07) : Principaux indicateurs économiques pour l'Algérie 2014-2016

	2014	2015	2016
Croissance du PIB réel	**4,1**	**2,9**	**3,4**
Taux d'inflation	**3,9**	**4,8**	**4,3**
Balance budgétaire	**-7,7**	**-15,9**	**-15,6**
Balance des opérations courantes	**-4,6**	**-15,2**	**-16,2**

Source : banque mondiale (rapport de suivi de la situation économique (avril2016) http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/publication/economic-outlook-spring-2016

Le fléchissement des prix du pétrole représente une occasion de procéder à une réorientation structurelle de l'économie, allant de la prédominance du pétrole et du secteur public vers une croissance plus diversifiée qui fait une plus grande place au secteur privé.

2-4 Promotion de la diversification et d'une croissance tirée par le secteur privé :

-. Les prix du pétrole plus bas, l'État va devoir se retirer et permettre au secteur privé de prendre le relais. Une masse critique de réformes structurelles s'impose pour libérer le potentiel du secteur privé, Les autorités ont convenu de la nécessité de modifier le modèle économique de l'Algérie

mais elles continuent de considérer que l'État a un rôle important à jouer dans la direction de l'économie.

-L'Algérie devrait poursuivre les efforts destinés à améliorer le climat des affaires

En effet, dans le classement *Doing Business* de 2016, l'Algérie est descendue de deux crans à la 163e place sur 189 pays. Les services du FMI ont engagé les autorités à poursuivre la rationalisation des procédures administratives liées à la création d'entreprises, au commerce transfrontalier et aux transferts de propriété. Les autorités ont souligné que l'amélioration du climat des affaires requiert une coordination étroite entre entités publiques et prendrait par conséquent du temps.

L'ouverture au commerce international encouragerait la diversification grâce à la baisse des coûts des facteurs, aux transferts de technologie et à une plus grande concurrence. Les services du FMI ont souligné que les restrictions aux importations, que les autorités ont resserrées afin de maîtriser les importations, ne devraient pas être la réponse au choc des termes de l'échange car elles provoquent des distorsions et des opportunités de rente qui risquent d'encourager l'informalité et de créer des tensions inflationnistes. Les autorités ont entrepris une refonte du code des investissements (règle des «51 %-49 %»), laquelle continue d'être un obstacle majeur à l'investissement étranger. Les services du FMI ont en outre renouvelé leur appel pour que l'Algérie poursuive l'adhésion à l'OMC, initiative qui demeure en souffrance depuis des décennies.[8]

3- les défis sécuritaires et conséquences économiques

Dans un sondage mené par l'Arab Barometer, en effet, les participants expliquent le Printemps arabe par trois grands motifs : la volonté de lutter

contre la corruption, la recherche d'une meilleure situation économique et l'amélioration de la justice sociale et économique. On le voit, dans ces pays, la baisse du degré moyen de satisfaction dans la vie était un signe précurseur des événements qui ont débuté à la fin de 2010 et qui sont devenus le Printemps arabe.

Le vent du «printemps arabe» qui a soufflé sur l'Afrique du Nord en 2011 a certes forcé la transition politique dans les pays de la région. Mais la démocratie a un coût, qui s'est avéré élevé pour certains Etats, du moins sur le court terme. En effet, «les répercussions économiques ont été très significatives, avec notamment un impact fort sur les dépenses publiques»,. L'envolée des prix des produits alimentaires en début 2011, conjuguée aux évènements du printemps arabe, a amené les gouvernements nord-africains à augmenter les subventions aux prix des denrées de base.

Graphique(04) : Raisons expliquant le Printemps arabe

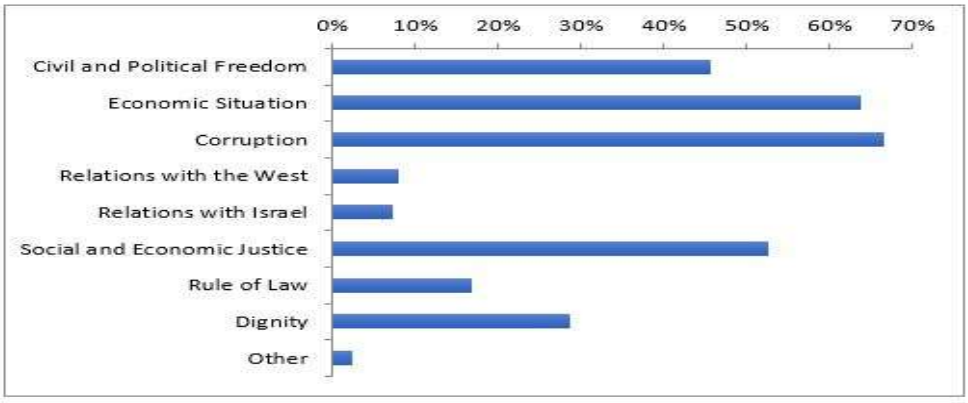

Source : Arab Barometer (2012-2014).

Au Maroc, par exemple, la charge de la Caisse de compensation a connu une hausse considérable par rapport aux prévisions du budget 2011. «Le

coût pour les finances publiques de ce type de soutien sera d'autant plus élevé que les cours des produits alimentaires devront se maintenir à un niveau élevé»

Globalement, le taux de croissance prévu pour l'Afrique du Nord en 2011 a baissé à 0,61% contre 4,4% en 2010. Néanmoins, la plupart des pays de la région ont connu un grand déficit dans leurs comptes courants, notamment à cause de la baisse de la production et la diminution des exportations des biens et services. A cela s'ajoute une contraction importante des investissements directs étrangers, qui avaient déjà accusé un recul à cause de la crise mondiale. En effet, la Libye, l'Egypte et la Tunisie ont été les plus durement touchés par le recul des IDE, avec une perte respectivement de 5,10%, 1,73% et 1,50% dans la part du PIB.

Au Maroc, «les légers effets négatifs remarqués (-0,14%) donnent à penser qu'il est encore touché par les chocs extérieurs, liés à la crise mondiale»,

Au niveau des exportations, les pays de la région ont accusé une perte de 3,7% par rapport à 2010, soit 209 milliards d'euros contre 217 milliards une année auparavant.

Cette contre-performance s'explique principalement par une contraction de 68% des exportations de la Libye (hydrocarbures), et de 30% de la balance des services en Egypte. Par contre, la Tunisie, le Maroc et l'Algérie ont connu une hausse des exportations respectivement de 8%, 13% et 28,1%.[9]

Tableau (08): impact du printemps arabe et de la crise sur l'Afrique du nord

	Perte /gain en milliard (USD)	Variation du taux de croissance
Algérie	**-2,0**	**-0,28**
Égypte	**-10,0**	**-0,78**
Libye	**-**	**-**
Mauritanie	**0,0**	**+0,12**
Maroc	**+3,0**	**+0,07**
Soudan	**-4,1**	**-1,09**
Tunisie	**-2,3**	**-1,00**
Afrique du nord	**-16,22**	**-0,45**

Source: projections du FMI

Le PIB a connu une contraction de 1,9% durant la première année suivant la révolution (2011) — avant de grimper à 3,6% en 2012 et de se stabiliser autour de 3% en 2013, De leur côté, les prix ont continué d'augmenter, l'inflation passant de 3% en glissement annuel en 2010 à 6% en 2013.

Sur le plan monétaire, le dinar tunisien a connu une forte dépréciation face au dollar et à l'euro au cours des trois dernières années, notamment entre mai 2011 et mai 2013 (-10% par rapport à la monnaie unique et -15% par rapport au billet vert sur cette période),Cette dépression monétaire a contribué au creusement du déficit commercial, les importations devenues

de plus en plus chères; en revanche les exportations n'ont pas été dopées par un dinar moins fort. Cela est dû, entre autres, au fait que l'industrie tunisienne soit tributaire non seulement de matières premières mais aussi de biens semi-finis majoritairement importés. De ce fait, la compétitivité à l'export est réduite par le coût de ces importations nécessaires au processus de production.

Le taux de chômage a légèrement diminué en 2012 et 2013, comparé à l'année qui a suivi le renversement de Ben Ali, suite à un programme de recrutement dans le secteur public, mais il reste élevé, en particulier parmi la tranche «qualifiée» de la population; selon des estimations, plus de 30% des personnes disposant d'un diplôme universitaire sont à la recherche d'un emploi. Les femmes sont plus touchés que les hommes au sein de cette catégorie (43% des femmes sont au chômage, contre 20% des hommes).

Le nombre des touristes en Tunisie a légèrement progressé en 2013, atteignant 6,3 millions de visiteurs, en hausse de 5% par rapport à 2012, sans pour autant atteindre le niveau de 2010

(-9,2%). Les recettes touristiques ont quant à elles enregistré sur un an une baisse de 5,3% en euros (1,4 milliards d'euros) et une légère hausse de 1,5% pour les recettes en monnaie nationale (3 milliards de dinars), selon la Banque centrale.

Comme dans chacun des pays du «Printemps arabe», la transition politique en Libye continue de prendre le dessus sur l'économique, Grâce à une reprise progressive de la production et de l'exportation d'hydrocarbures, l'économie libyenne s'est redressée après avoir connu un fort repli dans la foulée du conflit. Le PIB réel a ainsi bondi de 105% en 2012, après une contraction de 62% en 2011, avant de reculer légèrement en 2013 (-5,1%).

Ces fortes oscillations découlent d'une grande dépendance de l'économie libyenne aux hydrocarbures, qui la rend largement tributaire de l'évolution des prix et de la production; avec 1,6 million de barils par jour (Mb/j), le pétrole (et le gaz, dans une moindre mesure) représente traditionnellement 65% du PIB, 96% des exportations et 98% des recettes de l'Etat.

En 2011, le pays ne produisait plus que 0,1Mb/j fin août, en raison des combats, de la destruction de certains sites et des sanctions internationales mises en place durant la crise. A partir de septembre 2012, la production pétrolière a toutefois retrouvé sa capacité pré-révolution.[10]

L'une des principales entraves à un développement durable réside dans l'absence d'un secteur privé générateur d'emplois. L'économie libyenne repose essentiellement sur le pétrole, qui contribue pour moins de 5% à l'emploi total malgré son poids important dans le PIB, et un secteur public qui emploie 85% de la population active.

Malgré quelques efforts de diversification avant le conflit, l'activité économique hors hydrocarbures constituait une part négligeable des exportations totales. Celle-ci a été affaiblie davantage durant le conflit, avec la destruction d'infrastructures et de sites de production ainsi que l'interruption de l'activité bancaire et le départ des travailleurs expatriés.

4-Les contraintes de développement du Maghreb

Les contraintes au développement des secteurs de l'agriculture et de l'industrie au Maghreb :

Plusieurs objectifs ont été assignés à l'agriculture maghrébine à savoir ; l'autosuffisance alimentaire, l'amélioration des taux de couverture des importations agricoles par les exportations, l'augmentation et la diversification des exportations,…, etc.

Mais, les résultats des politiques agricoles appliquées au Maghreb sont loin de répondre aux objectifs tracés.

En ce qui concerne les difficultés auxquelles est confrontée l'activité agricole, on cite :

Les contraintes naturelles :[11] L'agriculture maghrébine souffre d'énormes contraintes parmi lesquelles on peut noter : le climat semi- aride, les sécheresses répétitives, et l'importance des reliefs montagneux.

La place réservée au secteur agricole dans les politiques de développement : Le recours de plus en plus fréquent aux marchés mondiaux pour satisfaire les besoins domestiques ainsi que les faibles parts réservées à l'agriculture dans la répartition budgétaire poussent à se questionner sur la véracité de ces volontés sans cesse affichées par les autorités maghrébines. La fixation des dirigeants des pays du Maghreb sur le secteur industriel a systématiquement empêché le développement d'un secteur agricole fort et prospère dans la région.

La contrainte extérieure : La dégradation des prix des produits agricoles sur les marchés mondiaux et les fortes taxations dont ils font l'objet rendent pratiquement impossible la conception de politiques à moyen et long terme, telle que l'exigerait la situation.

Quant a l'industrie, l'expérience des différents modèles développés, Afin d'asseoir une base industrielle capable de satisfaire la demande interne et les

besoins d'exportations, a montré que le secteur industriel au Maghreb souffre d'un certain nombre de contraintes entravant sérieusement son développement.

Parmi ces contraintes qui sont de différentes natures ; internes, structurelles, résultat de la conjoncture internationale,…, etc. on peut citer :

La dépendance vis-à-vis de l'extérieur : A l'instar du secteur agricole, l'industrie maghrébine est dépendante d'un ensemble de variables exogènes dont les autorités ne possèdent aucun contrôle, avec tout ce que cela provoque sur le plan de la gestion et de la programmation des projets. Cette dépendance se manifeste particulièrement au niveau du financement et au niveau de l'approvisionnement en équipement

Les problèmes de financement : Il est pratiquement impossible pour un pays de réussir la mise en place d'un tissu industriel en l'absence de sources de financements. Les expériences de plusieurs pays montrent clairement qu'il est difficile, voire dangereux, de ne compter que sur les crédits internationaux pour financer les projets d'investissement de grande envergure, particulièrement dans un contexte de rareté des capitaux. Les pays du Maghreb, déjà fortement endettés, souffrent d'énormes difficultés financières qui handicapent le développement de leurs industries.

Le non maîtrise de la technologie : Dans un contexte mondial marqué par une rude concurrence, la maîtrise de la technologie est une condition de compétitivité. La faible maîtrise de la technologie qui caractérise les pays maghrébins rend difficile, voire impossible la conception du développement d'un secteur industriel fort et concurrentiel en leur sein.

Étant donné que les réformes structurelles se sont avérées insuffisantes pour améliorer les performances macroéconomiques au Maghreb, plusieurs défis restent à relever

Objectifs:

- Stimuler la croissance;
- Résoudre le problème de chômage, de pauvreté, d'inégalité;
- Améliorer l'attractivité des IDE

1-Réduction de la taille du marché informel

L'économie souterraine (économie non structurée) reste importante dans les économies du Maghreb. Elle continue d'affaiblir la productivité et la croissance. Il faudrait maîtriser les circuits de distribution, renforcer le contrôle des frontières nationales

2-Amélioration du climat des affaires

La qualité du climat des affaires conditionne l'investissement, la création des emplois et influence le niveau de vie. Il faudrait: améliorer la gouvernance publique (politiques publiques bien ciblées, limiter la bureaucratie...), améliorer les infrastructures, renforcer l'État de droit.

3- Gestion des ressources naturelles

Les pays du Maghreb ont des ressources naturelles non négligeables (pétrole, mines, pêche, Agriculture...). La bonne gestion de ces ressources améliore le niveau de développement de ces pays. Il faudrait une meilleure gestion des coûts de production, une meilleure sensibilisation et une meilleure transparence.

Conclusion :

L'un des défis majeurs des gouvernements actuels et futurs consiste donc à piloter un effort de rattrapage et de remédier aux faiblesses structurelles, à travers des réformes axées sur la diversification économique, la refonte administrative, le développement du secteur privé, une meilleure gestion des finances publiques et la modernisation du secteur financier.

Les incertitudes liées aux transitions politiques et les défis sécuritaires pourraient avoir un impact très négatif sur la croissance économique, balance des services, notamment sur les secteurs du tourisme et IDE.

L'intégration maghrébine est devenue une nécessité incontournable et irréversible pour relever les défis de développement auxquels doivent faire face les pays" de la région.

Résultats :

Le Maghreb arabe est l'une des régions les moins intégrées économiquement du monde et les échanges économiques entre ses cinq pays stagnent depuis des décennies

Dans le contexte de l'évolution de l'économie mondiale et des changements géopolitiques du Nouveau Monde, il n'est plus possible de parler du poids et du statut économique d'un pays ou d'un système régional sans que son économie et sa capacité réelle produisent des biens, services et connaissances

Le fléchissement des prix du pétrole représente une occasion de procéder à une réorientation structurelle de l'économie algérienne, allant de la

prédominance du pétrole et du secteur public vers une croissance plus diversifiée qui fait une plus grande place au secteur privé.

L'intégration régionale est un processus important qui aide à résoudre de nombreux problèmes, tels que le chômage.

Malgré les importantes ressources naturelles de la région, le revenu moyen par habitant reste faible

Les pays du Maghreb, à l'exception du Maroc, ne pourront relever ces défis qu'en générant la force nécessaire pour élaborer des stratégies de progrès scientifique, économique et social.

Liste des références

Rapport internationaux :

1-Ministère des Finances Direction Générale des Douanes, statistique du commerce extérieur de l'Algérie (Période: Mois de janvier 2016

2-Le cabinet d'audit financier Ernst & Young, rapport 2015 sur l'attractivité en Afrique

3-La banque mondiale, bulletin trimestriel d'information économique de la région MENA, 2015

4-Le Fond monétaire international, Algérie : consultation DE 2016 au titre de l'article IV —communiqué de presse ; rapport du service de FMI, mai 2016

5-Le bilan économique et social des révolutions arabes est désastreux, 2014.

Les sites web

1-L'économiste maghrébin : Afrique – Investissement : le Maroc, 3ème pays le plus attractif http://www.leconomistemaghrebin.com/2016/08/19/afrique-investissement-maroc-3eme-pays-plus-attractif/)

2-Ernst and Young http://www.huffpostmaghreb.com/2016/03/29/ide-algerie-ernest-young_n_9561206.html)

3-Guillaume Sylvestre , Quels sont les effets économiques de la baisse du baril de pétrole ?,2016 (http://master-iesc-angers.com/quels-sont-les-effets-economiques-de-la-baisse-du-baril-de-petrole.

4-L'économiste, Pour le FMI, le pétrole ne remontera pas, http://www.leconomiste.com/article/978981-pour-le-fmi-le-petrole-ne-remontera-pas

Les articles

1-PR khabachi hamid, ouchichi mourad et oukaci kamel, analyse synthétique et critique du partenariat euromaghrébin, laboratoire économie et développement, Bejaia, Algérie, numéro 04, p20.

2-Mohamed Ali MRABI, L'économiste Impact du printemps arabe sur les économies, édition N°:3736 Le 08/03/2012.

L'IMPACT DE LA CHUTE DES PRIX DU PETROLE SUR L'ECONOMIE ALGERIENNE : SECTEUR AUTOMOBILE

Article Title

The impact of the drop in oil prices on the Algerian economy: automobile sector

جلال عامر نزهة

DJELLAL Ameur Nezha

faculté des sciences économique gestion et sciences commerciales
Université Ahmed Ben Ahmed, Oran 2 (ALGERIE)
Email : n.djellalameur@gmail.com

Résumé

Depuis juin 2014, le cours du baril du pétrole a baissé, cette situation s'explique par la loi de l'offre et la demande. L'offre est devenue supérieure à la demande. Ce travail présente l'état du secteur automobile en Algérie après la chute du cours du baril du pétrole , et les mesures prises par l'état algérienne pour faire face à cette situation. Pour cela nous tentons de répondre à la question suivante « quels conséquences sur le secteur automobile en Algérie après baisse du cours du pétrole ? » Dans cette communication nous allons examiner les conséquences de cette baisse des prix du pétrole sur l'économie de l'Algérie, en particulier le secteur automobile et les mesures prises par le gouvernement algérien .

Mots Clés : Le secteur automobile, l'industrie automobile, l'économie algérienne , le pétrole, CKD

Abstract:

Since June 2014, the price of a barrel of oil has fallen , this situation is explained by the law of supply and demand . Supply has become greater than demand . This work presents the state of the automotive sector in Algeria after the fall in the price of a barrel of oil, and the measures taken by the state to deal with this situation . For that we try to answer the following question "what consequences on the automotive sector in Algeria after falling oil prices ? In this paper we will examine the consequences of this fall in oil prices on the economy of Algeria , especially the automotive sector , and the measures taken by the Algerian government.

Keywords: The automobile sector, automobile industry, the Algerian economy, oil, CKD

INTRODUCTION

Depuis 2010 , l'évolution du cours de baril de pétrole enregistre une tendance à la baisse de 120 dollars à 50 dollars en 2016. Cette situation est largement favorable aux pays importateurs contrairement aux pays exportateurs. Ce sont autant de recettes en moins pour équilibrer les budgets ou pour importer , notamment pour les pays qui n'ont pas su diversifier leur économie, comme celle de l'Algérie où les exportations du pétrole contribuent 98% des recettes .

Pour répondre à la problématique, nous allons donner un aperçu sur l'économie nationale en Algérie plus précisément le secteur automobile , et les nouvelles mesures prises en raison de la baisse des revenus tirés des hydrocarbures .

1- ECONOMIE NATIONALE ET SA DEPENDANCE DE LA RENTE PETROLIERE

Actuellement l'économie de l'Algérie a connu des étapes différentes du point de vue de ses options économiques stratégiques , de son organisation institutionnelle et de son mode de gouvernance . L'économie algérienne se trouve , dans une situation financière qui rend difficile toute comparaison avec d'autres pays de même niveau de développement à l'exception de ceux qui dont la rente pétrolière occupant une place importante dans leur PIB.

L'économie a connu et continue de connaître une évolution lente :

- D'une manière saisissante , le revenu par habitant de l'Algérie en 2012 (13340 $) , largement soutenu par les recettes d'hydrocarbures, se trouve inférieur à ceux de pays comme la Corée du Sud , la Turquie (18975 $) ou la Malaisie (23297$) , qui étaient, en 1970 , pratiquement au même niveau que

l'Algérie . A la même année , la Corée du Sud présente un niveau de PIB par habitant 5.5 fois supérieur à celui de l'Algérie , soit 33140 $.

- La production nationale n'arrive pas à élargir ses parts de marchés . La consommation finale reste largement tributaire des importations.
- L'économie est hautement spécialisée ; hydrocarbures contribuent pour près de 40% à la valeur ajoutée globale et constituent 69% en moyenne des recettes budgétaires de l'état . Ils ont représenté 98% des exportations du pays durant la même période.

L'utilisation de la rente pétrolière est évoquée par les analystes et économistes algériens pour expliquer la situation de faible performance de l'économie et sa dépendance vis-à-vis des hydrocarbures . Nous pouvons dire que le système économique fonctionne sur une logique d'exploitation de ressources minières et de distribution de la rente financière qui en découle au bénéfice d'intérêts privés nationaux et étrangers . Aussi que l'idée est que le pouvoir politique utilise la rente pour maintenir et protéger des espaces d'intérêts constitués syndicats, entreprises , régions .

On peut , par contre , considérer que les ressources pétrolières donnent à l'état en fait au pouvoir politique en place , une capacité financière critique qui est utilisée à des fins de développement économique . La rente est un facteur qui détermine l'étendue du pouvoir de décision ; les moyens financiers considérables issus des ressources pétrolières donnent au pouvoir politique des possibilités qui lui permettent de durer et d'orienter la dynamique économique dans le sens qu'il juge utile . Si donc la rente joue un rôle , c'est en tant que facteur de pérennité de l'organisation du pouvoir et surtout de son mode d'exécution et du modèle de gouvernance.

On comprend alors que l'argument de l'utilisation de la rente est pertinent d'une manière indirecte . La disponibilité d'une rente financière importante contribue à perpétuer une gouvernance économique inefficiente , qui, elle , explique la faible compétitivité de l'économie et son incapacité de décoller.

2- L'INDUSTRIE AUTOMOBILE NEGLIGEE : LA DEPENDANCE AUX IMPORTATIONS DES VEHICULES

Le marché de l'automobile algérien est très juteux et représente un indicateur fort du niveau de vie . Le parc national a connu un accroissement substantiel . Le secteur automobile algérien est un marché de distribution . C'est un secteur dynamique et en constante progression.

Avec 3,9 millions de véhicules en 2008 , l'Algérie contient le deuxième parc automobile au Maghreb après l'Afrique du sud. En 2013, la demande nationale représente 70% de la demande africaine.

Année en année , les immatriculations des voitures particulières augmentent selon les statistiques douanières, et cela du à de nombreuses opportunités . Nous pouvons citer les principales, qui sont :

- *Interdiction des importations des véhicules d'occasions (moins de 3 ans)*
- *Le contrôle technique*
- *Le crédit à la consommation*
- *La hausse du pouvoir d'achat en Algérie*

Le marché de l'automobile est un indicateur très fort du niveau de vie sans cesse croissant des Algériens . Il a été constaté, que les importations de véhicules en Algérie ont pris une courbe croissante, depuis 2000 . Le dynamisme du secteur attire les constructeurs mondiaux les plus prestigieux,

ils veulent avoir une part dans le marché , puisqu'il est très promoteur. Ce marché tend à se professionnaliser , sous la pression des consommateurs couplée à une concurrence de plus en plus forte.

Cette situation laisse l'Algérie en position de force et en mesure de négocier avec les constructeurs, mais pourquoi l'industrie automobile a pris beaucoup de retard par rapport aux autres pays qui sont moins consommateurs ?

Depuis son indépendance , l'Algérie a connu plusieurs types d'organisation économique et de modèle d'organisation du pouvoir . L'économie de l'Algérie a connu des étapes différentes du point de vue de ses options économiques stratégiques, de son organisation institutionnelle et de mode de gouvernance . L'Algérie a beaucoup investi dans l'industrie depuis des années, et l'heure est actuellement aux bilans de cette phase de développement, en vue de préparer l'avenir , et plus précisément le plan 1980- 84.

L'Algérie a donc opté non seulement pour une stratégie de développement industriel, mais pour une stratégie d'industrialisation privilégiant les industries de construction mécanique et électrique, devant assurer l'indépendance économique du pays.

L'Algérie a hérité d'un grand investissement d'un grand investissement dans le complexe public livré clé en main[1] du constructeur

[1] Selon Benachenehou « les contrats clés en mains, l'insuffisance des capacités d'engineering et la nécessité d'accélérer le taux d'investissement ont déterminé l'adoption croissante du contrat clés en mains, dans lequel l'entreprise étrangère assure la totalité des prestations », L cahiers du CREA 1976 .

BERLIET[2], qui a occupé le marché national depuis 1909. En 2012 , un accord a été signé entre le groupe Renault et l'état algérienne après plusieurs mois de discussions afin d'aboutir à la réalisation d'une usine consacrée à l'assemblage de kits importés CKD . L'objectif de l'installation de cette usine , est celui de développer le tissu industriel local , un taux d'intégration attendu entre 2020 et 2022 et de 42% . Il va commencer par un taux de 36% en 2019 , et cela va passer par des conditions précises exigées par la marque.

L'alliance stratégique entre Renault Nissan a été les plus belles réussites de l'histoire de l'automobile . Cette alliance a pour objectif être un des trois premiers groupes mondiaux. En 2011, pour répondre à une demande locale soutenue, Renault a augmenté la capacité de production de son usine de CURITIBA au Brésil . Par ailleurs, la même année , Nissan décide d'implanter une usine à Resende (à l'ouest de Rio De Janeiro).

En mai 2015 , Renault lance sa nouvelle voiture low-cost , voiture citadine de petite taille, fabriqué à Chennai (Inde) , construite sur une nouvelle plateforme, commune à Renault et Nissan . Le model pourrait être décliné pour d'autre pays, y compris Européens.

Tous ces exemples pour revenir à notre cas la RAP . Renault-Nissan est un groupe très puissant, avec plusieurs projets, lors de son installation en Algérie, il n'a pu faire venir ses fournisseurs. ***Cette stratégie est-elle bénéfique pour l'économie Algérienne, produire des véhicules avec un taux d'intégration local faible ?***

[2]MAGHREB DEVELOPPEMENT, Algérie les constructions mécaniques » N° 33 Juin 1980

Pour la politique de Renault dans la RAP, la limitation des coûts afin d'assurer une production flexible . Cette usine vise à aider l'Algérie à développer un tissu industriel. Donc le point essentiel est l'intégration locale , puisqu'il est le point essentiel dans la création des richesses : dans le transfert de technologies ainsi que la création de l'emploi.

L'exigence du groupe Renault de la sous-traitance Algérienne est la qualité . Les partenaires locaux qui existent pour la SNVI ont été mis en contact avec les fournisseurs des constructeurs , pour atteindre les exigences de qualité du groupe . Dans un premier temps, un premier accord a été signé entre Renault et JOKTAL cette entreprise Algéro-Turque dont la spécialité est l'injection de plastique . L'objectif de cette usine est d'atteindre entre 2020 et 2022, un taux d'intégration local de 42%.

3- LES MESURES PRISES PAR L'ETAT ALGERIEN DANS LE SECTEUR AUTOMOBILE APRES LA BAISSE DE LA RENTE PETROLIERE :

L'Algérie traverse évidemment une période difficile , en raison de la baisse de ses revenus tirés des hydrocarbures . Par rapport à la situation antérieure où la rente pétrolière relayait les insuffisances , la baisse actuelle fait au contraire apparaitre les tensions dans toute leur ampleur et acculent à des choix et arbitrages difficiles.

On peut évidemment se contenter de regarder comment l' Algérie gère et digère les baisses de revenus, c'est-à-dire par quels types d'ajustement, sur quelles variables- les investissements, l'endettement, le change,…..- les équilibres comptables peuvent être réalisées.

A cet égard , et depuis 2014 , l'Algérie fait face à de grandes difficultés financières. Déjà déficitaire à hauteur de 25 milliards de dollars en 2015 , ce défi a surgie après le contre-choc pétrolier . Dans le même contexte, la valeur du dinar est en chute libre, face au dollar, la monnaie nationale.

Cette crise économique, qui touche le pays, entraine le pouvoir public à mettre en œuvre des règles pour réguler le marché des véhicules neufs. La mise en application du décret et du cahier de charges définissant les nouvelles conditions de représentation. Ces nouvelles mesures ont progressivement affecté bon nombre de concessionnaires qui se sont vus dans l'obligation de prendre des décisions draconiennes pour sauvegarder en premier lieu la société et pouvoir assurer une continuité jusqu'à atteindre l'équilibre qui lui permettra de se maintenir d'avantage.

Durant l'année 2016 , application d'un nouveau mécanisme qui est l'instauration des licences d'importation de véhicules neufs et quotas qui seront arrêtés pour chacun d'eux . Pour la même année une importation limitée à 83 000 véhicules et une facture plafonnée à un milliard de dollars (USD).

Une restriction imposée par l'état en 2014 , d'obliger les concessionnaires à investir dans leur activité . Nous pouvons se demandé « *Combien d'usines montage de véhicules ou de fabrication de pièces de rechange l'Algérie peut-elle supporter* ? » . Une contrainte pour les concessionnaires « Pas d'usine, pas de licence d'importation » . Cette initiative et le coup de pousse de l'état pour le développement de la chaine de valeur local .

Cette situation a aussi entrainé une augmentation sur les prix des véhicules , le consommateur algérien final sera le premier pénalisé . Tout d'abord, la disparition de nombreux concessionnaires entrainera une hausse du chômage, car l'émergence de nouvelles usines ne pourra pas absorber ces licenciements.

Deuxièmement, le consommateur algérien aura un choix limité de véhicules. Il sera dans l'obligation de prendre ce qui sera disponible ou d'importer par ses propres moyens . Cette situation a fait ouvrir un commerce informel.

4- LA FLAMBEE DES PRIX DES VEHICULES APRES LA CHUTE DU BARIL DU PETROLE :

Une analyse de prix de véhicule faite sur la autre période entre 2010 et 2016, avec un changement très remarquable de prix sur tous les segments de véhicules . Cette analyse fait ressortir les faits, et en plus des nouvelles mesures prises par l'état envers le secteur automobile dans le but de règlementer et professionnaliser le marché de l'automobile :

- En décembre 2007 , le journal officiel, fait apparaître de nouvelles dispositions pour l'activité du concessionnaire. Des mesures réglementent les concessionnaires et leurs réseaux de distribution . Ces dispositions ont générées des frais supplémentaires, mais ce surplus sera imposé aux consommateurs.
- Une nouvelle taxe sur véhicules neuf introduits lors de l'acquisition d'une voiture . Cette taxe introduite par la loi de finance complémentaire de 2009, dont le but de réduire les importations, cette taxe a pris effet attractif . Aussi cette taxe a revu à la hausse. Cette taxe qui varie entre 50 000 et 200 000 Da pour tous les types de véhicules touristiques et utilitaires d'un moteur

essence et entre 70 000 et 500 000 pour les véhicules de transport du personnel . Cette taxe été mise dont le profit sera introduite pour construire le projet du tramway . Une autre augmentation de la taxe des véhicules neuf en 2015 , un premier palier à partir de 80 000 da en essence et 120 000 Da en diesel.

- Une nouvelle taxe imposée pour les concessionnaires sur le chiffre d'affaire de 1% (en plus de 2% qui été déjà imposée).
- Un autre phénomène , qui fait la flambé du prix est celui de la rareté du model . (Système de quota)

Tableau : L'évolution des prix entre 2010 et 2016

Model	Prix Avril 2010	Prix Juillet 2016	Augmentation
Suzuki ALTO	630 000	966 000	53,33%
Chevrolet Spark	795 000	880 000	10,7 %
KIA PICANTO	820 000	1 320 000	60 ,97%
Citroen C3	1 240 000	1 680 000	35,48%
DACIA LOGAN	830 000	1 070 000	28,91%
DACIA SANDERO	1 107 000	1 221 000	10,29%
HYUDAI ACCENT	965 000	1 075 000	33,57%
Renault SYMBOL	899 000	1 075 000	19, 57 %
SEAT IBIZA	1 299 000	1 489 000	14,62%
WV POLO	1 299 000	1 950 000	50,11%
C4 CITROEN	1 469 000	1 885 000	28,31%
Chevrolet OPTRA	1 150 000	1 480 000	28,7%
Peugeot 308	1 479 000	1 835 000	23,15
Renault MEGANE	1 522 000	1 842 000	21,02%

WV GOLF	1 779 000	2 489 000	39,91%
SEAT LEON	1 719 000	2 369 000	37,8%

Source : Le tableau conçu par l'auteur à travers les informations collectées des concessionnaires

5- QUELLE EST LA POSITION DE L'ALGERIE DANS LA PRODUCTION MONDIALE COMPARANT AU MAROC

Ces dernières vingt dernières années ont été marquées par un changement delà géographie automobile mondiale , dont le signe le plus manifeste a été le passage de la Chine au premier rang mondial des pays producteurs automobiles en 2008 , avant de devenir , l'année suivante , le premier marché automobile mondiale ! Au-delà de la seule Chine , ce sont tous les pays émergents qui semblent détenir, désormais, une position structurellement durable dans le paysage automobile mondiale.

Cette reconfiguration territoriale sera l'occasion d'être présentée dans ce travail, d'identifier la nouvelle géographie des activités marchandes et productives de l'industrie automobile au plan mondiale . Et comme il a été déjà présenté dans le premier chapitre , l'internationalisation des constructeurs automobiles constatée depuis les années 1990 . Les déterminants de celles-ci sont , effet , essentiellement orientées vers la nécessaire recherche d'économies d'échelle combinées aux différents modèles productif adoptés dans l'automobile.

Néanmoins , la situation de la crise y extrêmement contrastée selon les constructeurs . Alors que la plupart des constructeurs allemands, français ou italiens ont transféré l'assemblage de leurs plus petits véhicules vers

l'Europe centrale ou orientale, la Turquie ou le Maroc , pour ne conserver sur leur sol que l'assemblage de véhicules à plus forte valeur ajoutée.

Devant la mutation de la géographie automobile mondiale , les pays du Maghreb repose essentiellement sur deux types de segments : le montage, assemblage de véhicules et la production de composants génériques . Ces pays ont la volonté de se rapprocher des marchés les plus dynamiques dans la demande automobile, d'une part, et d'autre part cette reconfiguration s'accompagne avec d'autres avantages . Parmi ces avantages nous pouvons citer[3] :

- Un marché reposé sur population plus jeune ;
- Une homogénéité culturelle que renforce l'unité l'linguistique ;
- La présence d'une hiérarchie importante et avec un niveau de qualité plus au moins élevés ;
- La situation financière de ces pays semblerait plus confortable que les autres régions;
- Ces marchés présentent aussi des déterminants énergétique, industriel et agricole encourageante, même s'il est inégalement réparti ;
- La proximité de l'énorme marché européen ;

Si l'Algérie a fortement progressé ces dernières années dans la distribution des véhicules neufs, cet accroissement spectaculaire renforce la position de ce pays dans la consommation mondiale , mais laisse le pays loin de progresser dans la production mondial et méditerranéen. Devant cette situation , que l'état a décidé de conclure un partenariat a été conclu en

[3]L'intégration économique Magrébine : un destin obligé, ouvrage collectif sous la direction de Abderrahmane MEBTOUL, CAMILLE SARI, p343. Edition Anwar EL MAARIFA2014

décembre 2012 entre l'entreprise publique société nationale des véhicules industriels (SNVI) , d'une part et le fond national d'investissement, et Renault de l'autre , pour la construction d'une nouvelle usine. En revanche, ce même constructeur, au Maroc a créé une usine d'une capacité annuelle de 180 000 véhicules dont 90% est destinée à l'exportation.

L'industrie automobile marocaine a démarré par une usine d'assemblage « CKD » , avec la SOMACA (Société marocaine de construction automobile) devenue actuellement une usine de Renault et le deuxième celui des équipementiers automobiles fournissant des composants pour automobiles aussi pour le marché local et étranger . Cette stratégie a permis au Maroc d'occuper la deuxième place en Afrique pour la production mondiale après l'Afrique du Sud, avec une part de 26% de la production africaines, qui ne représente quant à elle que 0.73% de la production mondiale ne 2013.

En Algérie est , présente la chaine de valeur traditionnelle de la filière du secteur, dans l'assemblage avec la présence de la société national SNVI , et sa nouvelle usine avec le groupe Renault, aussi les usines de productions existantes (camion et bus de Rouïba , Tiaret avec l'usine de production de véhicules tout terrain en partenariat avec Mercedes) , dans la sous-traitance local , SNVI est présente avec une société de production de boites a vitesses.

Pour son développement mondial et dans le cadre de son intégration stratégique nationale et internationale, l'Algérie envisage de prioriser le développement des filières avec les créneaux : vitrage, câblage, sièges, mécanismes, lignes d'échappements, emboutissage des petites pièces de tôleries et cela avec des accords stratégiques en perspective de promouvoir

le développement du taux d'intégration local de 40% d'ici 2018 . Nous trouvons aussi une présence dans la distribution des véhicules est cela avec une cinquantaine de marque présente sur le territoire national.

L'industrie automobile marocaine est l'une des industries dynamiques du tissu économique du pays. La participation du secteur dans les valeurs économiques est un degré non négociable. Il représente 5% du PIB , il assure 14% des exportations industrielles. Cette activité comporte plus d'une centaine d'entreprise réparties sur trois principales régions du territoire : Tanger (43%), Casablanca (39%) et Kenitra (7%).

L'usine Renault Nissan de Tanger, qui a été inaugurée en 2012, qui dispose de deux lignes de production. En 2013, l'usine double sa production avec 100 000 véhicules, dont 93000 pour l'export. De ce fait, l'usine de Renault-Nissan de Tanger à augmenter sa production de 100% par rapport à l'année 2012 , avec une production moyenne de 485 véhicules/ jour . Le défi du Maroc d'atteindre une telle production renforce la position du pays et le groupe en Afrique.

Conclusion

La chute des cours du pétrole se poursuit. Cette baisse qui affecte de plus en plus les économies des pays producteurs . A cet égard , le gouvernement algérien procède à de nouvelles réformes pour faire face à cette crise, notamment la réduction des dépenses publiques et des subventions.

Pour le secteur automobile, l'état algérienne décide l'arrêt de l'importation des véhicules pour l'année 2017 , d'où la naissance du phénomène de la rareté du produit (véhicule).Revenons à la restriction imposée par l'état en 2014 , d'obliger les concessionnaires à investir dans

leur activité. Nous pouvons se demandé « *Combien d'usines montage de véhicules ou de fabrication de pièces de rechange l'Algérie peut-elle supporter* ? ». Une contrainte pour les concessionnaires « Pas d'usine, pas de licence d'importation » . Cette initiative et le coup de pousse de l'état pour le développement de la chaine de valeur local.

Cette situation a aussi entrainé une augmentation sur les prix des véhicules, le consommateur algérien final sera le premier pénalisé . Tout d'abord, la disparition de nombreux concessionnaires entrainera une hausse du chômage, car l'émergence de nouvelles usines ne pourra pas absorber ces licenciements. Deuxièmement, le consommateur algérien aura un choix limité de véhicules. Il sera dans l'obligation de prendre ce qui sera disponible ou d'importer par ses propres moyens . Cette situation a fait ouvrir un commerce informel.

En effet , et à travers tous ce qui a été cité dans ce travail , l'Algérie tend a trouvé une stratégie pour sortir de cette crise , et construire une économie durable.

Bibliographie :

- Benachenehou « les contrats clés en mains, l'insuffisance des capacités d'engineering et la nécessité d'accélérer le taux d'investissement ont déterminé l'adoption croissante du contrat clés en mains, dans lequel l'entreprise étrangère assure la totalité des prestations », Le cahiers du CREA 1976 .

- MAGHREB DEVELOPPEMENT, Algérie les constructions mécaniques » N° 33 Juin 1980

- L’intégration économique Magrébine : un destin obligé, ouvrage collectif sous la direction de Abderrahmane MEBTOUL, CAMILLE SARI, p343. Edition Anwar EL MAARIFA2014
- TEMMAR. H « L’économie de l’Algérie », office des publications universitaires, Alger 2014

Ibn Khaldun University

- Tiaret -

Al Manara Journal of Economic Studies

Journal of scientific journals specialized in the dissemination of research and studies Economist issued by Ibn Khaldun University

- Tiaret -

ISSN 2602-5744